جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم السياسية

قسم : العلوم التجارية

فعالية سياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

في ظل انخفاض أسعار البترول

دراسة حالة الجزائر 2014–2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص علوم مالية

إعداد الطالبتين

عيسات بشرة

كافي ايمان

الأستاذ المشرف :

د.بن الحاج جلول ياسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية : 2016–2017

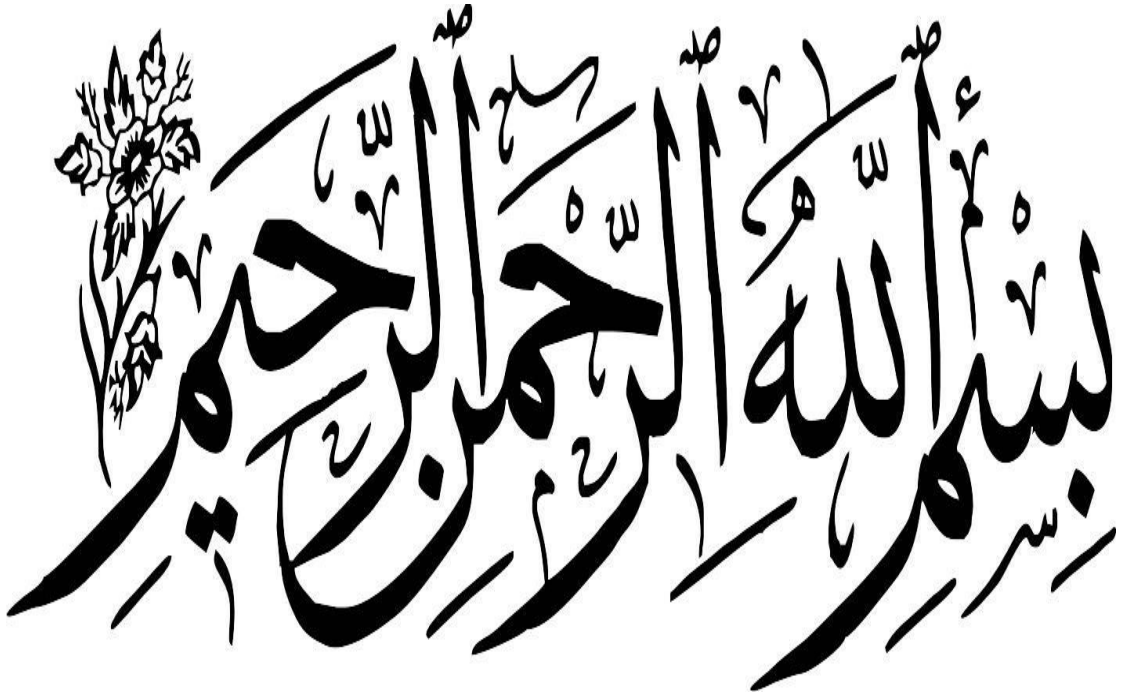
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم

﴿﴿من لم يشكر النّاس لم يشكر الله﴾﴾

من دواعي سرورنا أن ننهي هذا البحث ، ونقف لنعرب بكلّ فخر وإعزاز وودّ وعرفان ، ونعبّر عن شكرنا وتقديرنا لأستاذنا الفاضل

"بن الحاج جلول ياسين "

لتفضّله بقبول الإشراف على مذكرتنا ، ولما أبداه من توجيهات سديدة في إنجاز هذا البحث ، كما لا يفوتنا أن نتقدّم بخالص شكرنا لكلّ أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ، ولكلّ من مدّ لنا يد العون لإنجاز هذا العمل .

الإهداء

ربي لك الحمد عما ينبغي لجلال وجهك العظيم وسلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اذ وفقتنا لاتمام هذا العمل ويسرت لنا الأمر ارجوا اللهم أن تتقبل منا هذا العمل وأنت راضي عنا

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

- كلمة شكر I
- الإهداء II
- فهرس المحتويات III
- الملخص VI
- قائمة الجداول V
- قائمة الأشكال VI
- مقدمة VII

الفصل الأول : عموميات حول السياسة المالية والتوازن الاقتصادي

تمهيد 9

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية 10

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية 10

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية 11

المطلب الثالث : تقسيمات السياسة المالية 26

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة ، فعالية ، أهمية ومزايا السياسة المالية 29

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في السياسة المالية 29

المطلب الثاني : فعالية السياسة المالية 34

المطلب الثالث : أهمية السياسة المالية ومزاياها 37

المبحث الثالث : مفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله..... 40

المطلب الاول : مفهوم التوازن الاقتصادي 40

المطلب الثاني : مجالات التوازن الاقتصادي 43

المطلب الثالث : التوازن في الفكر الاقتصادي 48

المبحث الرابع : التوازن الكلي في النظام الإقتصادي 55

المطلب الأول : أهمية التوازن الاقتصادي 55

المطلب الثاني : التوازن الاقتصادي الداخلي (نموذج IS. LM) 56
المطلب الثالث : التوازن الاقتصادي الخارجي نموذج (IS-LM-BP) 58
خلاصة الفصل 69

الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد 71

المبحث الأول : النفقات العامة 72

المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة ومعاييرها 72

المطلب الثاني : تزايد الإنفاق العام وأسبابه 76

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة 82

المبحث الثاني : الإيرادات العامة 86

المطلب الأول : تعريف الإيرادات العامة 86

المطلب الثاني : أنواع الإيرادات العامة 86

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة 93

المبحث الثالث : الموازنة العامة 96

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة وإعدادها 96

المطلب الثاني : تبويب الموازنة العامة 101

المطلب الثالث : تنفيذ الموازنة العامة ومراقبتها 103

المبحث الرابع : آلية عمل السياسة المالية 109

المطلب الأول : الضرائب كأداة للسياسة المالية 109
المطلب الثاني : الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية 112
المطلب الثالث : التحويلات كأداة للسياسة المالية 114
خلاصة الفصل 116
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية على الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول
تمهيد 118
المبحث الأول : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2016) 119
المطلب الأول : تطور أسعار البترول خلال القترة 2010-2016 119
المطلب الثاني : تطور أسعار البترول خلال القترة 2010-2016 126
المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الاقتصادي في الجزائر 131
المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الداخلي 131
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي 138
المبحث الثالث : السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 2014-2016 141
المطلب الأول : التوازن المالي الداخلي 141
المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي 142
المطلب الثالث : التوازن النقدي 144
خلاصة الفصل 147
خاتمة 149
قائمة المراجع 155

الملخص:

تعالج هده المذكرة السياسة المالية وفعاليتها لتحقيق التوازن الاقتصادي في انخفاض أسعار البترول دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 ،حيث تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع السياسة المالية والتي تميزها من بين السياسات الأخرى ،ومدى فعالية دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة ،النفقات العامة ،والموازنة العامة وما تحققه من استقرار في استقرار في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل البلاد ،وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،كما قمنا بدراسة تطبيقية لانخفاض أسعار البترول خلال الفترة 2014- في الجزائر ودور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال هده الفترة ،وصولا إلى نتائج اعتمدنا عليها في النهاية لتقديم اقتراحات وتوصيات بخصوص هدا الموضوع .

كلمات مفتاحية :السياسة المالية ، التوازن الاقتصادي ،الإيرادات العامة ،النفقات العامة ،الموازنة العامة ،أسعار البترول .

Résumé :

Cette thèse traite l'analyse de la politique financière et son efficacité pour assurer l équilibre économique dans la baisse des taux pétrolières, pour un pays en voie de développement tel que d'Algérie padans l'exercice 2014-2016

Cette thèse met le point sur l'importance de la politique financière et la distingue des autres politique économique et sa répercussion pour l'équilibre économique et grâce a ses outilles tels que des dépenses, les recettes et le budget.

Cette politique financière adopte jusqu' a l heure actuelle a permet une stabilité de la structure économique et sociale est une a permet un équilibre économique.

Dans cette humble travail, nous avons procédée une étude analytique de la baisse des teaux pétrolière 2014-2016 en Algérie, et le rôle de la politique financière et leur effet sur l équilibre économique de L Algérie, en proposant des recommandations pour améliorer la politique financière actuelle.

Mots clés : politique financière, l équilibre économique, les dépenses, les recettes, le budget, les taux pétrolières .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان العنوان	الصفحة
(3-1)	المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال الفترة (2010-2014)	124
(3-2)	تطورات أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي	132
(3-3)	تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2015	135
(3-4)	تطور نفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014	136

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التغير على مستوى الإنفاق الحكومي	34
(2-1)	التغير على مستوى الدخل	35
(3-1)	التوازن النقدي	36
(4-1)	منحنى التوازن الداخلي (نموذج IS)	57
(5-1)	منحنى التوازن الداخلي (نموذج LM)	57
(6-1)	التوازن في السوق النقدي.	59
(7-1)	الدخل وسعر الفائدة منحنى LM	61
(8-1)	الدخل وسعر الفائدة (منحنى IS)	62
(9-1)	التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي	64
(10-1)	منحنى ميزان المدفوعات (**BP**)	65
(11-1)	منحنى BP عند مستويات مختلفة من تحرك رؤوس الأموال	67
(1-2)	متوسط الدخل الفردي الحقيقي	77
(2-2)	آثار التخفيض في معدل الضريبة	111
(3-2)	مضاعف الإنفاق الحكومي	113
(2-3)	ضعف تطور أسعار البترول (2014-2016)	128
(3-3)	منحنى تطورات أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي	133
(6-3)	تطور صادرات الجزائر (2014-2016)	139
(7-3)	أعمدة بيانية لأثر تغير أسعار البترول على الواردات (2014-2015)	139

مقدمة

مقدمة :

اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي ، إذ تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأن لها دورا جوهريا في تحقيق الأهداف المعتمدة التي ينشهدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي والقضاء على الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ، وإضافة الى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية ، توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم المتغيرات الاقتصادية الكلية فلقد توسعت مجالات التوازن الاقتصادي ولم تعد تشمل فقط توازن النفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة وإنما تشمل عناصر أهم وأكبر ، وإن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ظل التوترات الاقتصادية المتاحة .

وتعتبر المحروقات المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المصدرة للبترول حيث أنها تعتبر أقل الطاقات تكلفة ، فهي الدافع الأساسي في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة ، وقد عرفت في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية في أسعارها .

إن اعتماد الجزائر على المواد البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي والتوازن الاقتصادي بصفة عامة جعلت هذا الأخير مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، ولقد حظيت السياسة المالية في الجزائر ، باهتمام قليل وأهمل إلى حد ما دورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، وقد أدت الأزمة النفطية الأخيرة وتداعياتها ، بالحكومة إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية في الاستقرار والتوازن الاقتصادي ، ومحاولة تفعيل دورها في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية .

إشكالية البحث : على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي :

- **كيف يمكن للسياسة المالية أن تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول ؟**

ومن أجل الإحاطة والإلمام بالموضوع ، يندرج طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما المقصود بالسياسة المالية ، وماهي أهم أدواتها وأهم أهدافها ؟

2- كيف يتم تحقيق التوازن الاقتصادي وماهي الأدوات المستعملة ؟

3- ما التأثير المتبادل بين أدوات السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر ؟

4- ماهي أثار انخفاض أسعار البترول على التوازن الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات والمتمثلة في :

1- تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تسمح للدول المصدرة للنفط بتحقيق التوازن الاقتصادي

2- تعتمد الجزائر في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية على أدوات السياسة المالية .

3- يوجد إرتباط وثيق بين السياسة المالية وأسعار البترول في الجزائر .

4- تقوم الجزائر بالعديد من الإجراءات لمواجهة أثر إنخفاض أسعار البترول على التوازن الاقتصادي العام

تحديد إطار الدراسة :

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى اخرى حسب النظام الاقتصادي والسياسة المتبعة في كل دولة ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة صالحة لكل النظم ، لذا إرتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية عن الجزائر ، أما فيما يخص الإطار الزماني فتمتد فترة الدراسة من 2010 الى 2016 وهي فترة عرفت تقلبات في اسعار البترول .

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب نذكر منها :

1- الدور البارز الذي تؤديه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي تحقيق التوازن الاقتصادي بصفة خاصة .

2- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الاخيرة نتيجة الانخفاض المعتبر في أسعار البترول .

3- أنه يندرج ضمن تخصص العلوم المالية الذي تزاول فيه دراستنا الجامعية .

أهمية البحث :

تستمد أهمية هذه الدراسة في أن السياسات المالية كانت وما تزال من الأدوات الحقيقية الهامة بيد الحكومات لتصحيح أوضاعها الاقتصادية خاصة ونحن في زمن كثرت فيه الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول ، والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية .

-كما تكمن أهمية هذا البحث في محاولة إبراز مكانة السياسة المالية في الاقتصاديات النفطية كأداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي أو التكيف مع تقلبات أسعار البترول .

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية ودورها في عملية التوازن والاستقرار الاقتصادي ومن خلال التعرف على :

أهداف السياسة المالية وأدواتها المستعملة في تحقيقها

التعرف على أهمية النفط ودراسة تطورات أسعاره وتحديد العوامل المؤثرة فيها .

محاولة اقتراح طرق لتفعيل السياسة المالية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومواجهة انخفاض أسعار البترول .

الوقوف على السياسة المالية في الجزائر ، وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني ومنها التوازن الاقتصادي في ظل أنخفاض أسعار البترول .

منهج وأدوات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث والإلمام بكل جوانب الدراسة واعتمدنا على المنهج الاستنباطي ، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، لتوضيح مفهوم وخصائص وأهداف السياسة المالية ، ودراسة تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها ، ومن ثم تحليل دور أدوات السياسة المالية في عملية التوازن الاقتصاد الكلي .

كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول بالإضافة الى المنهج التحليلي الوصفي يرافقه تقديم جداول ، أشكال ومنحنيات بيانية وهذا من أجل معرفة طبيعة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول .

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات سابقة لها علاقة بدراستنا ومن أهمها:

1. دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة ، العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، وقد عالج الباحث فيها إمكانية السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية لتحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام ، حيث توصل الباحث من خلال الدراسة الى وجود أهمية شديدة للسياسة المالية في الدول النامية ومنها الجزائر.

2. خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، حاول خلالها الباحث أن يعرض دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي آخذا الجزائر كنموذج للدراسة ، وقد توصل كنتيجة عامة للبحث إلى أن السياسة المالية في الجزائر لازالت بعيدة عن لعب دورها المنتظر في عملية النمو الاقتصادي .

3. سيلام حمزة ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2000-2014 : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، حاول من خلالها الباحث ، أن يتطرق إلى مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، وقد توصل إلى أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ساهمت ولو بشكل نسبي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الحكومة في علاج بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

-أما فيما يخص بحثنا ، نجد معظم هذه الدراسات تتشابه من ناحية استعراض الجانب النظري للسياسة المالية وأهم أهدافها وأدواتها ، وتختلف عنها في جانب تناول دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة .

محتويات الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع قسمنا بحثنا الى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة حيث كانت الخطة كالتالي :

الفصل الأول : عموميات حول السياسة المالية والتوازن الاقتصادي حيث تضمن 3 مباحث وهي كالتالي : المبحث الأول ماهية السياسة المالية ، المبحث الثاني :العوامل المؤثرة ، فعالية ، أهمية السياسة المالية ومزاياها ، وفي المبحث الثالث : مفهوم التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي وأخيرا المبحث الرابع : التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

الفصل الثاني : أدوات السياسة المالية المعتمد في تحقيق التوازن الاقتصادي حيث تناولنا في المبحث الأول النفقات العامة ، المبحث الثاني الإيرادات العامة ، المبحث الثالث الموازنة العامة وفي الأخير آلية عمل السياسة المالية .

الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول (2010-2016) فهو فصل تطبيقي يعالج مايلي : المبحث الأول تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2016) أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الاقتصادي في الجزائر ، وأما في المبحث الأخير تناولنا فيه السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (2010-2016)

وقدمنا في الأخير ، خاتمة احتوت على خلاصة البحث وأهم النتائج المتوصل إليه ، مع بعض الاقتراحات ، وصولا إلى بعض اقتراح أفاق لهذا البحث والتي يمكن أن تفتح المجال لبحوث أخرى في المستقبل .

الفصل الأول

عموميات حول السياسة المالية

والتوازن الاقتصادي

تمهيد :

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن الاقتصادي ، حيث أنَّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لان مجال تأثيرها هو قطاع الإنتاج فهي قادرة على التأثير على كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع وبهذا هي تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد ، كما أنها تتأثر بعوامل متعددة سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية .....، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى عموميات حول السياسة المالية والتوازن الاقتصادي ، وذلك وفقا لما يلي :

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة ، فعالية ، أهمية ومزايا السياسة المالية

المبحث الثالث : مفهوم التوازن الاقتصادي وإشكاله

المبحث الرابع : التوازن الكلي في النظام الاشتراكي

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وفيما يلي سنقوم بإبراز ماهية السياسة المالية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية ، الذي يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة الى تحقيقها ، والتي تختلف من دولة الى أخرى وذلك حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادية.

ولهذا فإن السياسة المالية تزخر بعدة تعريفات نذكر بعضها كما يلي :

يأتي مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة ، حيث يتضمن معناها كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها .[1]

إن السياسة المالية هي تلك القرارات التي تهدف الى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستيراتيجية ، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوافرة للدولة.[2]

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ، ولاسيما من أجل معالجة

[1]-سعد الله داود ، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر** ، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2013 ،ص ص ,163,164

[2]-محمد أحمد الكايد ، **الإدارة المالية الدولية والعالمية** ، الطبعة الأولى ، دار كنوز للنشر ، عمان ، الأردن ،2010 ، ص3

البطالة أو التضخم ، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب ، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب .[1]

يقصد بالسياسة المالية استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي .[2]

وتشير السياسة المالية إلى أي إجراء يؤدي إلى تغيير في مستوى أو هيكل الإنفاقات أو الإيرادات الحكومية أو كليهما معا ، وقد ظهرت الحاجة إلى السياسات المالية عندما تواجدت سلع وخدمات لها صفة العمومية بحيث أصبح الدفع العام مقابلها أمرا محتما ومن ثم يتم تمويلها عن طريق الإيرادات الحكومية (الضرائب أساسا) .[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأنها تتفق جميعها على أن السياسة المالية هي : "أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة ، إضافة إلى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، فهي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما أنها تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

[1] – أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار العلمية للنشر ، الأردن ، 2002 ، ص 338

[2] –هشام مصطفة الجمل ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي للنشر ،الإسكندرية ، 2007 ، ص7

[3] –نعمة الله نجيب ابراهيم ، **النظرية الاقتصادية** ، مؤسسة الشباب للنشر ، الإسكندرية 2013 ، ص18

الفرع الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

1-مفهوم الاستقرار الاقتصادي : [1]

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ،وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى الساسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما :

1-1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

1-2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر ، وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية(والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية ، والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة.

بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى .

[1] -محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر ، عمان ، الأردن ،2015، ص251

مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية له ,أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية، وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي.

2-دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني ، بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى، تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

2-1- ظهور زيادة أو عجز فوي الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2-2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج[1].

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات و الإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ- أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

[1]-محمد سلمان سلامة ،**الإدارة المالية العامة**،مرجع سبق ذكره,ص252.

ب– أدوات السياسة النقدية: يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

–الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

* **عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة):** تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي،إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية(التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ. [1] أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالقة .

[1] – محمد سلمان سلامة ، **الادارة المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

كما تستخدم الإيرادات العامة(تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

***زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:**

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي،أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين :[1]

[1]- محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره ، ص 254.

1- زيادة الضرائب :

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك ،حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع،فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها و يتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع .

2- تخفيض النفقات العامة:

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور....الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

المرحلة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:

إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف[1].

[1]-محمد سلمان سلامة،**الإدارة المالية العامة**،مرجع سبق ذكره،ص255 .

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال

أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي، أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات.....الخ. مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في :

1- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.

2- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

3-اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية .[1]

[1]- محمد سلمان سلامة ،**الإدارة المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 257

الفرع الثاني : دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية :" توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع".

ويلاحظ على أن هذا التعريف أفاد أن تخصيص الموارد الاقتصادية بعين توزيعها بين الاستخدامات المختلفة وكذلك يبيّن أن الهدف من تخصيص الموارد هو إشباع الحاجات العامة .ومن هذا يمكن القول بأن تخصيص الموارد يرتبط بالأمور التالية :

1- تحديد حجم الموارد الاقتصادية الموجودة .

2- تحديد الحاجات التي تريد الدولة إشباعها

3- تحدي أولوية كل حاجة .

4- توزيع الموارد الاقتصادية بصورة تضمن إشباع الحاجات العامة والخاصة بحسب أهميتها

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات الاقتصادية وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها :

-حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز .

-حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية ، وتتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية العامة والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها .لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لاشك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضاً إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة. [1]

[1]-نجم الدين حسين صوفي عبدالقادر ، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان، 2015، ص 195

وهناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها الى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة ، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- **بالنسبة للمنتجين** : هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

1. الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
2. الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
3. إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
4. تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة .
5. -الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

- **بالنسبة للمستهلكين** : قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث

يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيّدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك(تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

وأخيرا يمكن القول بأنّ السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج[1].

[1]-نجم الدين صوفي عبدالقادر ،**السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ،196،197.

الفرع الثالث : دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل

إن السياسة المالية بعد التطور الذي واكب الفكر الاقتصادي أصبحت تستهدف توزيعا عادلا للدخل بين الأفراد من خلال إعادتها لتوزيع الدخل مستخدمة في ذلك وسائل أخرى لتعديل عملية التوزيع التي تتم عن طريقة ملكية عوامل الإنتاج ، ويطلق على التوزيع عن طريق عناصر الإنتاج مرحلة التوزيع الأولى ، وهو توزيع يتم لصالح مالكي عناصر الإنتاج ، أما عملية إعادة التوزيع : وهي مرحلة لاحقة للتوزيع الأولي ، فيتم توزيع الدخل فيها بين المستهلكين .

وان أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات فهي :

1-تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات :

فقد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية و غير الضرورية ،كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل ، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

2- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول .

3- تكييف نمط ملكية الموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات

الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل[1].

الفرع الرابع : السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

1-مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية ، نذكر منها :

يجري تعريف التنمية الاقتصادية ، على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن .[2]

كما عرّفها البعض على أنها عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار .[3]

أما الاقتصادي "كيندل برقر" فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها .[4]

يعرف البروفسور "مير" التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي من خلالها يزداد متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الأمد الطويل .[5]

[1]- نجم الدين حسين صوفي عبدالقادر، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ،196 ،197

[2]-فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر ، عمان ،2006، ص 177

[3]-علي جدوع الشرفات،**التنمية الاقتصادية في العالم الغربي** ، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان للنشر ، عمان ،2009،ص4

[4]-اسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية** ،الطبعة الاولى ،دار أسامة للنشر ، عمان،2012،ص08

[5]- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011،ص71

إن التنمية الاقتصادية عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من الاقتصاد البدائي الساكن لا يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط الى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة ، أنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية الى تغيرات جذرية كلية في المجتمع كله.[1]

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة الزيادة في العدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج .[2]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة ، غالبا ما يكون سنة ، على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق أكبر من معدل نمو السكان .

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية التي يشكل الاستثمار جوهرها ، ونميّز بين نوعين من المصادر التمويلية ، مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية .

أ- مصادر التمويل الداخلية : تتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع ، أهمها مايلي :

1-الادخار :

إن السياسة الرشيدة للادخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية ، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار ، وذلك لان عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج.[3]

[1]-جمال رضا خلاوة،علي محمود صالح ،**مدخل الى التنمية** ،الطبعة الأولى ،دار الشروق للنشر ، عمان ،الأردن ،2009،ص168

[2]- كامل علاوي،الفتلاوي ، **مبادئ علم الاقتصاد**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر،عمان ،الأردن،2009،ص281

[3]-مدحت محمد القريشي،**التنمية الاقتصادية**،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ،2007،ص188

يعرف الادخار ، بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك ، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية. [1]

وتتعدد مصادر التمويل وعادة ما تنقسم الى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أ. **مدخرات القطاع العائلي** : وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخول الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك ،وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور منها :

الاستثمار المباشر ، المدخرات التعقادية ، الأصول السائلة .

وتجدر الإشارة الى أن مدخرات القطاع العائلي تتوقف على عوامل عديدة من بينها :

– حجم الدخل وطريقة توزيعه ، والتوقعات الخاصة بارتفاع أو انخفاض الأسعار ، العوامل السياسية والاجتماعية ، ومن الملاحظ أن مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة تتسم بالانخفاض الشديد ، ويرجع ذلك الى عوامل كثيرة من أهمها :

– انخفاض الدخول ، سوء توزيع الدخول ، أثر المحاكاة ، عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القوة الاشتراكية للنقود .

والخلاصة مما تقدم أن مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة تتسم بالضالة ولا بد من تعزيز الجهود للارتفاع بمستوى مدخرات هذا القطاع بصفة مستمرة .[2]

ب. **مدخرات قطاع الأعمال** : ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار . إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب ، بطبيعة

[1] –اسماعيل عبدالرحمن ،حزبي محمد عريفات،**مفاهيم ونظم اقتصادية**،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ،عمان،2004،ص139.

[2] –صبحي ،تادرس قريصة ، محمود يونس،**مقدمة في الاقتصاد**،دار النهضة العربية للنشر،بيروت،1984، ص ص، 461 ، 465.

الحال مع حجم هذا القطاع : فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح ، ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية الى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة .

ومن الصعوبة بمكان تقدير مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجاته الى الاستثمار ، كما إن تعبئة مدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية . لهذا فإن القطاع المنظم هو الذي يعول عليه في توليد الفائض ويتكون قطاع الأعمال المنظم من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال الحكومي ، ويعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد (الأرباح).

ج. مدخرات القطاع الحكومي : الادخار الحكومي يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي ، ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها مما يضطرها الى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز. إن ارتفاع حصيلة الضرائب تساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة).

هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب). وقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية .[1]

ب–القروض الداخلية :

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل ، وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو السندات التنمية ، وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب ، حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده .

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية ، دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة ، مقابل

[1]– مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره،ص ص 192.

موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات ، ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها :

– يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة ، وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر.

حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأنّ ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي ، كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة ، يترتب عليه زيادة الادخار، فالزيادة في الدخول المرتفعة ، تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها.

مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ، ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية .[1]

– استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر ، والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين :

– درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة .

– مدى قوة النقابات العمالية ، وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ج – مصادر التمويل الخارجية :

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي، لابد وأن ينجم عنه في النهاية

[1] – مدحت قريشي،**التنمية الاقتصادية**،مرجع سبق ذكره،ص192.

متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

رأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي ، مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات ، وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ، ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته ، بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق ، وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير، وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.[1]

المطلب الثالث : تقسيمات السياسة المالية

يمكننا بشكل عام التمييز بين نوعين من السياسة المالية :

الفرع الأول : السياسة المالية التصرفية

ويقصد بها أحداث التغيرات المعتمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي بتصرف من صاحب القرار وبهدف التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير غالبا على جانب الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة بسياسة إدارة الطلب الكلي ، ففي فترات الركود أو الكساد الاقتصادي تعتمد الحكومات على زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات أو أن تستخدم الاثنين معا . كما تعتمد على تخفيض إنفاقها أو زيادة الضرائب في فترات الانتعاش واتجاه الأسعار نحو الارتفاع التضخمي . وبعبارة أخرى تتبع الحكومات سياسة مالية توسعية في فترات الركود ، وسياسة مالية تقليصية أو انكماشية في فترات الانتعاش والتضخم .[2]

[1] – محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 270،272.

[2] – نزار سعد الدين العيسى ،**الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ،دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر ،عمان،الاردن ،2001،ص ص264،265

1-السياسة المالية التوسعية :

تظهر عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد ، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف ، وتراجع في معدل نمو الناتج ، ويعزي ذلك الى قصور الطلب الكلي . ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف ، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ، ارتفاع معدل النمو في الدخل ، وبالتالي ، ارتفاع معدل النمو في الدخل ، ويتم ذلك م ن خلال :

1-1- زيادة الإنفاق الحكومي .

1-2- تخفيض الضرائب.

1-3- المزج بين الأداتين معا .

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية ، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي ، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي ، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع ، ومن ثم قد يؤدي الى زيادة التضخم به.[1] ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل ، وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع

2- السياسة المالية الانكماشية :

وتظهر عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم ، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ، وسوء توجيه الاستثمارات ، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي .

[1]-السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،2003،ص230 .

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل ، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل ، تتجه الأسعار الى الارتفاع . ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع ، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، ويتم ذلك من خلال :

2-1- تخفيض الإنفاق الحكومي

2-2- زيادة الضرائب

2-3- المزج بين الأداتين معا

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم لتغطية عجز السنوات السابقة ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل نع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر بمستوى في التوظف الكامل [1]

الفرع الثاني : السياسة المالية اللاتصرفية

ويقصد بها جميع المتغيرات المالية التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية بشكل تلقائي أي بدون تصرف من صاحب القرار السياسي . وبتحديد أكثر المتغيرات التي تشكل بطبيعتها قيودا على حدة التقلبات الاقتصادية سواء في الارتفاع (الانتعاش) أو الانخفاض (الركود) وتكون جزءا من الهيكل الاقتصادي العام أو النظام المالي المتبع في أي اقتصاد .

وهي بذلك لا تتطلب قرارا سياسيا أو تغيير في السياسة المالية فيما يخص الإنفاق العام والنسب الضريبية وإنما تعمل وتؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل تلقائي .[2]

[1]- السيد محمد السريتي،وآخرون ،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره،ص ص ، 231 ،232.

[2]- نزار سعد الدين العيسى ،**الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره،ص ص،271 ، 272 .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة ، فعالية ، أهمية ومزايا السياسة المالية

عرفت السياسة المالية على أنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية ، ولها أهمية بالغة في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما سيتم عرضه فيما يلي :

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

الفرع الأول : العوامل السياسية

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي ، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة ، وجد منذ قديم الزمان ، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ، كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أُسندت لها .

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية ، يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام ، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة ، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث :

1 – تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية ، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة [1] من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الاطلاع على

[1] – محمد سلمان سلامة ،**الادارة المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره،ص239.

جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة .

2-تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية :

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين ، فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة ، يمثل عنصرًا هامًا للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة .

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.

3-التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسة:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جليًا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحيانًا كعامل لدعم البرلمان وأحيانًا أخرى عامل لاندثاره.

وأخيرًا إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنَّهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل

هذا الإنفاق ، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين. [1]

ونستخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

الفرع الثاني : العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثرًا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية ، تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر ، وذلك على النحو التالي :

1-تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :

ان هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية ، وكذلك تأثير السياسة الإدارية ، وذلك على النحو التالي :

أ- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج الى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق ، وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي وقد لا يكون متوفر في الدول المعنية ، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية ، تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده إن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل

[1]-محمد سلمان سلامة،**الإدارة المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره،240

والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

ب–تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية :

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة[1] .

2–تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج ، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية ، وذلك كما يلي:

أ– تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية، فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته ، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ، ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة ، مثل إيرادات أملاكها(الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة)الذي يقوم بمراجعة صحة عملية

[1]–طارق الحاج ،**المالية العامة**،الطبعة الاولى،دار الصفاء للنشر،عمان،الاردن،2009،ص 150

الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

ب–تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية :

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية ، يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية ، إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد[1].

ج– أثر النظام الاقتصادي:

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها ، وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها [2]

[1]-السيد عطية عدالواحد ،**مبادئ اقتصاديات المالية العامة** ،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للنشر،القاهرة ، 200،ص173

[2]–محمد سلمان سلامة ،**الادارة المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره،ص243

المطلب الثاني : فعالية السياسة المالية

يحدد ميل المنحنيين IS و LM نجاح إجراء مالي في تغيير مستوى الدخل بالمضاعف مضروبا في حجم التغير المالي ، ونجد ان السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما يكون هناك ميل مطلق كبير في منحنى IS أو انحدار مطلق صغير في المنحنى LM أو كليهما .

مثال1: في الشكل أدناه (1-1) تنقل زيادة الإنفاق الحكومي المنحنى IS من IS_1 الى IS_2 والانتقال اليميني K_eDG يساوي Y2-Y1 ، وبالفحص نجد أن الزيادة في الدخل من Y1 الى Y2 أكبر في الشكل (1-1) (أ) حيث يكون للمنحنى IS ميل مطلق أكبر ، وفي ظل منحنى LM معين يقترب التغير في الدخل من حاصل ضرب المضاعف في التغير المالي كلما اقترب المنحنى IS من الوضع الرأسي

الشكل رقم (1-1):التغير على مستوى الانفاق الحكومي

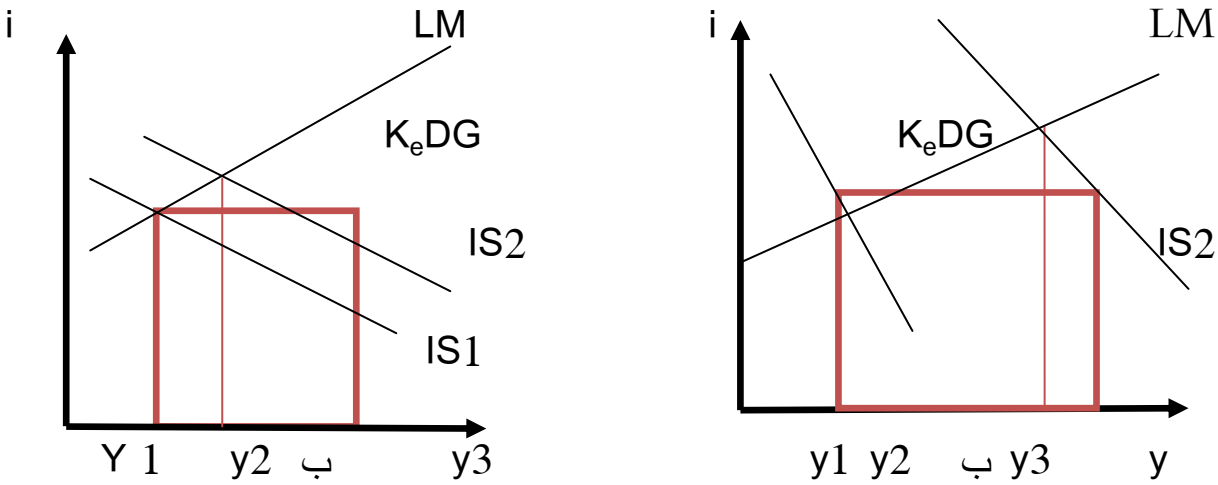

(أ) المصدر :يوجين أ.ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،القاهرة1993،ص186

مثال 2: يبين الشكل (1-2) أن أثر إجراء مالي على مستوى الدخل يعتمد أيضا على ميل المنحنى LM، ومرة ثانية وكما كان في المثال (1) الفرق y3 -y1 يساوي K_eDG ، وهو الانتقال في المنحنى IS ، ويحدث التغير الأكبر في الدخل (y2,y1) في الشكل أدناه (1-2) (أ) ، حيث للمنحنى LM ميل أقل

ويقترب التغير في الدخل من حاصل ضرب المضاعف في التغير المالي كلما اقترب المنحنى LM من الوضع الأفقي(1)

الشكل (1-2):التغير على مستوى الدخل

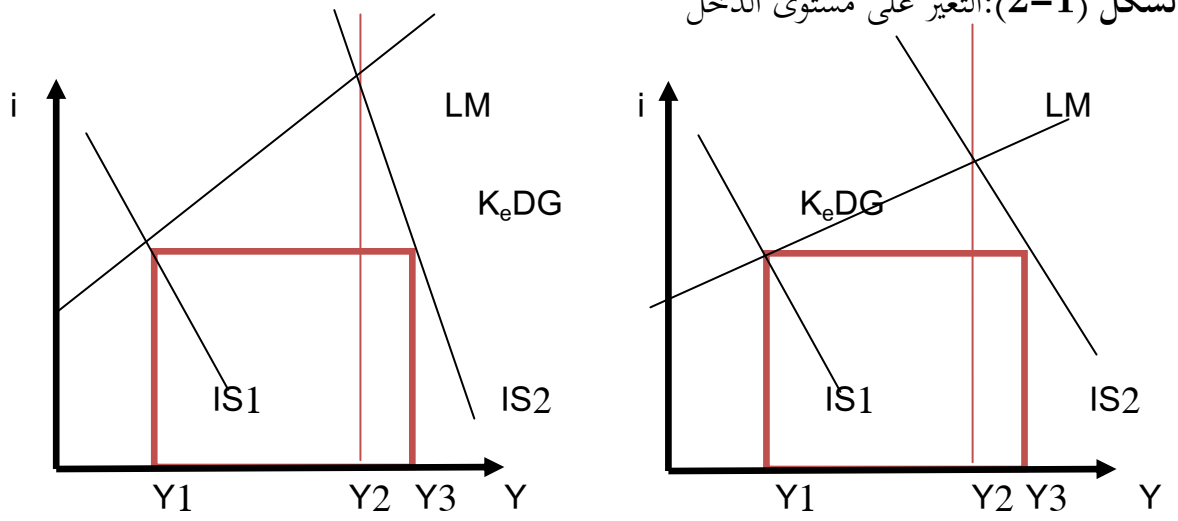

المصدر:يوجين.أ.يوليو،**النظرية الاقتصادية الكلية**،مرجع سبق ذكره،ص186.

ونستطيع من المثالين 1 و 2 أن زيادة ما في الإنفاق الحكومي تزيد الدخل بنحو K_eDG فقط إذا كان المنحنى LM أفقيا (ذو ميل صفري) أو كان المنحنى IS رأسيا (ذو انحدار لانهائي) .

وإذا كان للمنحنى LM ميل أكبر من الصفر وكان للمنحنى IS ميل محدود ، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد الدخل بأقل من وليس لزيادة مافي الإنفاق الحكومي اثر على مستوى الدخل اذا كان المنحنى رأسيا ، أو كان المنحنى أفقيا .

ومع ذلك فلتحليل السياسة المالية في المثالين 1 و 2 معنى اقتصادي كبير إذا جرى التحليل بدلالة ارتباط التوازن السلعي والنقدي بسعر الفائدة والميول الحدية للإنفاق والادخار بينما يعتمد ارتباط التوازن النقدي على مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة وحجم الطلب على النقود للمعاملات) .

ويظهر المثال 3 أن فعالية السياسة المالية تكون اكبر ما يمكن إذا كانت استجابة الإنفاق لسعر الفائدة اقل ما يمكن ، أو حررت الأرصدة النقدية من استعمالها الجاري مع تغير طفيف في سعر الفائدة او تحقق الاثنان معا .

مثال 3 :يمثل الشكل (1-3) التوازن النقدي والسلعي الذي ينطوي على علاقات متنوعة بسعر الفائدة وتكون فعالية السياسة المالية أكبر ما يمكن إذا لم يرتبط الإنفاق بسعر الفائدة وكان الكلب على النقود للمضاربة مرنا تماما لسعر الفائدة (المدى 1). [1]

الشكل (1-3):التوازن النقدي

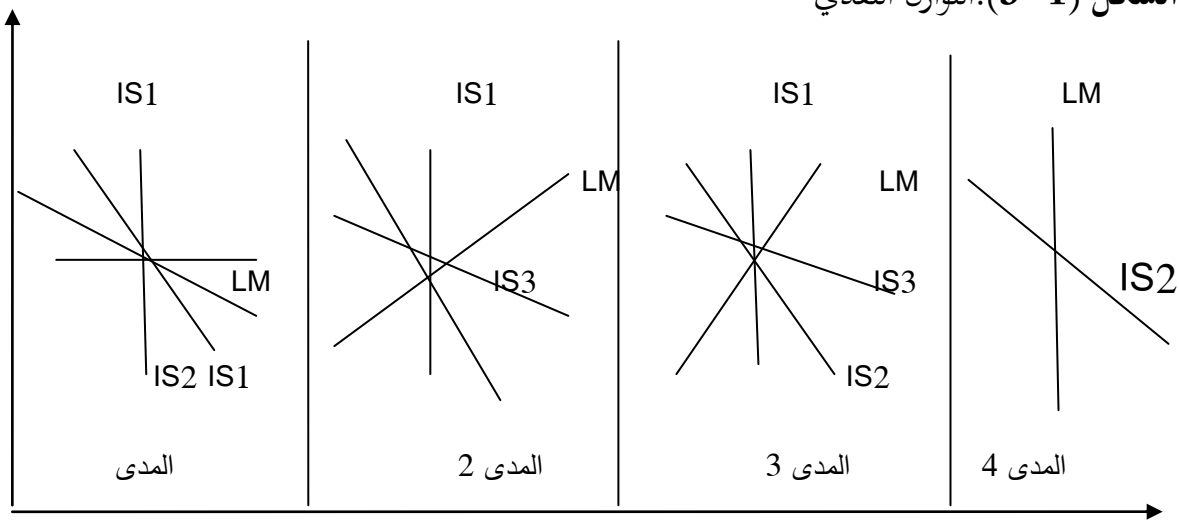

المصدر:يوجين.أ.يوليو،**النظرية الاقتصادية الكلية**،مرجع سبق ذكره،ص178

1- السياسة المالية في المدى 1 :

يدل منحنى التوازن النقدي في المدى (1) على أن حائزي النقود على استعداد لتحرير الأرصدة النقدية الحاملة عند الطلب بدون أن يحتاجوا الى زيادة في سعر الفائدة ، ولذلك فإن السياسة المالية فعالية تماما في المدى (1) بصرف النظر على ارتباط الإنفاق بسعر الفائدة ، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي لا يرفع سعر الفائدة وبالتالي لا ينخفض الإنفاق في القطاعات الأخرى .

2- السياسة المالية في المدى (2) :

يدل منحنى التوازن النقدي في المدى (2) على أن أرصدة المعاملات بمستوى دخل متسع يمكن الوفاء بها فقط بزيادة صغيرة في سعر الفائدة .

[1]- يوجين أ.ديوليو،**النظرية الاقتصادية الكلية**،مرجع سبق ذكره ،ص178

والسياسة المالية فعالة تماما بغض النظر عن الزيادة في سعر الفائدة إذا لم يكن الإنفاق مرتبطا بسعر الفائدة (IS1) ، والسياسة المالية فعالة الى حد كبير في المدى (2) إذا كان لسعر الفائدة علاقة ضئيلة بالإنفاق (IS2) والسياسة المالية غير فعالة الى حد كبير لمنحنى التوازن السلعي IS3 إذ أن الإنفاق مرتبط ارتباطا عاليا بسعر الفائدة ، وتؤدي زيادة ضئيلة فقط في سعر الفائدة بسبب زيادة في الإنفاق الحكومي الى انخفاض تعويضي الى حد كبير في الإنفاق في القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي.[1]

3- **السياسة المالية في المدى (3) :**

يستلزم مستوى دخل متسع زيادات كبيرة في سعر الفائدة لإطلاق النقود من استعمالها الجاري الى إشباع الحاجة المتزايدة لأرصدة المعاملات .

والسياسة المالية فعالة الى حد كبير أو تماما في المدى (3) إذا كان للإنفاق علاقة ضئيلة بسعر الفائدة (IS2) ، أو لم يكن له أي علاقة بسعر الفائدة (IS1) مع المنحنىIS3 يرتبط الإنفاق بالتغيرات ي سعر الفائدة بحيث أن الزيادة في سعر الفائدة الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي الى خفض مساوي تقريبا في الإنفاق في القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي

4- **السياسة المالية في المدى (4)** : لا يرتبط التوازن النقدي بسعر الفائدة ، وبغض النظر عن علاقة الإنفاق بسعر الفائدة ليس للسياسة المالية أثر على مستوى الدخل حيث أنه لا توجد أرصدة نقدية حاملة متاحة لزيادة في مستوى الدخل .

المطلب الثالث : أهمية السياسة المالية ومزاياها

الفرع الأول : أهمية السياسة المالية

1- من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر تأثير ، فسياسة الضرائب تحقق علاج كثيرا من السلبيات الاقتصادية كما لو حققت علاجا للتضخم ،فعندما

[1] يوجين.أ.يوليو،**النظرية الاقتصادية الكلية**،مرجع سبق ذكره،ص187

يكون هناك قوه شرائية زائدة في المجتمع وبالتالي عدم قدره الجهاز الإنتاج على تلبيه حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوه الشرائية الزائدة فان تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء من القوه الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

2-كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات ، أي عدم وجود توازن بين الشرائح الداخلية في المجتمع ، يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف ، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع ، لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد ، من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة التعويض ذوي الدخول المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الإنفاق على المرافق التي يستفيد بها ذوي الدخول المحدودة كمرافق الصحة والنقل العام والتغيير وغيرها .

3-إدارة الطلب الكلي بنجاح ، حيث أن حدوث كسادا يعني انخفاض حجم الطلب الكلي ، وبالتالي تتدخل سياسة الإنفاق ، للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار ، وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي حجم الطلب على العمالة ، ومنه انخفاض معدل البطالة .[1]

4-اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من اجل إعادة توزيع الدخول ، ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي ، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص ، بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمرا للقطاع الخاص ، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق ، من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي ، أو مدى زيادة الإنفاق الحكومي على إحدى عناصر الطلب الكلي وانخفاضه على أجد العناصر الأخرى ، فإذا زاد الإنفاق الحكومي ، فإن معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الأفراد ، وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي

[1]-أحمد عبد السميع علام،**المالية العامة**،الطبعة الاولى،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،الاسكندرية،2012،ص ص،303،302.

كما يمكن تلخيص أهمية السياسة المالية وذلك من خلال :

- التأثير على الاستهلاك من خلال النفقات العامة .
- التأثير على الاستثمار .
- التأثير على الأسعار .
- التأثير على التوظيف .
- التأثير على زيادة الدخل وإعادة توزيعه.

الفرع الثاني : مزايا السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على :

1- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تمنح الاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
-مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة
2- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتامين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

-التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية .[1]

[1]-محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة**،الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر،عمان،الاردن،2007،ص197

المبحث الثالث : مفهوم التوازن الاقتصادي وإشكاله

لقد عرف العالم الاقتصادي مفاهيم عديدة تتناول تحليل التوازن الاقتصادي والذي لم يكن محل إجماع بين الاقتصاديين ، فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين والحديثين ، ولتوضيح ذلك يجدر بنا مبدئيا التطرق الى إبراز أهم المفاهيم العامة للتوازن وإبراز المستويات ولمجالات لتحقيق ذلك .

المطلب الاول : مفهوم التوازن الاقتصادي

يعبر مصطلح التوازن الاقتصادي عموما على انه الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر على ظاهرة معينة مساوية للصفر ، فتتعادل بذلك القوى المضادة وتترك الوضع الحالي على ماهو عليه .

فيعرف التوازن على انه تلك الحالة التي يمكن ان تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية .

أي ثبات واستقرار الحالة موضوع الدراسة ما لم تتغير العوامل المحددة لها.

كما عرف أيضا على انه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير ، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن ، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل و مستوى الإنفاق ، مما يدفع المؤسسات الى رفع أو تخفيض مستوى إنتاجها .

أما التعريف السائد ، فهو التوازن بين العرض والطلب ، إذ يتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من غير دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب والعرض الكليين.[1]

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة أنه يتحقق التوازن الاقتصادي بين كميات الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها أو حيازتها أو مبادلتها مع كميات الموارد المتاحة في الاقتصاد ككل .

[1] – قوادري مختار ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص مالية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،2009،ص76

الفرع الثاني : أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال ما يلي:

1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها .

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها .

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[1].

2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات

[1]- قوادري مختار،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره ، ص33

الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.

3- التوازن الساكن والتوازن الحركي:

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه .

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول

4- التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني .

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.[1]

[1]- قوادري مختار ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره ، ص33

المطلب الثاني : مجالات التوازن الاقتصادي

للتوازن الاقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والخارجي :

الفرع الأول : التوازن الاقتصادي الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات .

ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي الى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل ، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية :

1-**توازن الاستهلاك والإنتاج** : حتى يحصل هذا التوازن يجب ألاّ يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص) ، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر احد مظاهر هذا الاختلال .

2-**توازن الادخار والاستثمار** : والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي ، ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار ، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا.

3-**التوازن النقدي**: ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد[1]

4-**توازن الموازنة العامة** : وهو العامل الرئيسي الأساسي لتحقيق التوازن الداخلي ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

الموازنة هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة (سنة مالية مقلبة عادة).

[1]- قوا دري مختار ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مرجع سبق ذكره ، ص33

فالموازنة العامة تعتبر الخطة المالية التي تعد في ضوء الاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة ، ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة ، على نحو يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية مقبلة .[1]

كما يمكن القول بأن الموازن العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعدّه أجهزة الدولة وتعتمده السلطات التشريعية بإصدار قانون خاص يجيز تنفيذ الموازنة بجانبيها (الإيرادات والإنفاق) . وفي هذا المجال تجدر التفرقة بين الموازنة العامة التي هي تقدير لسنة مالية مقبلة ، والحسابات الختامية والقومية للدولة والتي هي تدقيق لتنفيذ موازنة سنة مالية منتهية فعلا.

ولا تختلف موازنة الدولة عن موازنة أي فرد ، فإذا كان الفرد يحصل على دخل من عمله و خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها ، ويقوم بشراء السلع والخدمات . كذلك تحصل الحكومة على إيرادات شتى أهمها إيرادات الضرائب المختلفة ، وتتفق من هذا الدخل على أوجه إنفاقها المختلفة .فإذا تعادل الإنفاق الجاري للموازنة مع إيراداتها خلال فترة معينة (سنة) فيقال أن الموازنة في حالة توازن . أما إذا زاد الإنفاق على مجموع الإيرادات يقال أن هناك عجزا في الموازنة العامة . والعكس في حالة زيادة الإيرادات عن الإنفاق ، فقال أن الموازنة قد حققت فائضا في الموازنة العامة .

وأن عجز الموازنة العامة يمثل صافي متطلبات الدولة من القروض ، أي أن العجز يتم تحويله عن طريق الاقتراض . أما الفائض فيمثل مدخرات الدولة او ما يخصص لسداد الديون .

ويعتبر العجز في الموازنة العامة احد السمات الأساسية في اقتصاديات معظم دول العالم.

ويتوقف اثر عجز الموازنة العامة على أساليب تمويله ، وتستخدم الدول أسلوبين أساسيين في تمويل العجز هم :

[1]-عبد الغفور إبراهيم احمد ، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** ، عمان ،الأردن،2009،ص257

1- الاقتراض المحلي من الأفراد أو المشروعات .

2- الاقتراض من البنك المركزي .

فهي تفترض من الأفراد والمشروعات من خلال بيعها لسنداتها ، بينما تقترض من البنك المركزي من خلال تقديمها لأذونات الخزينة .

ويسمع فائض الموازنة العامة بتسديد الدولة لجزء من قروضها التي جاءت من فترة سدادها وإلا اضطرت الى السداد من خلال إصدار المزيد من السندات وأذونات الخزينة ، وقيام الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الأفراد والمشروعات يعني إعادة توزيع الدخل النقدي (كمية النقود) في المجتمع .بينها وبين القطاع الخاص (أفراد ومشروعات) . بينما يؤدي تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي إلى زيادة الدخل النقدي (كمية النقود) ويؤدي اختلاف الدخل النقدي (كمية النقود) إلى آثار متفاوتة على النشاط الاقتصادي .[1]

الفرع الثاني : التوازن الاقتصاد الداخلي

ويتمثل في توازن ميزان المدفوعات ، والذي سنتطرق إليه فيما يلي :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل حالي منتظم ، تتم فيه تسجيل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين في دول العالم الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة سنة .

ويتم تسجيل تلك المعاملات في جانبيين من ميزان المدفوعات وهما الجانب الدائن والجانب المدين ، ففي الجانب الدائن يتم تسجيل جميع المعاملات التي تؤدي إلى دخول عملة أجنبية إلى داخل البلد مثل الصادرات .أما جميع المعاملات التي تؤدي إلى خروج عملة إلى خارج البلد فيتم تسجيلها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات .

[1]- عبد الغفور إبراهيم احمد ،**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، مرجع سابق ذكره ،ص ص،258،259

وينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

-حساب السلع والخدمات (الحساب الجاري)

-حساب التحويلات من جانب واحد .

-حساب رأس المال .

1-حساب السلع والخدمات (الحساب الجاري) :

وفي هذا الحساب يتم تسجيل جميع المعاملات المنظورة (السلع) وأيضا جميع المعاملات غير المنظورة (الخدمات) وعلى هذا يمكن تقسيم الحساب الجاري الى حسابين فرعيين هما:

أ-الحساب التجاري : والذي تتم فيه تسجيل قيمة السلع أو المعاملات المنظورة .

ب-الحساب الخدمي : والذي تتم فيه تسجيل قيمة الخدمات .

وتشتمل المعاملات المنظورة على الصادرات والواردات من السلع المادية أو الملموسة ، فإذا كانت قيمة الصادرات المنظورة تفوق قيمة الواردات المنظورة فإن الميزان التجاري يحقق في هذه الحالة فائض ، في حين يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت قيمة الصادرات المنظورة تقل عن قيمة الواردات المنظورة .

أما المعاملات غير المنظورة فتشمل على الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمات النقل البري والبحري والنهري والجوي ، والتأمين ، والسياحة ، والخدمات الحكومية وغيرها . فإذا كانت قيمة الصادرات غير المنظورة تفوق قيمة الواردات غير المنظورة يكون الميزان الخدمي محققا لفائض في حين يحقق الميزان الخدمي عجزا إذا كانت قيمة الصادرات غير المنظورة [1]

[1]- محمد فوزي ابو السعود، **الاقتصاد الكلي** ،الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ،2010 ،ص ص،327،328

2-حساب التحويلات من جانب واحد :

وفي هذا الحساب يتم رصد قيمة التحويلات الخاصة أو الحكومية والتي تعني تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من والى بقية دول العالم دون أي مقابل .

والتحويلات الخاصة تتمثل في الهبات والتبرعات وتحويلات المهاجرين والتي تصل الى الدولة أو تخرج منها بواسطة بعض الهيئات والمؤسسات الخيرية .أما التحويلات الحكومية فتشمل على المنح والمعونات والتعويضات كتعويضات الحروب وخلافه.

3-حساب رأس المال :

ويشتمل هذا الحساب على كل من تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل ، وتحركات الذهب النقدي .

فبالنسبة لتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فإنها تعني رؤوس الأموال التي تصل الى دولة أو يخرج منها بغرض الاستثمار لفترات زمنية طويلة تزيد عن سنة . أما تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فتشتمل على رؤوس الأموال التي تصل الى الدولة او تخرج منها بغرض الاستثمار لفترات زمنية قصيرة تقل عن سنة [1] .

4-توازن ميزان المدفوعات :

كما ذكرنا سابقا فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (سنة) ، وطالما أن نظرية القيد المزدوج التي تستخدم حسابيا عند إعداد الميزان ستؤدي الى التوازن الحسابي له فإن تعادل جانبي الميزان في حد ذاته ليس من شأنه إظهار مركز الدولة الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد الخارجي وهنا ينبغي أن نفرق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات إذ أن المفهوم المحاسبي للتعادل هو تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة السهو والخطأ ، أما المفهوم الاقتصادي للتوازن فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات

[1]- محمد فوزي ابو السعود،**الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق ذكره،ص330

محددة من بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار القياس حالة التوازن الاقتصادي ، وأن اختيار هذه البنود يعتمد على السياسة الاقتصادية المرغوب بها وعلى المشاكل التي تتطلب تدخلا سريعا من جانب الدولة ، ولغرض معرفة الاختلال في المدفوعات لابد أن نركز في التحليل على مختلف مكونات العناصر التي تدخل ضمن الميزان أي على مختلف الحسابات التي يتكون منها، وليس على الميزان بأكمله أي استخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات،ومقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن بالقيمة الكلية للجانب المدين فيها وهذا وحده هو الذي يبرر اقتصاديا وصف ميزان المدفوعات بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هاتين القيمتين أو مختل في حالة اختلافهما ، ويعزز فكرة التوازن لميزان المدفوعات الى أنه لا يمكن لأي قطر أن يتفق أكثر من دخله الجاري على حساب انخفاض احتياطاته النقدية أو الاقتراض أو الحصول على المنح الخارجية ولا يمكن لأي بلد أن ينفق أقل من دخله الجاري ما لم يؤدي ذلك الى زيادة احتياطاته النقدية ولذلك فمجموع المبالغ المدينة يجب آن يعادل مجموع المبالغ الدائنة في ميزان المدفوعات. [1]

المطلب الثالث : التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان التوازن يغير من طبيعته شيئا فشيئا ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

الفرع الأول : التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله .

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي(العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة .

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك(بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق

[1]–دريد كامل آل شبيب،**المالية الدولية** ،الطبعة الاولى،دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ،الاردن،2011،ص ص 79 ،80

هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القيصر عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون .

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي .

وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي[1] .

ب- التوازن الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم،إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر.

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة .

[1]- قوادري مختار ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره ، ص73

2-التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أنّ العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات..... ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أنّ الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أنّ هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي. حيث أنّ اختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أنّ هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالما يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أنّ واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإنّ الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنّها قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : التوازن في الفكر الكينزي

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل.

إنّ منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع.

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق- وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل- قانون كينز السيكولوجي- في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي :

1- التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكنزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار ($S= I$)شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y= E=C+ I=C+S\longrightarrow S=I$$

Y:الدخل؛ S: الادخار؛ I :الاستثمار؛ C: الاستهلاك؛: E الإنفاق

-إنّ جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار.

-إنّ شرط التوازن في النظرية الكينزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة .

مما سبق يتضح أنّ كينز رفض فكرة أنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغيّر في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، ويرى كذلك أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنّما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأنّ سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها .

ونستخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أنّ هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل :

الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك.

أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزية.

2-التوازن الخارجي:

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها .

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيّرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي .

وكما لاحظنا سابقا أنّ كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات .

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية :

$$Y = C+S = C+I \qquad S=I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y = C+S+T = C+I+G \qquad S+T=I+G \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

$$Y = C+S+T+M = C+I+G+X \qquad I+G+X-M = S+T \ldots\ldots\ldots 3$$

Y:الدخل؛ T :الضرائب؛ G :الإنفاق الحكومي؛ C :الاستهلاك؛ I :الاستثمار؛ M: الواردات؛ X: الصادرات .

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإنّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أنّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد .

-مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيّرات مستويات

الإنتاج في النظرية الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعا ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك.

– ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي[1] .

الفرع الثالث : التوازن عند كارل ماكس

لقد استند ماركس في تحليله الى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي ، ويرى بأن الوضع الطبيعي للاقتصاد (الرأسمالي) هو الاختلال بدلا من التوازن ، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته ، والبديل الأمثل عند ماركس هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي ، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية ، ولا يتحقق هذا التوازن إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع العرض . وقد قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي .

[1] – قوادري مختار ،**السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره ، ص41

المبحث الرابع : التوازن الكلي في النظام الإقتصادي

يعتبر التوازن الاقتصادي الحالة الاقتصادية والمالية التي تسود قوى داخلية أو خارجية أو كلاهما ، وهذا ما سنتطرق اليه فيما يلي :

المطلب الأول : أهمية التوازن الاقتصادي

للتوازن أهمية بالغة ومتعددة في الجانب الاقتصادي وسيتم توضيحها فيما يلي:

الفرع الاول: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية

اعتقد الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل لهدف الوصول الى توظيف الكامل ،كما تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة ، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات ، الى أن ظهر الفكر الكينزي الذي أثبت أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل انجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا ، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة ، وهو ما أدى الى استخدام النماذج الاقتصادية

الفرع الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم التخطيط الاقتصادي :

يعرف التخطيط بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه وبذلك يعتبر نوع من التخطيط الاجتماعي لعملية الإنتاج ، التوزيع في المجتمع [1]

يقصد بالتخطيط أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد الأهداف التنموية واختيار الإجراءات والسياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة ،كما يعرق أيضا الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية .

[1]– عمر محي الدين ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار النهضة للنشر،بيروت،2002 ،ص5251

والواقع أن الحافز على التخطيط الاقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة ذلك أنه كلما كان المستقبل مبهما زادت الحاجة للتخطيط، ففي سنوات الكساد خلال الثلاثينات والأربعينات حظي التخطيط وأنصاره باهتمام وتقدير عظيمين، وخلال الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصاديات المشتركة في الحرب تخطيطا.

الفرع الثالث:أهمية التوازن الاقتصادي للتصحيح الصدمات الاقتصادية :

إن الأزمات الاقتصادية وليدة تقلبات اقتصادية ذات نظام دوري *فتحدث آثارا سلبية على اقتصاديات الدول، وخاصة في مرحلة الانكماش حيث يتأثر الأداء الاقتصادي وتظهر البطالة والتضخم والعجز في مختلف الموازين الكلية، وغيرها من المشاكل الأخرى التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة.[1]

المطلب الثاني : التوازن الداخلي (نموذج IS. LM)

في الشكل رقم (1-4) نجد أن إتباع السياسة المالية التوسعية قد أدى لانتقال منحنى IS بالكامل لأعلى جهة اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة (A1) والتي توضح ارتفاع سعر الفائدة من I الى I1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 ، وتفسير ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي مثلا كسياسية مالية توسعية بالمقدار سيؤدي لزيادة الدخل بالمقدار (ΔY) حيث تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الانفاق الحكومي وفقا لمنطق نظرية المضاعف ($1<\frac{\Delta y}{\Delta G}$) ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الدخل ستؤدي الى زيادة الطلب النقدي وطالما ان العرض النقدي ثابت ، فسوف يختل وضع التوازن ، ولكي تعود للتوازن مرة اخرى فلا بد من تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل مع ذلك العرض النقدي الثابت ، وبما أن العلاقة بين الطلب النقدي وسعر الفائدة هي علاقة عكسية فإن تخفيض الطلب النقدي سيتم عن طريق رفع أسعار الفائدة .

وهكذا نجد أن إتباع السياسة المالية التوسعية سيؤدي في النهاية الى زيادة الدخل القومي وارتفاع سعر الفائدة .[2]

[1]- شريف محمد ، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره ،ص82

[2]-محمد فوزي ابو السعود ، **الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعيةللنشر،الاسكندرية،2010،ص260

الشكل رقم (1–4) : منحنى التوازن الداخلي (نموذج IS)

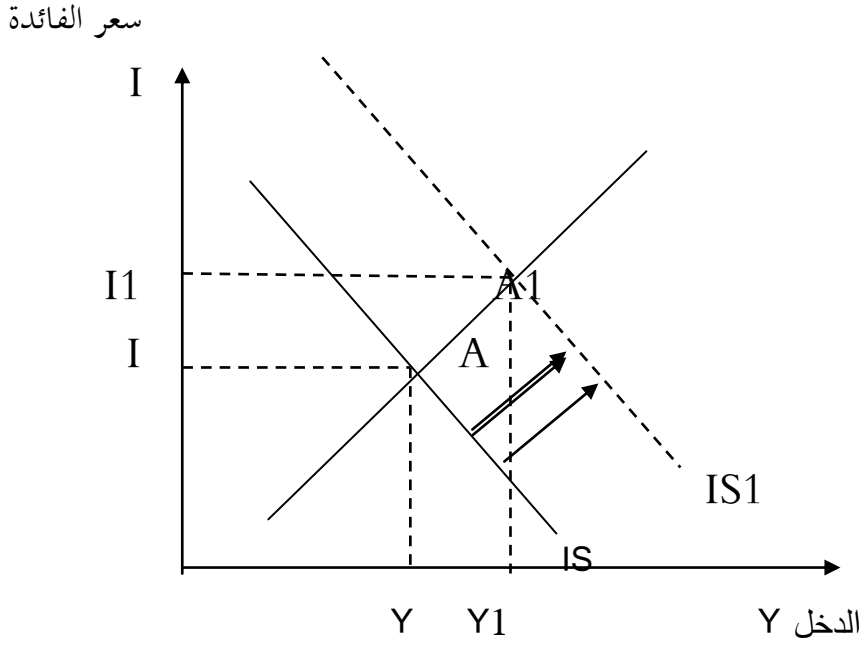

وسوف يحدث العكس تماما في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية حيث سيؤثر ذلك على وضع منحنى IS فقط فينتقل بالكامل لأسفل جهة اليسار موازي للمنحنى الأصلي كما هو موضح في الشكل الموالي

شكل رقم (1–5): منحنى التوازن الداخلي (نموذج LM)

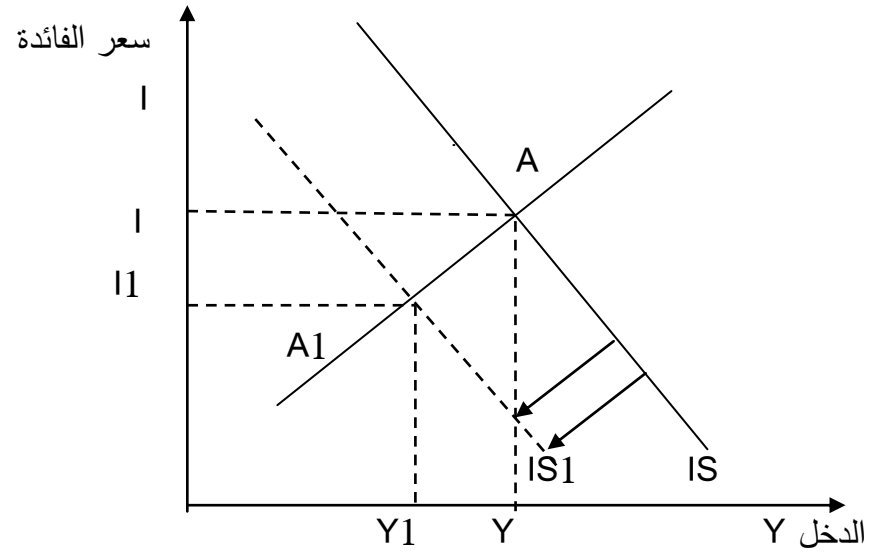

المصدر : محمد فوزي ابو السعود ،**الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص261-262

في الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة المالية الانكماشية كتخفيض الإنفاق الحكومي مثلا قد أدى لانتقال منحنى (IS) بالكامل لأسفل جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي ، وحيث تقاطع مع منحنى

(LM) في نقطة توازيه جديدة وهي (A1) والتي توضح انخفاض الدخل التوازني من (Y) الى(Y1) وأيضا انخفاض سعر الفائدة التوازني من (I) الى(I1) ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض الإنفاق الحكومي قد أدى الى انخفاض الدخل من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي ، وذلك من (Y) الى (Y1) ، ومن ناحية أخرى نجد ان انخفاض حجم قد أدى الى تخفيض الطلب النقدي (علاقة طردية) وطالما ان العرض النقدي ثابت فسوف يحتل التوازن لان الطلب النقدي > العرض النقدي ، وهي تعود الى التوازن مرة أخرى فلا بد زيادة الطلب النقدي ، وطالما العلاقة بين سعر الفائدة والطل النقدي هي علاقة عكسية فإن زيادة الطلب النقدي لن تتم إلا عن طريق تخفيض سعر الفائدة ، وهكذا نجد أن تخفيض الإنفاق الحكومي كسياسة مالية انكماشية سيؤدي لانتقال منحنى (IS) بالكامل جهة اليسار حيث سيترتب على ذلك انخفاض حجم الدخل التوازني وأيضا انخفاض سعر الفائدة التوازني .[1]

المطلب الثالث : التوازن الخارجي نموذج (IS–LM–BP)

يقصد بالتوازن الخارجي او توازن ميزان المدفوعات ، بأن ميزان الاحتياطي الرسمي يساوي الصفر ، ويتأثر تحقيق التوازن الخارجي بالسياسة المالية ، فالزيادة في عرض النقود مثلا تسبب انخفاض اسعار الفائدة ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض في تدفقات رؤوس الاموال القصيرة الاجل من الخارج او زيادة تدفقها الى الخارج ، وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

الفرع الأول : التوازن في السوق النقدي منحنى LM :

يحدث التوازن في السوق النقدي عندما يتساوى العرض والطلب على النقود ونكتب المعادلة التالي : [2]

$$M_s = L$$

$$A(DR + IR) = a(BR+c) = f[^{*}Y , ^{-}I , ^{+}P , ^{+}w , ^{-}e (p) \ ^{2}0]$$

حيث الاشارات فوق كل متغير في الجهة اليسرى تشير الى ثير المتغيرات المستقلة في الطلب على النقود ، وبما ان مستوى الدخل وسعر الفائدة هما المؤثران الرئيسيان في الطلب على النقود ، فإننا نركز على هذين المتغيرين في دراسة توازن السوق النقدي .

[1] – محمد فوزي ابو السعود ،**الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص،261،262

[2] – هزاع مفلح ، **التمويل الدولي** ،الكتب والمطبوعات الجامعية ،حلب،2007،ص394

بافتراض لأن المتغيرات الأخرى Y عدا الدخل وسعر الفائدة I ثابتة ، سيكون هناك طلب على النقود للتبادل يتحدد بمستوى معين من الدخل ، والطلب على النقود لاغراض المضاربة والطلب على اصول نقدية يتحدد بسعر الفائدة المحلي . واذا ما اعطينا سعر الفائدة الاجنبي وعلاوة المخاطرة الاجنبية واعتبارات مالية اخرى فلكل مستوى من الدخل يمكننا رسم منحنى طلب على النقود كما هو مبين في الشكل أدناه ، ويمكننا هذا المنحنى من القاء نظرة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود . مفترضين ثبات العوامل الاخرى .

فإذا افترضنا ان سعر الفائدة قد ارتفع فإن هذا يعني ان تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ستزداد ، ولهذا فإن كمية النقود التي يحتفظ بها الافراد ستقل ، فإذا تغير اي من العوامل الاخرى الثابتة فإن منحنى الطلب سينزاح ، مثال ذلك انتقال منحنى الطلب الى اليمين بفعل الزيادة في الدخل .

الشكل (1–6) :التوازن في السوق النقدي. [1]

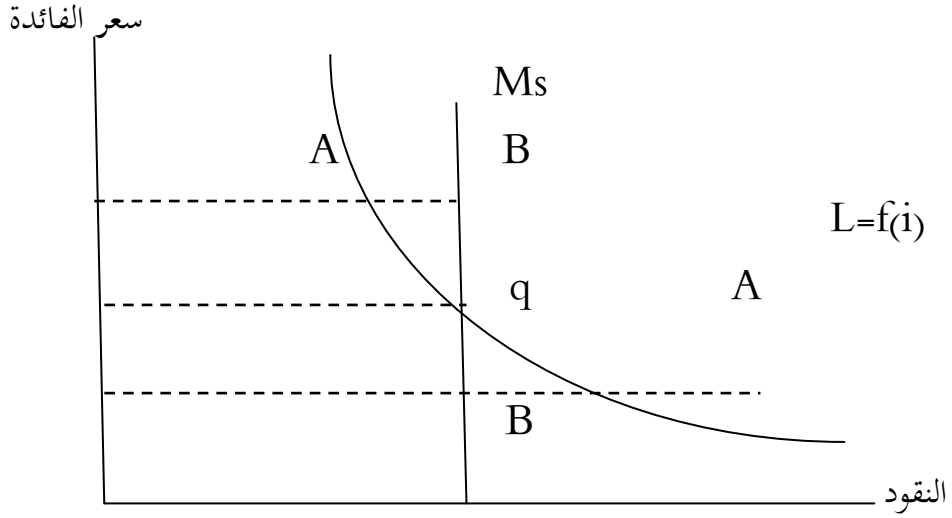

هزاع مفلح ، **التمويل الدولي** ،الكتب والمطبوعات الجامعية ،حلب،2007،ص396

ننظم الان في عرض النقود ، ونفترض أنه ثابت ، ومسيطر عليه من قبل المصروف المركزي ، ويمثله Ms في الشكل السابق ، والزيادة او النقصان في عرض النقود تسبب انتقالا لهذا المنحنى الى اليمين او اليسار ، ويتحدد سعر الفائدة التوازني بالعرض والطلب عند النقطة Ie في الشكل ، وعند أي سعر آخر سيحدث فائض في العرض او في الطلب ، عند سعر الفائدة I1 مثلا نلاحظ ان كمية النقود المطلوبة I1A أقل من الكمية المعروضة الممثلة بالمسافة I1B فالفائض في عرض النقود AB يشير الى ان الأفراد يحتفظون بجزء اكبر من الثروة على شكل نقود أكثر مما يرغبون الاحتفاظ به عند هذا المستوى من سعر الفائدة

[1]– هزاع مفلح ، **التمويل الدولي** ،الكتب مرجع سبق ذكره،ص394

نتيجة لذلك سيشتري الجمهور أصولا أخرى كالسندات بالفائض من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها ، وهذا ما سيرفع أسعار السندات ويخفض أسعار الفائدة (العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والسند) وتستمر هذه العملية الى ان ينخفض سعر الفائدة الى المستوى الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وعندما سعر الفائدة i2 أيضا ، يوجد فائض في الطلب وقدره BA وفي هذه الحالة يبيع الجمهور سندات وأصولا أخرى لزيادة أرصدتهم النقدية وهذا سيؤدي الى انخفاض أسعار السندات والأصول الأخرى وارتفاع في أسعار الفائدة الى ان يتم التوازن عند سعر الفائدة i2.

1-في حالة تغير العرض والطلب على النقود :

إذا زاد المصرف المركزي عرض النقود فإن منحنى Ms في الشكل رقم (1-6) سينتقل الى اليمين ويسبب فائضا في عرض النقود عند سعر الفائدة التوازني القديم ie ويسبب انخفاضا في سعر الفائدة الى المستوى الذي يتقاطع عنده منحنى الطلب L مع منحنى العرض الجديد، وبالذهاب في الاتجاه الآخر من Ms فالانخفاض في عرض النفوذ سينقل منحنى Ms الى اليسار ، والفائض في الطلب عند ie الذي يحدث نتيجة لذلك يسبب ارتفاعا في سعر الفائدة الى مستوى جديد ، وبالإشارة الى منحنى الطلب فإن الزيادة (الانخفاض).

- في الطلب على النقود يستقل منحنى L الى اليمين (اليسار) ويخلق فائضا في الطلب (العرض) على النقود بالنسبة الى منحنىMs وسيرتفع (ينخفض) سعر الفائدة .

ركزنا حتى الآن على سعر الفائدة والتوازن بين العرض والطلب على النفوذ ، ولكن هذا يمثل تحليلا جزئيا لأننا أهملنا المحدد الآخر للطلب على النقود ، وهو مستوى الدخل في الاقتصاد لذا سنأخذ بعين الاعتبار دور الدخل في التوازن النقدي .

-نفترض لأن مستوى الدخل قد ازداد ، ونتذكر وفقا للمعادلة (1) أن مستوى الدخل يتناسب طرديا مع الطلب على النقود في الشكل رقم (1-) نجد أن المنحنى $L(y_0)$ يرتبط بمستوى الدخل y_0 ، فإذا ارتفع الدخل الى y_1 فإن طلبا جديدا $L(y_1)$ سيأخذ مكانه وأن كميات أكبر من النقود تطلب عند هذا المستوى الأعلى من الدخل وسيرتفع مستوى الفائدة التوازني من i_0 الى i_1 وأيضا الانخفاض في الدخل من y0 الى y2 يؤدي الى انخفاض منحنى الطلب على النقود الى L(y2) والى انخفاض في سعر الفائدة التوازني الى i2 .

-يؤدي التحليل السابق للعلاقة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة والتوازن النقدي الى منحنى LM ويبين المنحنى الحالات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة المنتجة للتوازن في السوق النقدي كما هو في الجزء (B)

من الشكل (1-) وتبين كل نقطة على هذا المنحنى المساواة بين العرض والطلب على النقود عند كل مستوى من الدخل وسعر الفائدة ، فمثلا عند النقطة Ro مستوى الدخل Yo وسعر الفائدة io يعطيان توازنا في السوق النقدي عندما يكون عرض النقود .

2- سبب انحناء LM منحنى صعودا الى فوق ويمينا :

لنفرض أن مستوى الدخل يزداد منy_0 الى y_1 ، وكما بينا سابقا ، فإن الزيادة في الدخل تزيد من الطلب على النقود وتنقله من L إلى L في الشكل (1-6) الجزء (A) ، ونتيجة لذلك سيرتفع سعر الفائدة من io الى i1 ، كذلك اذا انخفض الدخل من y_o الىy_1 فإن الانخفاض في الطلب على النفوذL الى سينخفض سعر الفائدة الىi2 من هنا نرى أن أي نقطة الى يمين المنحنى LM كالنقطة T ترتبط مع فائض في الطلب على النقود ، وعند النقطة T يكون سعر الفائدة منخفضا قياسا الى المستوى من الدخل ، إلإذ يتطلب التوازن في السوق النقدي سعر فائدة أعلى ، كذلك فإن اي نقطة الى يسار منحنى LM كالنقطة V ترتبط بفائض ف عرض النقود ، وعند مستوى الدخل الذي يرتبط بالنقطة V يجب ان يكون سعر الفائدة.

أقل لكي يتحقق التوازن في المستوى النقدي ، ان الزيادة في الطلب على النقود (نتيجة لتغير عوامل أخرى غير الزيادة في الدخل) والانخفاض في عرض النقود سينتقل منحنى LM الى اليسار ، كلا الحالتين سيرتفع سعر الفائدة لكل من مستوى الدخل.

الشكل (1-7): الدخل وسعر الفائدة منحنى LM

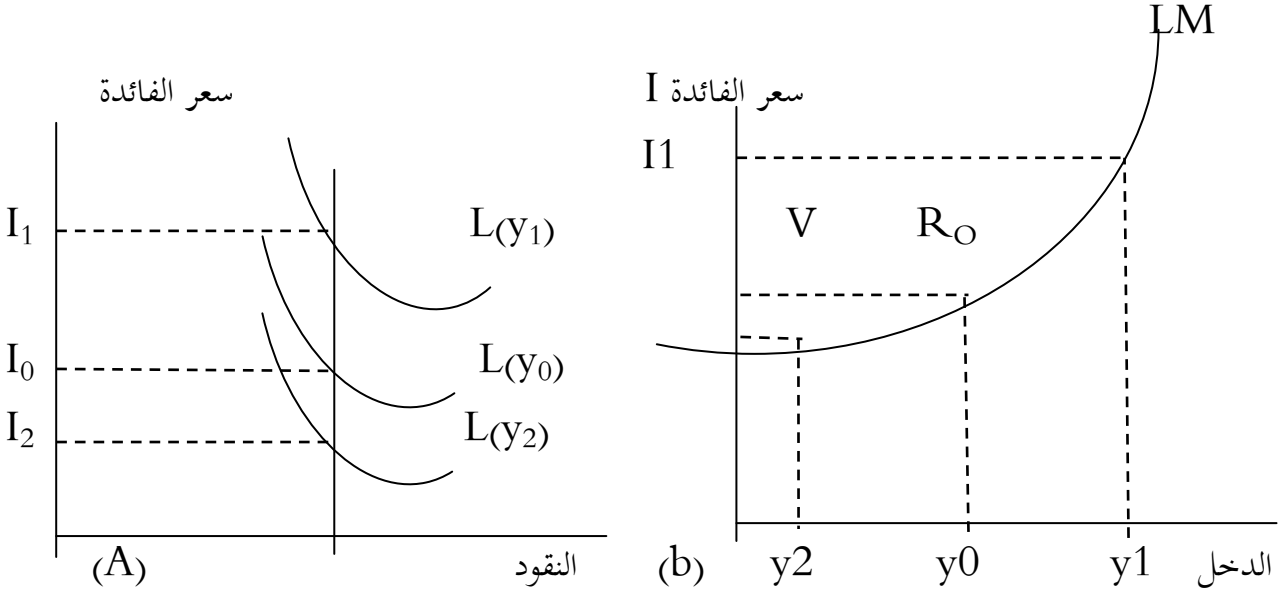

المصدر : هزاع مفلح ،**التمويل الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص39

الفرع الثاني : التوازن في القطاع الحقيقي (منحنى)

لكي يحصل التوازن في الدخل يجب ان تتساوى "التسربات" المؤلفة من الادخار والواردات والضرائب مع "الحقن " المكونة من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي مع افتراض ان سعر الفائدة ثابت ، وبالتالي مع إهمال القطاع النقدي ، والشكل رقم(1-8) يبين منحنى IS

الشكل (1-8) الدخل وسعر الفائدة (منحنى IS)

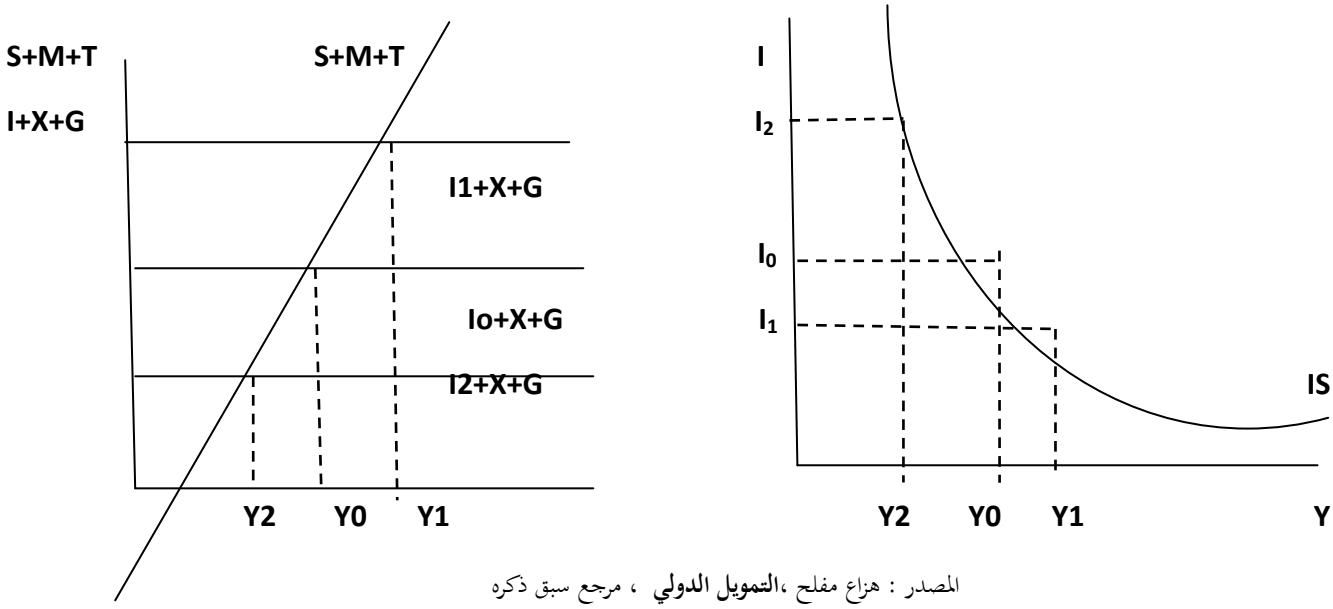

المصدر : هزاع مفلح ،**التمويل الدولي** ، مرجع سبق ذكره

كما نلاحظ في الشكل (1-8) الجزء (A)فكل سعر فائدة يرتبط بمستوى معين من تدفقات الدخل (I+X+G) فمثلا سعر الفائدة iq يبقى ثابتا عندما نأخذ بعين الاعتبار منحنى I(iq)+X+G ويرتبط مع سعر الفائدة iq والدخل التوازني Yo ما لذي يحصل لو خفضنا سعر الفائدة من iq الى il سيزيد المستثمرون من استثماراتهم لان تكلفة اخذ القروض انخفضت وأصبحت بعض المشاريع الاستثمارية مربحة ، وبما أن الاستثمار يستجيب للتغير في سعر الفائدة ، فإن سعر الفائدة il يرتبط مع منحنى الاستثمار او منحنى I+X+G أعلى وينتقل المنحنى الى فوق I'i+X+G ويتقاطع مع منحنى S+M+T عند مستوى دخل أعلى Y1، كذلك الارتفاع في سعر الفائدة من io الى i2 يسبب انتقال منحنى I(I2)+X+Gالى أسفل الى I(I2)+X+Gعند مستوى دخلY2.

تعطينا هذه العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والدخل التوازني المترتب عليها معلومات نحتاجها في تكوين منحنى IS.

ويظهر منحنى IS حالات مختلفة من الدخل وسعر الفائدة المنتجة للتوازن في القطاع الحقيقي في الاقتصاد ، وهذا يعني أن منحنى IS يبين الحالات من الدخل وسعر الفائدة التي تجعل الاستثمار زائد الصادرات والإنفاق الحكومي يتساوى مع الادخار زائد الواردات والضرائب .

ففي الشكل(4-8) الجزء (B) يرتبط سعر الفائدة oi مع مستوى الدخل (Yo)لان هذا سيكون مزيجا من سعر الفائدة والدخل الذي يولد المساواة بين S+H+T ويبين I+X+G وبنفس الطريقة ينطبق هذا على أسعار الفائدة i2 و il اللذين يرتبطان بالدخلين y1,y2 على التوالي .

وسبب انتقال منحنى IS من الواضح ا ن أي تغير في الاستثمار المستقل أو التلقائي وفي الصادرات و الإنفاق الحكومي والادخار والضرائب أو في الواردات سينقل منحنى IS ، فالزيادة في الاستثمار التلقائي ، الصادرات أو في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في الادخار والضرائب والواردات سينقل منحنى IS الى اليمين ، والانخفاض في I , X , G أو الزيادة في T,X,S سينقل منحنى IS الى اليسار

الفرع الثالث : التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي [1]

لكي نحدد الدخل وسعر الفائدة في وقت واحد آخذين بعين الاعتبار القطاعين النقدي والحقيقي ، يجب علينا أن نرسم منحى IS,LM معا كما في الشكل المولي (1-9)

[1]- هزاع مفلح ، التمويل الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص400

الشكل رقم (1–9) :التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي

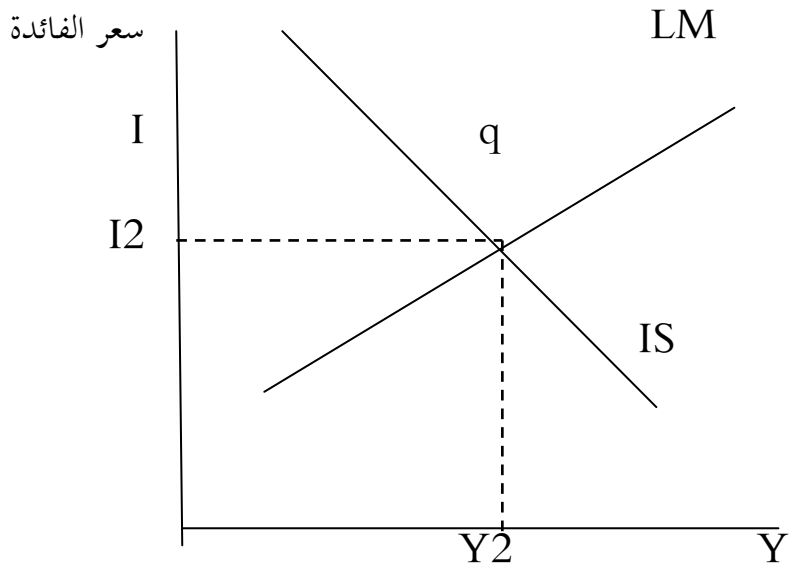

المصدر :هزاع مفلح ،**التمويل الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص400

الفرع الرابع : توازن ميزان المدفوعات (منحنى BP)

يبين منحنى BP الحالات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تنتج التوازن في ميزان المدفوعات ، ونحاول فيما يلي أن نضم كلا من الحساب الجاري ، وتدفقات رؤوس الأموال (طويلة وقصيرة الأجل) وبعبارة أخرى سنركز على جميع بنود ميزان المدفوعات ماعدا حساب الاحتياطي الرسمي ، وهذا يعني ان التوازن في ميزان المدفوعات معناه ان الاحتياطي الرسمي يساوي الصفر ، ولأغراض الوصول الى منحنى BP سندرس كيفية تاثير مستوى الدخل وسعر الفائدة على ميزان المدفوعات ، ويجب ان نشير الى تكوين منحنى BP مبني على افتراض ان سعر الصرف ثابت ، كما نفترض ان متغيرات أخرى كسعر الفائدة الأجنبي ، ومستوى الأسعار الأجنبية وسعر الصرف المتوقع ، والثروة الأجنبية كلها ثابتة ، كما ان الدخل في هذا التحليل يفترض ان يؤثر على الحساب الجاري من خلال تأثيره على الواردات ومع بقاء باقي العوامل الأخرى ثابتة ، فإن الزيادة في الدخل تسبب زيادة في الواردات (من خلال الميل الحدي للاستيراد مضروبا بالتغير في الدخل) ، وبما ان الصادرات مستقلة عن الدخل فان الارتفاع في الواردات يعني ان الحساب الجاري يميل الى التدهور (يتحرك نحو العجز) بمقدار الارتفاع في الواردات ، ويحدث عكس هذه التغيرات

اذا انخفض الدخل أما بالنسبة الى سعر الفائدة فإنه يفترض أن تأثيره الرئيسي يقع على ميزان حساب رأس المال خاصة حساب رأس المال القصير الأجل ، فإذا ارتفع سعر الفائدة فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ستتدفق من الخارج لكي يحصل على سعر الفائدة أعلى كما أن بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحلية ستبقى بدلا من الخروج ، وهذا التدفق في رؤوس الأموال يعمل على حدوث فائض في الحساب :(رأس المال ، أما إذا انخفض سعر فائدة فإن العكس سيحدث.

مع ما سبق ذكره سننتقل الى منحنى ميزان المدفوعات في الشكل (1-10) بما ان المنحنى يبين الحالات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تنتج توازنا في ميزان المدفوعات ، فإن نقطة (QO) تمثل إحدى نقاط التوازن ، عندما يكون الدخل عند مستوى وسعر الفائدة عند[1](io)

الشكل رقم (1-10) : منحنى ميزان المدفوعات

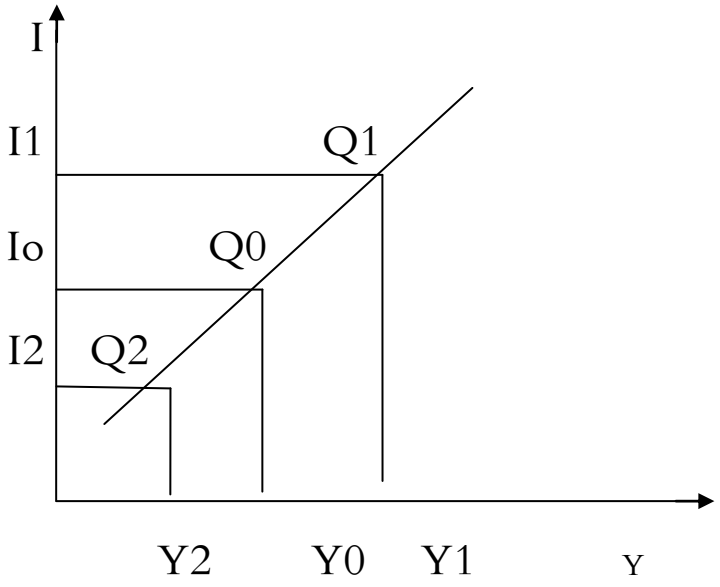

المصدر :هزاع مفلح ، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص401

[1]- هزاع مفلح ، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص400

1-سبب ميل ميزان المدفوعات الى الفوق ويمينا :

لنفرض أننا نبدأ من نقطة Qo وان الدخل بدا بالارتفاع ، تتسبب هذه الزيادة في الدخل (مع بقاء سعر القائدة كما هو) التحرك من نقطة Qo الى يمينها ، هذا التحرك يسبب عجزا في ميزان المدفوعات لان الزيادة في الدخل سببت زيادة في الطلب على الواردات . واذا ارتفع سعر الفائدة من io الى i1 فإن هذا العجز سيختفي لان الارتفاع في سعر الفائدة سيشجع على تذوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الخارج وهذه لها تأثير ايجابي على ميزان المدفوعات من شأنها ان تلقفي التأثيرات السلبية على الحساب الجاري عندما تصل الى نقطةQ1 وهكذا فإن نقطة Q1 تبين أن توليقة Y1,11 تنتج توازنا آخر في ميزان المدفوعات ، ومن الواضح ان نقطة Q2 مع دخل Y2 وسعر فائدة i2 تمثل نقطة توازن أخرى في ميزان المدفوعات ، ومن الواضح أن نقطة مع دخل وسعر فائدة تمثل نقطة توازن أخرى في ميزان المدفوعات ، وتجدر الإشارة الى أن مقدار الميل في المنحنى BP يعتمد على درجة استجابة حساب رأس المال قصير الأجل للتغيرات في سعر الفائدة وكلما كانت استجابة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل اقل الى التغير في سعر الفائدة كلما كان منحنى أكثر ميلا وكلما كانت الاستجابة كبيرة كلما كان المنحنى BP اقل ميلا .

افترضنا أن التوازن في القطاع الخارجي يتحدد بمنحنى BP الايجابي الميل الى أعلى واليمين ولكن هذه الحالة ليست دائمة ، لان العلاقة بين سعر الفائدة والدخل تكون نتيجة لوجود عقبات أمام تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الدول ، فحالة ميل منحنى BP ايجابيا الى اعلي واليمين يشار إليها بحالة تحرك رأس المال غير الكامل ، ونفترض هذه الحالة إن رؤوس الأموال ليست مقيدة بالكامل ولهذا لا يزيل هذا التحرك الفروق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الدولية ، وذلك لان الأصول الأجنبية وبالتالي يكون سعر الفائدة المحلي من سعر الفائدة الدولي لان صافي تدفق رأس المال الى الدولة المحلية يعني إن المستثمرين الأجانب يتعرضون للمخاطرة لأنهم يحتفظون بأصول الدولية المحلية .

ويمكننا مقارنة منحنى BP الصاعد مع منحنىBP الحاصل في ظل تحرك كامل لرؤوس الأموال حيث يكون أفقيا عند سعر الفائدة الدولي iw . وبالإشارة الى الشكل (1-11) نجد إن استجابة رأس المال للتغير في سعر الفائدة كاملة فمثلا لو فرضنا أن العرض المحلي من النقود قد زاد وأدى الى انخفاض في سعر الفائدة ، مما يدفع المستثمرين الى تحريك أموالهم الى الخارج ، ويسبب ذلك التحرك عجزا في ميزان المدفوعات ويخفض كمية الاحتياطي الأجنبي وبالتالي ينخفض عرض النقود ، ويستمر هذا الانخفاض الى أن يرتفع سعر الفائدة المحلية من جديد ليتساوى مع الفائدة الدولية .[1]

الشكل رقم (1-11) : منحنى BP عند مستويات مختلفة من تحرك رؤوس الاموال

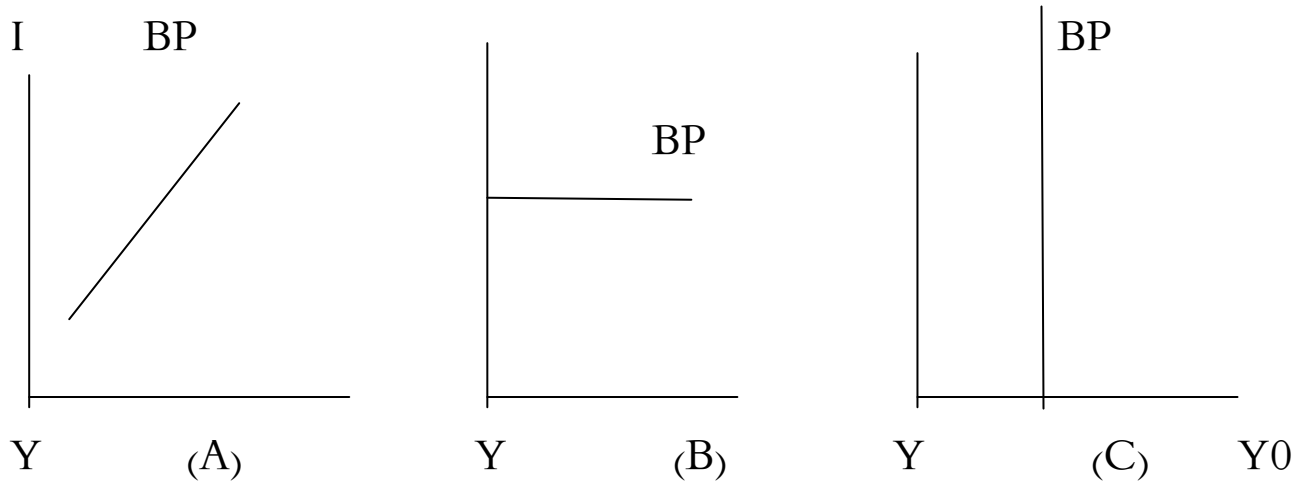

المصدر :هزاع مفلح ،**التمويل الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص403

يتأثر ميزان المدفوعات بمتغيرات كسعر الصرف وبأسعار السلع المتبادلة وبالأسعار المتوقعة وبمعدل الربح المتوقع في الدولتين ، كما يتأثر بمستوى الدخل وسعر الفائدة .

ولنفرض أن معدل الربح المحلي يزداد وهو بدوره يشجع تدفقا من الخارج لاستثمارات طويلة الأجل (حيث يحدث تحسنا في حساب رأس المال) ويزداد الدخل المحلي ، ولكي يحافظ المصرف المركزي على سعر الصرف فإنه يشتري كميات كافية من العملات الأجنبية بالعملة المحلية مسببا زيادة في عرض النقود المحلي

[1]- هزاع مفلح ،**التمويل الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص402-403

وزيادة في الدخل والزيادة تشجع على زيادة الواردات وتدهور في الحساب الجاري بكمية تساوي التحسن في حساب رأس المال .

إذا التغيرات في العوامل الاقتصادية ستسبب في النهاية تغيرات في عرض النقود المحلي حتى يحدث التوازن مرة أخرى

في النهاية ، إن ميل منحنى (BP) يعكس طبيعة تحرك رؤوس الأموال في الدولة موضوع الدراسة ، فكلما كانت تدفقات رؤوس الأموال مقيدة أكثر ولا يسمح لرؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتحرك نتيجة للتغير في سعر الفائدة المحلي كلما كان ميل منحنى أكثر انحدارا ، كذلك كلما كانت تحركات رؤوس الأموال أقل تقييدا وكلما كانت الدولة موضوع الدراسة صغيرة الحجم ماليا كلما كان منحنى (BP) أقل ميلا .[1]

[1]- هزاع مفلح ، التمويل الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص403

خلاصة :

ان السياسة المالية تعد من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية ، حيث تستطيع الدولة من خلالها تكييف مستويات النفقات العامة والايرادات العامة ، والتأثير في تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وقد ازدادت أهمية السياسة المالية في تحقيق الاهداف الاقتصادية نتيجة لدرجة تدخلها في الحياة الاقتصادية غبر الزمن الا أنها اكتسبت أهمية بالغة في تحقيق التوازن الاقتصادي .

الفصل الثاني

أدوات السياسة المالية المعتمدة

في تحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد :

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كل كذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العنصرين الرئيسيين لمحور النشاط الاقتصادي والمالية للدولة تكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة وللإحاطة بمختلف المفاهيم السالفة الذكر سنتناول بالدراسة من خلال هذا الفصل مايلي :

المبحث الأول : النفقات العامة

المبحث الثاني : الإيرادات العامة

المبحث الثالث : الموازنة العامة

المبحث الرابع : آلية عمل السياسة المالية .

المبحث الأول : النفقات العامة

تعد النفقات العامة من الأدوات الأساسية للسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها ، حيث أن الإنفاق العام ، يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور هذا الدور وبالتالي ازداد حجم الإنفاق ، وتعددت أنواعه ، وصار أداة من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية ، ولذلك تطورت دراسة الإنفاق العام وأصبحت تشكل جزءا رئيسيا من علم السياسة المالية

المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة ومعاييرها

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية وسنوضح ذلك فيمايلي :

الفرع الأول :

المفهوم: يعرّف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة ، بتعبير آخر تعرف النفقة "بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداءا الحاجة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة .

-ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة والمتمثلة والعناصر التالية :

1/ النفقة العامة مبلغ نقدي :

يتميز إنفاق الدولة في عصرنا الحاضر بأنه نقدي ، فالدولة تقوم عادة وهي بصدد أداء الخدمات العامة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع (المواد الخام والسلع كاملة التصنيع) والخدمات (عمل الأفراد)، وقد نشأ هذا الركن من أركان النفقة العامة نتيجة تطور طويل ، فقد كانت الدول تميل في الماضي الى الحصول على بعض مستلزماتها في صورة عينية عن طريق مصادرة جزء من ممتلكات الأفراد تسخرهم للعمل لحسابها بدون أجر ثم لم يلبث بعد الثورات الشعبية الأوروبية أن تخلت عن هذا الأسلوب

لمخافاته لمبادئ الديمقراطية ولاعتراض الأفراد المتزايد عليه إلا أنها استمرت في أداء بعض التزاماتها في صورة عينية ومثال ذلك تقديم المزايا العينية للعاملين فيها كمنحهم سكنا مجانا أو توفير المأكل والملبس .

الأمر بمعظم الدول إلى استبعاد الأسلوب العيني تماما نظرا لعدم ملائمته لمقتضيات العصر ولإهداره أحيانا لمبادئ العدالة في التوزيع الأعباء العامة.[1]

2/ صدور النفقة من شخص اعتباري عام :

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام ، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من إحدى الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والمصالح الحكومية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة ، وكذا كافة المنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية والمالية المستقلة مثل الجامعات ، وعلى عكس ذلك ، فإن هذا الركن يعتبر منتفيا بدون جدال متى صدر الإنفاق من الأفراد حتى ولو كان يهدف لتحقيق نفع عام.

3/النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام :

ويجب أخيرا لاعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين ، وليس فردا معينا بالذات ، فمن المعروف من جهة أن أجهزة الدولة والهيئات العامة لم تنشأ أصلا لتحقيق خاصة محدودة ، وإنما لخدمة الصالح العام ، ومن جهة أخرى فإن مصروفات هذه الهيئة العامة يتم تمويلها من الضرائب والرسوم التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض صراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة ، ومن المحقق أن هذه العدالة لم تكتمل إلا إذا حرصت الهيئة العامة على إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح فمثلما يتحمل الجميع أعباء الإنفاق ينبغي أن يستفيد الجميع أيضا من منافعه.

[1]–مجدي محمد شهاب ، **الاقتصاد المالي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999، ص39

الفرع الثاني : معايير النفقات العامة

1- **المعيار الوظيفي للنفقة** : إن النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية :

أ) **النفقات العامة الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل : الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة .

ب) **النفقات العامة الاجتماعية** : تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد ، وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية .

ج) **النفقات العامة الإدارية** : تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير الموافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل .

د) **النفقات العامة العسكرية** : تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ، ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب ، شراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة .

2- **معيار طبيعة النفقة** : [1]

أ- **النفقات العامة الحقيقية** : وهي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج الوطني وتمكن الدولة من الحصول على مسلح وخدمات ، فهي إذن نفقات منتجة ، وتنقسم الى قسمين :

- **النفقات العامة الجارية** : وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تذّر أية ثروة للاقتصاد الوطني .
- **النفقات العامة الاستثمارية** : أو الرأسمالية ، وهي التي تساهم في زيادة الإنتاج الوطني والتوسع الاقتصادي [2]

[1]-محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر ، عمان الأردن ، 2007،ص135

[2]-أعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار هومة للنشر ، الجزائر ،2005 ، ص ص 40-42

ب- **النفقات العامة التحويلية** : هي التي تؤثر مباشرة في الإنتاج الوطني ، وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل الوطني ، وهي على 3 أقسام :

- **نفقات تحويلية اجتماعية** : وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل : الإعانات الاجتماعية .
- **النفقات التحويلية الاقتصادية** : هي النفقات التي يراد بها تحقيق توازن اقتصادي ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية .
- نفقات تحويلية مالية : وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه .

3- معيار دورية النفقة :

أ- **النفقات العامة العادية** : هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا ، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ، ومثالها الرواتب والأجور .

ب- **النفقات العامة الغير عادية** : هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية ، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية[1]

4- معيار نطاق سريان النفقة : حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات إلى قسمين :

أ- نفقات عامة وطنية

ب- نفقات عامة محلية

الفرع الثالث : تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

صنف المشرّع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى :

[1]- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص41

1- **نفقات التسيير** : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي للدولة والتي تسمح بتسيير وظائف الدولة ، وهي أيضا النفقات التي لا تعود بالنفع العيني ، وبوجه عام هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية

2- **نفقات التجهيز** : تمثل نفقات التجهيز جملة النفقات التي تدعم الاستثمار الذي تنجو عنه زيادة على الناتج الوطني الإجمالي ، ويتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجها الكبير مقارنة بنفقات التسيير ذلك لأنها تعمل على توسيع حجم التجهيزات .

فعلى العموم فإن توجيه نفقات التجهيز يكون للقطاعات الاقتصادية المتاحة لدى الدولة ، وذلك من أجل تطويرها لكي تقدم قيم مضافة للاقتصاد.

إن نفقات التجهيز تمثل المخطط الوطني الذي يتم إعداده وذلك من أجل أهداف اقتصادية تدفع نحو تنمية اقتصادية ، حيث تجسد هذه النفقات في شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات. [1]

المطلب الثاني : تزايد الإنفاق العام وأسبابه

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة التزايد الظاهري والحقيقي وسنعالج تلك فيمايلي :

الفرع الأول : ظاهرة تزايد الأنفاق العام

-إن من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني .

[1]- رغدود علي ، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات العامة ، الجزائر ، 2005،ص22

-تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة على جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية). أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر[1]

بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر ويتلخص هذا القانون على أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي كلما استنتج ذلك اتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة على تغيب الفرد من الناتج الوطني .[2]

-ويمكن توضيح قانون فاجنر في الرسم الموالي

الشكل (2-1) متوسط الدخل الفردي الحقيقي.[3]

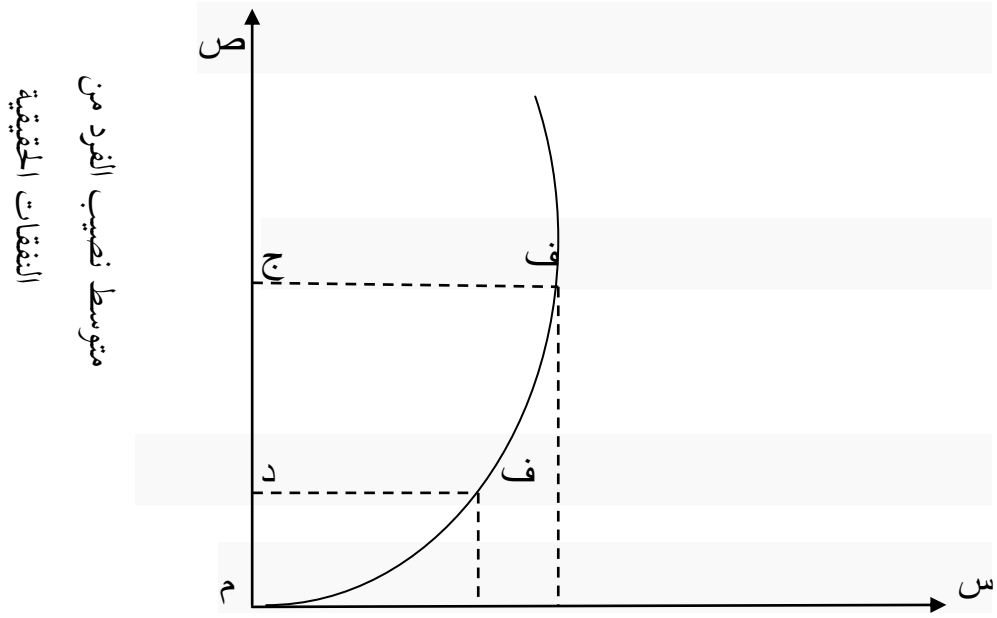

المصدر : دراوسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2004،ص168

[1]-داروسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004 ، ص 168

[2]-زينب حسين عوض الله ،**مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت،ص57

[3]- داروسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص169

النقطة (ف) في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (ن) ، بينما تمثل النقطة (ق) العلاقة بعد فترة معينة ولتكن السنة (ن،4).

ويتضح من الشكل العلاقة بين المتغيرين كانت (م د ،م أ) وأصبحت خلال السنة (ن ،4) (م ج ، م ب)، وكما هو واضح للعيان أن المسافة دج> أب أي متوسط الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

الفرع الثاني : أسباب تزايد النفقات

1-الأسباب الظاهرية لتزايد حجم النفقات العامة :

وهنا أن حجم النفقات العامة لا يعكس زيادة في الخدمات العامة أو تحسنا في مستواها ، تعود الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية إلى مايلي :

أ) **تدهور قيمة النقود** : قد يكون تضخم أرقام الميزانية راجعا إلى تدهور قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية للنقود ، لكي تتمكن الدولة من الحصول على نفس القروض السلع والخدمات عليهما أن تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار

كما يترتب انخفاض قيمة النقود أن يكون جزء من الزيادة في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية ، أي لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات أو زيادة على أعباء التكاليف العامة على الأفراد ، ويتحدد هذا الجزء بنسبة انخفاض قيمة النقود في فترة معينة ، ويتعين الاستفادة والاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار الجملة باعتبارها من أحسن الوسائل للاستدلال على التغير على قيمة النقود وبالتالي على الزيادة الظاهرية في النفقات العامة .

ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الأساسي على الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في الوقت الراهن.

[1] – داروسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مرجع سبق ذكره، ص 168

ب)اختلاف التقنية المالية : (الطرق المحاسبية العامة المستخدمة)

-يؤدي اختلاف طريقة إعداد الميزانية إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية ، ويحدث هذا في حالة إتباع مبدأ عمومية الميزانية ، أو الميزانية الإجمالية بعد إتباع مبدأ الميزانية الصافية ، فطبقا لمبدأ عمومية الميزانية ، تظهر كافة نفقات الدولة وضمنها نفقات الإدارة في جانب النفقات في الميزانية دون إجراء مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات التي استلزمها الحصول على هذه الإيرادات من جانب الوحدات الإدارية القائمة بهذا التحصيل ،كنفقات مصلحة الضرائب مثلا.

ويترتب على إتباع هذا المبدأ الذي يقضي بخصم نفقات الجهات الإدارية القائمة بتحصيل ، أن تزداد النفقات العامة عند إتباع مبدأ الميزانية الصافية ، وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية تتسبب فيها تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات العامة [1].

ج) التوسع الإقليمي والنمو السكاني :

يترتب على التوسع الإقليمي والنمو السكاني تزايد في حجم الإنفاق العام ، حقيقة لأن الزيادة في هذه الحالات لا تعتبر ظاهرية في كافة الحالات ، إلّا أن إجراء دراسة عليمة لتطور النفقات العامة ، يتطلب إدخال هذا العنصر في الحسبان للوصول إلى نتائج سليمة ، وفيما يتعلق بالنمو السكاني ، يرى البعض أنه إذا أدت الزيادة حقيقية وإلا كانت زيادة ظاهرية .

2-الأسباب الحقيقية لتزايد حجم النفقات العامة :

2-1- الأسباب الاقتصادية :

أ- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني :

من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات العامة ماهي إلا

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58 ، 60

مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم والواقع بان المرونة الداخلية على السلع والخدمات العامة تعتبر مرنة وعالية وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرقات وهذا ما يؤدي الى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة .

ب- **تطور دور الدولة الاقتصادي** : كان في السابق دور الدولة حيادي ولم يكن للدولة الدور الكبير في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع ، الصحة ، التعليم ... ولكن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف فزاد حجم الإنفاق العام الذي اعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع ولا ننسى دور سياسة التأميم من خلال السيطرة المباشرة على جانب هام من النشاط الإنتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية وتوزيع ناتجه توزيعا متساويا من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشكل كبير [1]

2-2- الأسباب الاجتماعية :

إن العوامل الاجتماعية أيضا لها دور في زيادة الإنفاق العام كأسباب حقيقية حيث أن التطور الحاصل في علوم المعرفة والاتصالات بين أفراد المجتمع أدى إلى زيادة الوعي الثقافي وبدور تطور الوعي الاجتماعي ، والوعي السياسي لدى المجتمع ككل فكل هذا التطور أدى إلى وعي أفراد المجتمع باحتياجاته اللازمة على الدولة إشباعها كالعدالة ، السياسة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في النفقات العامة لإشباع الحاجات ، توفير السلع الأساسية كدعم للدخول وإعادة توزيع الدخل والثروة لإزالة الطبقية الاجتماعية فكل هذا الوعي زاد من المطالب وتوفير هذه المطالب زاد من حجم الإنفاق العام من قبل الدولة ،

[1]- محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة للنشر ، الأردن ، 2010،ص ص 112-113

فتوسعت الحكومات في مجال الإنفاق الاجتماعي ؟، بشكل متوقع فمطالب الشباب تختلف عن مطالب واحتياجات الأطفال ، وعن كبار السن ، فكل فئة لها احتياجاتها تقوم الدولة بإشباعها .[1]

2-3- الأسباب المالية : يؤدي سهولة اقتراض الدولة في العصر الحديث إلى كثرة الالتجاء إلى القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية وهذا فضلا عما تتبعه خدمة الدين ، من دفع لأقساطه وفوائده ، من زيادة النفقات العامة ، وتلجأ الحكومات في سبيل تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض العامة الى وسائل متعددة كعلاوات السداد وجوائز النصيب وإعفاء فوائد الدين العام من دفع الضرائب وغير هذا من الوسائل.

2-4- الأسباب الإدارية : يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مسايرته للتطور السريع في الحياة الاقتصادية والعلمية ، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم في حاجة العمل ، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات الى زيادة الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة هي النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تعتبر زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام ، فهي في حقيقتها أقل ما تكون الى النفقات التحويلية .[2]

2-5-الأسباب السياسية :

أ- الأسباب السياسة الداخلية : وهي التي تتعلق بالسياسة الداخلية للدولة ومنها انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية مما أدى إلى زيادة التنوع السياسي وزيادة انتشاره .

ب- الأسباب السياسية الخارجية : هي أحد الأسباب الحقيقية لتزايد حجم النفقات العامة للدول وتكمن في ازدياد النفقات اللازمة لتأمين القوات المسلحة ، واتساع حجم العلاقات الدولية والدبلوماسية .[3]

---

[1]- سمير صلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، الطبعة 1، منشورات زين الحقوقية ، بيروت لبنان،2015،ص ص 71،73

[2]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص63

[3]- سمير صلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ،74 ،75

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

على الرغم من تعدد أثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا هنا على الآثار الاقتصادية وحدها.

الفرع الأول : آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني :

1- **الآثار المباشرة** : تؤثر النفقات العامة في الإنتاج عن طريق تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل فهي تعمل على زيادة كفاية الأفراد وقدراتهم الذهنية والجسمية وتأمنهم من مخاطر المستقبل مما يزيد من قدرتهم على الإنتاج والادخار أيضا : إذ أن زيادة توزيع الدخل تؤدي إلى زيادة الموارد للمستفيدين وبهذا الشكل تزيد من إمكانياتهم في الادخار إذ يعتمد الادخار على مستوى دخل الأفراد

2- **الأثر الغير مباشرة** : تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشرا في الإنتاج من خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل.

-والمضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق أو النقص فيه بالنسبة للدخل القومي .

-بعد أن يبدأ تأثير في الاستهلاك تبدأ تأثيرات أخرى في الاستثمار تسمى أثر المعجل والاستثمار المولد وهو مشتق من الطلب على أموال الاستهلاك لأن الزيادة في الطلب على أموال الاستهلاك سيترتب عليه تغيرا في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة .[1]

الفرع الثاني : اثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني

تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ويجري تنفيذ هذا النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك .

ولهذا فإن أثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف لطبيعة مستوى التقدم الاقتصادي للنظر في تميز القطر المتخلف اقتصاديا بأن جهاز الإنتاجي غير مرن ، وتمثل هذه النفقات طلبا متزايدا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالتالي الاتجاه التضخمي على الوقت الذي تجد

[1]- عادل فليح العلي ،**المالية العامة** ،الطبعة الأولى ،دار الجامد للنشر ،عمان ،الأردن ،2007،ص ،ص 67 ،71

فيه أن القطر المتقدم اقتصاديا الذي بلغ الاستخدام الكامل تقوم النفقات العامة فيه بدور عام في دفع العجلة الإنتاجية دخول الأمام لأنه يتميز بجهاز إنتاجي مرن وبالتالي يمكن مواجهة أية زيادة في الطلب .[1]

الفرع الثالث : أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي

يتعرض الاقتصاد القومي الى حالات من عدم التوازن أي حالة الانكماش في الاقتصاد أو حالة الكساد التضخمي

1/ وتعني حالة التضخم قصور العرض الكلي في مواكبة الطلب الكلي أي هي الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق الوطني (استهلاكي + استثماري+ حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي) حيث تكمن أسباب التضخم في ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي تقوم الدولة في هذه الحالة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا لتتخلص من الفجوة التضخمية ، وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية .

2/أما حالة الانكماش معاكسة تماما ، إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي أهي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق الوطني عن إجمالي الإنتاج الوطني بحيث أن أسباب هذه الأخيرة تتحدد في الحاجة لخلف القوة الشرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ، وهذه الحالة معاكسة لحالة التضخم حيث تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي الى تحفيز وتشجيع الإنفاق الحكومي ، حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج الوطني فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية .

الفرع الرابع : أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة ، لتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية ، فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور

[1]–فتحي أحمد ذياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة 1،دار الرضوان للنشر،عمان الأردن،2013،ص ص 99 ،100

والرواتب لكن هذا غير كاف لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة ، غير أن توزيع المداخيل يتوقف على الثراء الوطني ، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبية ، ومدا خيل الأملاك الوطنية ، وفي حالة الركود الاقتصادي ، والافتقار الى الموارد الطبيعية نقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.[1]

الفرع الخامس : أثر النفقات العامة على الادخار الوطني [2]

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي الى انخفاض الادخار ، مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر على الإنتاج ، وتكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني .

الفرع السادس : الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة

تتجلى الآثار غير مباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثر المضاعف أو ما يعرف بالاستهلاك المولد ، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني .[3]

إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك وبشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف .

أثر النفقات العامة من خلال الأثر المضاعف : يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار ، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام .

---

[1]–يلس شاوش بشير ، **المالية العامة ، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**،الدار الجامعية ،الجزائر ،2007،ص36

[2]– محمد طاقة وآخرون ،**اقتصاديات المالية العامة** ،الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر ،عمان،الاردن ، ص ص ،71 ،73

[3]– باهر محمد علتم ،**المالية العامة** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،1998 ، ص76

حيث أعتمد كينز التحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني من ثم على الاستهلاك على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية [1]

وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل :

الإنتاج ⟵ الدخل ⟵ الاستهلاك ⟵ الإنتاج

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق ويعطى بالعلاقة التالية :

$$m = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - \mathrm{Mp_c})}$$

حيث : m : تمثل مضاعف الاستثمار

$\mathrm{Mp_c}$: تمثل الميل الحد للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية

G : تمثل الانفاق الحكومي

ومن الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار لأنه من الناحية النظرية : الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1 وعليه الميل الحدي للادخار : 1-الميل الحدي للاستهلاك ، فيصبح المضاعف كالتالي :

$$m = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{\mathrm{Mp_s}}$$

حيث أن $\mathrm{Mp_s}$: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية [2]

[1]- رفعت محمد المحجوب ،**الطلب الفعلي** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1984 ، ص ص 103 ،108

[2]-عبد الكريم صادق بركات ، **الاقتصاد المالي** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1981 ،ص117

المبحث الثاني : الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها أي أن تتحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة.

المطلب الأول : تعريف الإيرادات العامة

تعرّف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة بصفتها السياسية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء كانت قروض داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية .[1]

المطلب الثاني : أنواع الإيرادات العامة

تنقسم الإيرادات العامة إلى عدة أقسام وذلك تبعا للمصادر التي تتولد منها هذه الإيرادات وهي كالتالي :

الفرع الأول : الإيرادات الاقتصادية

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ، ومن بينها الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها ، فوائد القروض وأرباح المشروعات ، وسوف نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنين و هما : إيرادات الدومين والثمن العام [2]

1- **إيرادات أملاك الدولة (الدومين)** : يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة ، مهما كانت طبيعتها ، عقارية أو منقولة ، ومهما كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة ، وتنقسم بدورها إلى : دومين عام و دومين خاص

[1]-نجم الدين حسن الصوفي عبدالقادر ، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**،مرجع سبق ذكره،ص218

[2]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 60

أ- **الدومين العام** : ويقصد به ممتلكات الدولة المعتمد للاستعمال العام وخدمة المرافق العامة ويتميز بعدم قابليته للتصرف فيه وخضوعه لأحكام القانون الإداري .

ب- **الدومين الخاص** : ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ، والتي تخضع لأحكام القانون الخاص ، ويمكن التصرف به بالبيع أو بالإيجار ، ويدر الدومين الخاص إيرادا على العكس الدومين العام وهو ينقسم إلى :

- **الدومين الزراعي** : وتشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات ، ويدر دخلا من ثمن بين المنتجات .
- **الدومين الصناعي والتجاري** : وتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد [1]
- **الدومين المالي** : وهو من أحدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة .[2]

2- **الثمن العام** : هو المقابل الذي تتقضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج السلع والخدمات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية أو بيعها بهدف إشباع الحاجات الخاصة .

الفرع الثاني : الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة ، وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم ، وتذهب الى خزينة الدولة ، وفي التعويضات المدفوعات للدولة تعويض عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى ، وفي القرض

[1]-نجم الدين حسن الصوفي عبدالقادر ، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره،ص ص 219،220،

[2]-سلام عبد الكريم آل سميسم،**السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**،الطبعة الأولى ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،الاردن،2011،ص28

الإجباري الذي تلتزم الدولة بسداده في المستقبل ، سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع ، كما تتمثل في إتاوة التحسين [1]

1- **الرسوم** : ويعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود ، يدفعه الشخص جبرا الى الدولة | أو أحد مرافقها العامة ، مقابل نقع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة ، ويتميز بالصفة النقدية الصفة الإجبارية ، والمقابل في الرسم [2]

2- **الضرائب** : تعرف أنها مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة ، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد ، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية ، وتتميز بمجموعة من الخصائص من بينها ، الضريبة ذات شكل نقدي ، الطابع الإجباري والنهائي ، تغطية الأعباء العامة .[3]

أ) **الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية** : لأنها تحقق عدالة أكبر للفرد ، وكذلك تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة وأسهل في الجباية وأقل تكلفة لا يؤدي التلاعب في حصيلتها .

ب) **الضريبة تفرض جبرا أي وجود عنصر الإلزام** : بحيث ليس المكلف الخيار أو الإرادة في أدائها لأن العلاقة بين المكلف والدولة علاقة قانونية وليست علاقة تعاقدية .

ج) **عدم وجود مقابل خاص لدافع الضريبة** : أي أن الدافع لا يتلقى أي صفقة مباشرة ، بل يحصل على عدة منافع غير مباشرة .

د) **الضريبة تهدف الى تحقيق النفع العام** : كتوفير الأموال لتغطية النفقات العامة ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

هـ) **الضريبة تدفع بصورة نهائية** : لا يجوز للمكلف الدافع أن يطالب باسترجاعها تحت أي ذريعة .

---

[1]-محمد سلمان سلامة ،**الادارة المالية العامة** ،**الطبعة الاولى** ،دار المعتز للنشر ،عمان الأردن ،2015،ص102

[2]-أعاد حمود القيسي،**المالية العامة والتشريع الضريبي**،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر،الأردن،2011،ص64

[3]-محمد عباس محرزي،**المدخل إلى الجباية والضرائب**،دار الخدمات التجارية للنشر ،الجزائر،2010،ص ص ،9،12

و) **الضريبة فريضة العامة** : حيث أنها تنطبق على جميع أفراد المجتمع سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين .[1]

3/أنواع الضرائب :

أ- الضرائب المباشرة والغير المباشرة :

-الضرائب المباشرة : وهي الضرائب التي لا يستطيع فيها المكلف "دافع الضريبة " نقل عنها الى مكلف آخر ويتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد أو هي الضريبة التي تفرض على دخول الأفراد من المنبع ، وتتميز الدخول التي تفرض عليها هذه الضرائب بالثبات والاستقرار نسبيا ،كذلك تعمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع مثل الضريبة على الأرباح على الرواتب والأجور.

-الضرائب الغير مباشرة : وهي الضرائب التي يستطيع فيها المكلف نقل عبئها إلى مكلف آخر ، وهي تفرض على السلع والخدمات المختلفة المنتجة محليا أو المستورة من الخارج وهذه الضريبة ليس لها صفة الثبات أو الاستقرار ، وتتميز بسرعة جبايتها ووفرة التحصيل مثل الضريبة على المبيعات .

ب- الضرائب النوعية والضريبة الموحدة :

-الضرائب النوعية (المتعددة): يعتمد هذا النوع من الضرائب على أساس التمييز بين الدخول المختلفة وفقا لمصادرها ، بحيث يتم فرض ضريبة نوعية مستقلة على كل مصدر من مصادر الدخل ، ويكون لعل ضريبة مفروضة وعاء وسعر خاص بها ، ويتميز هذا النوع من الضرائب بالمرونة وبالحد من التهرب الضريبي .

-الضريبة الموحدة (الوحيدة) : يعتمد هذا النوع من الضرائب على أساس فرض ضريبة موحدة على كافة مصادر الدخل المنصبة في وعاء ضريبي واحد ، وتتميز الضريبة الموحدة بمراعاتها القدرة المالية الخاصة بالمكلف أفضل من الضريبة النوعية ، ومن مساؤها أنها لا تلاءم الاقتصاد المعاصر وكذلك أنها غير عادلة .

[1]-نجم الدين حسن الصوفي ، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الاسلامي** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 222 ،224

ج- الضرائب على الأشخاص والأموال :

-الضريبة على الأموال : هي تلك الضريبة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية للمكلف عند فرضها وأنها تفرض على المال (النقدي والعيني) ، مثل الضريبة الجمركية[1] .

-الضريبة على الأشخاص : هي تلك الضريبة التي يراعى في تقديرها المركز الشخصي للممول وظروفه الاقتصادية والاجتماعية ومثالها الضريبية العامة على الأفراد. [2]

الفرع الثالث : الإيرادات الائتمانية "القرض العام"

1-**التعريف والخصائص** : يعرف القرض على أنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء الى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية ، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا للشروط [3] ويتميز بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- القرض مبلغ من المال ، قد يكون نقدا أو عينا ، صادر عن طريق القانون .
- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة .
- القرض يدفع بصفة اختيارية وليس بصفة إجبارية .
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته ، ودفع فوائد عنه خلال فترة القرض.
- القرض العام يتم بموجبه عقد بين المقرض والمقترض [4]

2- **أنواع القروض** : يمكن تقسيم القروض العامة إلى عدة أقسام ، فذلك بحسب الزاوية التي ننظر من خلالها إلى هذه القروض :

أ- يمكن تقسيم القروض من حيث حرية المكسب فيها إلى :

-القروض الاختيارية : الأصل في القروض العامة أن تكون بصفة اختيارية ، بمعنى أن يكون للأفراد الحرية الكاملة في الاكتتاب في سندات القروض العامة ، أو عدم الاكتتاب فيها حسب

---

[1]-ياسر صالح الفريجان ،**المحاسبة في علم الضرائب** ، الطبعة الأولى ،دار المنهج للنشر ، عمان،الأردن ،2009،ص 21

[2]-محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد المالي** ، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2009،ص234

[3]-عبدالكريم صادق بركات ،وآخرون،**المالية العامة** ،الدار الجامعية للنشر ،بيروت،لبنان،1986 ،ص251

[4]- أعاد حمود القيسي،**المالية العامة والتشريع الضريبي**،مرجع سبق ذكره ،ص64

ظروفهم الخاصة ، واعتباراتهم المالية المحيطة بهم .

-**القروض الإجبارية** : وهي القروض التي لا تكون للأشخاص حرية الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في سنداتها ، وإنما تلجأ الدولة لإجبار الأشخاص على عملية الاكتتاب سندات القروض العامة حسب أحكام القانون وقد تعقد الدولة في بداية الأمر عقدا اختياريا ثم فيما بعد تقوم بتحويله إلى قرض إجباري عندما تؤجل ميعاد سداده دون أن تحصل على موافقة المقرضين على هذا التأجيل .

ب- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث مصدر القرض إلى :

-**القروض الداخلية** : ويكون القرض داخليا إذا اشترك بالاكتتاب في سنداته أشخاص طبيعيون أو معنويون داخل الدولة المقترضة فه يعتمد على السوق المحلي .

ويطلق على القرض الداخلي حسب المفهوم السابق اصطلاح "القرض الوطني" والذي يكون بهدف منه وطنا كأن يكون ضروريا لتغطية نفقات الطوارئ كنفقات الحروب ...إلخ

-القروض الخارجية : ويكون القرض خارجيا إذا كان المكتتبون في سنداته من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب ومن خارج إقليم الدولة المقترضة وأنه يطرح في الأسواق المالية الخارجية .

ج-يمكن تقسيم القروض العامة من حيث مدة القرض :

-قروض قصيرة الأجل : وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة "العجز النقدي ، العجز المال"

-قروض متوسطة الأجل : تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات .

-قروض طويلة الأجل : هي التي تزيد مدتها عن 10 سنوات [1]

3- **الإصدار النقدي** : عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد :

[1]-جهاد سعيد خصاونة ، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر عمان ،الأردن ، 2010، ص ص 278 ،283

-تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب، ولتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

-تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود

- توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد

-ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة

- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي[1].

[1]-محمد خصاونة ،**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر ،عمان ،الأردن ،2014،ص،ص،127 128،

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

–للإيرادات العامة أثار كبيرة على النشاط الاقتصادي في البلاد ، إذ تستطيع الدولة بواسطة استخدامها لعناصر الإيرادات الرئيسية (وهي الضرائب ، القروض العامة) أن تتدخل و تؤثر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

1– الآثار الاقتصادية للضرائب : هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب أهمها :

أ) **الأثر الضريبية على توزيع الدخل الوطني** :

تستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع ، وفي تقليل التفاوت بين الطبقات ، وذلك بواسطة استخدام الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول وضرائب التركات ، والضرائب الغير مباشرة على السلع الكمالية .

فالضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول ، والضرائب المالية على التركات (الإرث)، وعلى زيادة قيمة رأسمال والضرائب الغير مباشرة على السلع الكمالية ، تؤدي جميعا إلى اقتطاع أجزاء من دخول الطبقات الغنية ، ومن التركات الكبيرة ، وتحولها إلى الدولة ، ثم تقوم الدولة بواسطة الموازنة العامة ، بإنفاق جعلتها مجتمعة ، على الخدمات التي يستفيد منها الطبقات الفقيرة ، وبذلك تساعد الضريبة في تحقيق أهداف اجتماعية ، تتمثل تضيق الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وفي تقليل حدة التفاوت في الثروات والدخول بين الطبقات المجتمع .

ب) **أثر الضريبة على الإنتاج** : تؤثر الضريبة على الإنتاج من خلال أثرها على الحجم الكلي للإنتاج وذلك من خلال تأثيرها في المقدرة على العمل والرغبة فيه وعلى الاستثمار .

–فالضرائب المباشرة التي تفرض على الدخول الطبقة العاملة ، وكذلك الضرائب الغير مباشرة التي تحرم هذه الطبقة من بعض ضروريات الحياة ، وبالتالي تضعف مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج من خلال

ضعف كفاءة وقدرة العمال على العمل ، وكذلك تضعف الضرائب من الحافز على الادخار ولا سيما عندما تكون مفروضة على أصحاب الكبيرة [1]

ج) **أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار** : تؤثر الضرائب بكافة أنواعها ، على الاستهلاك بشكل مباشر وذلك بتخفيض كمية النقود المتوفرة في أيدي الأفراد بحيث الضريبة المباشرة على الدخل تقلل من كمية استهلاك الطبقات الفقيرة من السلع وتخفض من مدخراتها ، وبخصوص الطبقات الغنية فالضرائب المباشرة على دخولها قلما تنقص من كمية استهلاكها ، لأنها تعودت على مستوى معيشة معين ولذلك فإنها تقلل من مدخراتها

-أما الضرائب غير مباشرة ، و معضمها ضرائب على الاستهلاك فيتوقف تأثيرها على الاستهلاك على أنواع السلع التي تفرض عليها الضرائب.

-وبخصوص أثر الضريبة على الادخار فهي بشكل عام تقلل من الادخار الخاص ، فهي تقلل من ادخار الطبقات الفقيرة ، ومن ادخار الطبقات الغنية ، لأن الإنسان لا يميل إلى الادخار إلا بعد أن يحقق مستوى مناسبا من الاستهلاك يكفل له تأمين المطالب الأساسية للحياة

د) **أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي** : يمر الاقتصاد(الرأسمالي) بتقلبات وأزمات اقتصادية تحدث بصورة متعاقبة ودورية ، فتحدث فترات ازدهار (رخاء وتوسع اقتصادي) بحيث تتصف هذه الفترة عادة ، بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية ، ويتم معالجة ذلك واسطة الضرائب ، بحيث تلجأ الدولة إلى رفع نسب الضرائب على الدخول ، وذلك لاقتطاع أجزاء من دخول الأفراد وتحتفظ بها دون إعادة إنفاقها ، وبذلك تحقق فائضا في الموازنة العامة ، مما يساعد في التخفيض من الضغط على الأسعار ومن ارتفاعها ، ومن حدة التضخم بشكل عام .

-وكذلك تحدث فترات كساد (انكماش وأزمة اقتصادية) بحيث تتصف هذه الفترة بانخفاض الطلب الفعلي (عن مستوى التشغيل الكامل) ويتم معالجة هذه الأزمة كذلك بواسطة الضريبة ، بحيث تلجأ

[1]-محمود شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ،الطبعة السادسة،دار الميسرة للنشر،عمان ،الأردن ،2014 ،ص 339،340

الدولة إلى إجراء تخفيضات في الضرائب على دخول الأفراد ، ومنح إعفاءات ضريبية ، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي إلى ارتفاع في الطلب ، كما تقوم بمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية على الأرباح مما يساعد على زيادة معدلات الإنتاج وبالتالي يشجع على زيادة الاستثمار ، وتبعا لذلك فإن الضرائب تعمل على رفع الطلب الفعلي للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل[1]

[1]--محمود شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة** ،مرجع سبق ذكره ،ص 342

المبحث الثالث : الموازنة العامة

-للموازنة العامة مكانة كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ل| أن الوسائل المالية التي تتضمنها الموازنة هي الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ سياساتها و تحقيق أهدافها .

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة وإعدادها

تعددت المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة ، وتتفاوت من حيث الشمول والتكامل ، فمنها من يقدم مفهوما غير مفعل وينظر الى الموازنة نظرة إجمالية ومنها من ينظر إليها بنظرة مفصلة كتحديد زمنها وإطارها القانوني وسيتم توضيح ذلك فيما يلي :

الفرع الأول : مفهوم الموازنة العامة :

1- عبارة عن توقع وإجازة للنفقات الدولة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة .[1]

2- هي تقدير تفعيلي لنفقات الدولة وإيراداتها ، خلال سنة مالية ، تعده أجهزة الحكومة وتعتمد السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام الميزانية يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي و الإنفاقي .[2]

3- هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف الدولة .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الميزانية العامة : تعبير رقمي عن خطة النشاط المتعلقة بفترة مالية مقبلة ، ووسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ ، وأداة يتم من خلالها توزيع المسؤوليات التنفيذية بين

[1]-محمد الصغير بعلي،بشرى أبو العلاء،**المالية العامة**،دار العلوم للنشر،عنابة ،الجزائر ،2003،ص86

[2]-محمد خالد المهايني ،**الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة**،منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية للنشر،القاهرة ،مصر،2012،ص14

العاملين ، حتى يمكن تقيين الأداء ، ومتابعة التنفيذ والتحقق من إنجاز الأهداف الموضوعة . واتخاذ القرارات المطلوبة [1]

الفرع الثاني : إعداد الموازنة العامة

1-السلطة المختصة بإعداد الموازنة العامة : تعتبر مرحلة التحضير ولإعداد المرحلة الأولى في دورة الموازنة العامة ، ومن المتفق عليه أن عملية تحضير وإعداد الموازنة العامة هي عملية إدارية .....تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية حيث تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية حيث تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال الإدارة الحكومية بإعداد التقديرات الخاصة بالموازنة ولذلك عدة اعتبارات [2]

*الموازنة العامة برنامج لأعمال الحكومة فهي أقدر من غيرها على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة بدرجة كبيرة من الدقة .

*الذي يتولى تنفيذ الموازنة هو الحكومة لذا عليها إعدادها بطريقة تمنعها من تنفيذها .

-إعداد الموازنة العامة أصبح أمرا معقدا يستدعي توفر معلومات وخبرات لا يمكن توفرها إلا بواسطة الحكومة بما فيها من أجهزة ومرافق .

-السلطة التنفيذية أقدر على تحديد الحاجات و | أولويات ، إضافة إلى أنها تقدر الحاجات وأولويتها دون تأثر بالأفراد والمصالح .[3]

---

[1]-سمير الشاعر ،**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**،طبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم للنشر ، بيروت ، لبنان ،2011 ،ص180

[2]-سعدان أحمد اللحيداني،**الموازنة العامة في الإسلام** ،الطبعة الأولى،المنهج الإسلامي للبحوث،السعودية 1997،ص111

[3]-خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ،**أسس المالية العامة** ،الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر ،الإسكندرية 2005 ،ص ص ،304 ،305

2-**الإجراءات التقنية لإعداد الموازنة** : إن عملية الميزانية في أي حكومة تمثل مجتمعا ديمقراطيا تتضمن القيام بخطوات آلية تتكرر في كل عام وهي الإعداد والتنفيذ وأخيرا مراقبة التنفيذ فالإجراءات التي تتعلق بالإعداد يمكن حصرها في خمس مراحل :

2-أ- إعداد إطار مشروع الموازنة : لقد جرت العادة مع أن وزير المالية باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية ، يتولى إعداد هذا الإطار والذي تضمن اتجاهات السياسة المالية ، وإمكانيات الخزينة العامة في ضوء مصادر التمويل الداخلية و الخارجية ، ومتطلبات الإنفاق العام ، مع ربط ذلك بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2-ب-إصدار منشور الموازنة العامة : تتولى لوزارة المالية إصدار هذا المنشور ، وإرساله إلى جميع الوزارات ، والهيئات العامة الذي يتضمن الخطوط العريضة لإعداد مشروع الموازنة مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة مع مطالبة هذه الجهات بإرسال تقديراتها لإيراداتها ونفقاتها عن السنة المالية المقبلة في موعد يحدده وزير المالية لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة في الوقت المحدد.

2-ج-إعداد مشروعات موازنات لوزارات والهيئات : تقع هذا المسؤولية على الأجهزة الإدارية ، وغالبا ما تكون دائرة مختصة لهذا العمل ، تكون مستقلة عن باقي الدوائر الأخرى في مسؤوليتها ، مثل دائرة الميزانية التي تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بالوزارة أو الهيئة المعنية ضمن إرشادات عامة وفي نطاق السياسة الاقتصادية التي تستهدفها الحكومة

2-د- بحث ومناقشة موازنات الوزرات والهيئات العامة : بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة ، والهيئات التابعة للدولة ، فتتم مراجعتها من الناحية الفنية والمحاسبية ، ثم تقوم الوزارة المالية بإضافة تقديرات نفقاتها ، بالإضافة إلى تقديرات إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها .

2-و-إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة : تتولى إدارة الميزانية بوزارة المالية جمع كافة التقديرات وتنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة إن دعت الحاجة لذلك وطلب ما يحتاجون إليه من بيانات

ومستندات ، ويكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى اللجنة المالية بالوزارة ، وتعد هذه اللجنة مشروع الميزانية ويتم عرضه بعد ذلك على السلطة التشريعية في الموعد المحدد قانونا .

ويتضح مما سبق أن عملية إعداد الموازنة يتم على نحو روتيني مثل كافة الأعمال الحكومية الأخرى حيث تقوم كل إدارة من إدارات الدولة قبل نهاية كل سنة بتحديد احتياجاتها من النفقات والإيرادات عن السنة القادمة .[1]

3-تقدير النفقات والإيرادات :

أ- **تقدير النفقات** : تختلف طرق تقدير النفقات في الموازنة العامة حسب أبواب وبنود النفقات فيها إلا أن الطريقة الأكثر استخداما لتقدير النفقات العامة ، هي طريقة التقدير المباشر حيث يتم تقدير النفقات للوزارات والمصالح الحكومية ، حسب الحاجة الفعلية وذلك بواسطة الموظفين المختصين فيها ، والذين يكونون عادة على درجة كبيرة من الكفاءة والخبرة العملية ، وتقوم إدارة الموازنة العامة فيما بعد بدراسة تقديرات الوزارات والمصالح ، وبمناقشتها للتأكد من مدى صحة ودقة تلك التقديرات وتكون واقعية وبعيدة عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات (الاعتمادات) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوزها أثناء التنفيذ الفعلي ، وإن دعت للضرورة لتجاوز هذه الاعتمادات عليها الحصول على موافقة مسبقة من السلطة التشريعية .

ب- **تقدير الإيرادات** : يعتبر تقدير الإيرادات العامة ، أكثر صعوبة من تقدير النفقات العامة ، وذلك لسبب تأثرها بالأوضاع الاقتصادية في البلاد ، وما ينتابها من حالات الازدهار والكساد ، كما تتأثر بأوضاع البلاد الأخرى التي تتعامل معها / ومن أمثلة ذلك حصيلة الجمارك ، ترتبط بحركة الاستيراد فتزيد بزيادة حركة الاستيراد ونقل إذا قلت ، ومن هنا يتبن أن الإيرادات العامة للدولة تزيد أو تنقصه ، تبعا للأحوال الاقتصادية في البلاد.

[1]- داروسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 199 ،200

-طرق تقدير الإيرادات :

***طريقة التقدير الوسطى** : تتطلب هذه الطريقة الاعتماد على متوسط أرقام سنوات سابقة تم قطع حسابها ، وذلك عند تقدير الإيرادات للسنة المالية المقبلة ، ويتراوح عدد السنوات التي يِخذ متوسطها ، بين سنتين وخمس سنوات ، ويؤخذ على هذه الطريقة ، ميلها الشديد إلى التشاؤم ، وعدم تمثيل أرقام الإيرادات المقدرة بواسطتها للسنة المالية المقبلة ، للواقع فهي تعطي غالبا نتائج أقل من الطرق الأخرى لتقديرات الإيرادات العامة .

***طريقة السنة المالية الأخيرة** : تسمى أحيانا " بأسلوب التقدير القياسي " وبمقتضى هذا الطريقة فإن الإيرادات العامة تقدر للسنة المالية المقبلة على أساس أرقام الإيرادات الفعلية التي تحققت في آخر سنة تم إعداد حساب ختامي لها ،(أو أقرب سنة على السنة المالية التي يراد تقدير الإيرادات لها) ، وحيث أن السنة المالية التي يتم إعداد الموازنة فيها (للسنة المالية المقبلة)، لا يتوفر لها حساب ختامي (لعدم استكمال تنفيذ الموازنة فيها) ، لذا فإنه تأخذ أرقام الإيرادات للسنة المالية السابقة ، وتعدل أحيانا ، أرقام إيرادات السنة المالية قبل الأخيرة ، عند التقدير للسنة المالية المقبلة ، إذا كانت هناك اعتبارات خاصة توجب ذلك ، ولا تتطلب هذا الطريقة مجهودا فكريا كبيرا من قبل الموظفين المختصين بتقدير الإيرادات ، فهي تقيدهم بتطبيق قاعدة معينة وهي أخذ نتائج السنة الأخيرة واعتبارها تقديرات لإيرادات السنة المالية المقبلة ، مع إدخال بعض التعديلات .ويؤخذ على هذه الطريقة ميلها إلى التشاؤم ، وعدم تمثيل التقديرات الناتجة عنها للواقع ، فهي حتما أقل مما يمكن تحصيله من الإيرادات في السنة المالية القادمة ، إذ من المعروف أن إيرادات كل سنة لاحقة ، تكون في أحوال الازدهار الاقتصادي ، أكثر من إيرادات السنة السابقة .

***طريقة الزيادات** : تقتضي هذا الطريقة وجوب الاعتماد على أرقام السنة قبل الأخيرة مع زيادتها للبنية زيادة مئوية معينة ، وذلك مراعاة للزيادة المتوقعة في الإيرادات في الأحوال العادية التي تخلو من الأزمات ، وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقتين السابقتين ، فهي تعطي أرقاما أقرب منها إلى الواقع ، وأقل تشاؤما ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الطريقة إلا في سنوات الازدهار والرواج الاقتصادي ، حيث يكون من المؤكد حصول زيادة في الإيرادات العامة في تلك السنوات ، أما في سنوات الكساد ، والأزمات الاقتصادية

فلا يمكن الاعتماد عليها لأن الإيرادات العامة ستقل ، وسيضطر الموظفون إلى تخفيض أرقام إيرادات السنة قبل الأخيرة بنسبة تعادل الانخفاض المتوقع في الدخل الوطني خلال السنة المقبلة ، وتكون نتيجة التقدير هي الحصول على أرقام أقل من أرقام إيرادات السنة قبل الأخيرة ، ولذا يطبق على هذه الطريقة أحيانا مسمى طريقة الزيادة أو النقص النسبي .

***طريقة التقدير المباشر** : تعطي هذه الطريقة مقدارا كبيرا من التجربة لمقدري الإيرادات عند وضع تقديراتهم ، شريطة أن تكون مبنية على أسس علمية ، وأن يتحمل الموظفون المسؤولية الناتجة عن التقديرات ، ويفترض من الموظفين المخولين بتقدير الإيرادات ، أن يكون من ذوي الخبرة ، والإطلاع على أحوال البلاد الاقتصادية ، أما العناصر التي يمكن الاسترشاد بها للحصول على تقديرات واقعية فهي : الإيرادات الفعلية للسنة المالية الأخيرة والتغيرات المتوقع حصولها في النشاط الاقتصادي ، والدخل الوطني وعلى القوانين والأنظمة المالية في البلاد ومعدلات الزيادة أو الانخفاض بالنسبة لأنواع الإيرادات ، كما يؤخذ الاعتبار يسير عمليات تحصيل الإيرادات في السنة المالية الحالية ، تمتاز هذه الطريقة بأن تقديرات الإيرادات الناتجة عنها ، تكون قريبة جدا من الواقع ، وتوفر حرية ومرونة أكثر لمقداري الإيرادات ، إذ تسمح بإعداد تقديراتهم للإيرادات بالزيادة أو النقصان عن السنوات المالية السابقة [1]

المطلب الثاني : تبويب الموازنة العامة

1-التبويب الوظيفي :

يستخدم هذا التبويب في نفقات الموازنة العامة فقط ، وفي تبويب النفقات يظهر هذا الأسلوب مخصصات النفقات العامة ، موزعة على أساس وظائف الدولة حيث يتم تقسيم وظائف الدولة وفقا لهذا التصنيف إلى عدد معين من الوظائف الأساسية ، تمثل كل وظيفة منها مجموعة متجانسة نسبيا من الخدمات .

[1]- محمود شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة** مرجع سبق ذكره ،ص 382 ، 387

ويقصد بهذا التبويب تقسيم العمليات المالية الحكومية المجموعات تتناسب مع احتياجات السياسة العامة للدولة ، مثل التعليم والأمن والصحة والزراعة ...إلخ ، أي تقسيم النفقات العامة بحسب الوظائف العامة المنوطة بها.

2-التبويب الإداري :

يستخدم هذا التبويب في نفقات الموازنة العامة يبين هذا النوع من التبويب مخصصات النفقات العامة لكل وحدة إدارية على حدة ، ضمن التصنيف الوظيفي ، ويتضمن عدة مستويات حسب الهيكل التنظيمي الإداري للدولة ، يعتبر هذا النوع من التصنيف ضروري لا يمكن الاستغناء عنه على الرغم من تطور الموازنة العامة لأنه يحقق المسؤولية لكل وحدة حكومية ويحددها ويساعد في عملية تحضير الموازنة وإعدادها وإقرارها من قبل البرلمان ، وتنفيذها والرقابة على التنفيذ ، وتمثل كل وحدة إدارية حكومية قسما أو فرعا مستقا ، يتم التصويت عليها عند إقرار الموازنة من قبل البرلمان .

3-التبويب النوعي : يعرف على أنه التبويب الذي يبين نفقات الوحدة الإدارية موزعة على أنواع النفقات الأساسية الجارية والرأسمالية ، ويساعد تبويب النفقات نوعيا في عملية تحضير الموازنة العامة للدولة ، وتنفيذها والرقابة عليها ، ولا يجوز للوحدة الحكومية تجاوز اعتمادات النفقات المخصصة في أقسام الموازنة العامة للدولة وفروعها وأبوابها حيث أنه "لا نفقة بلا اعتماد" ، و ا ناي تجاوز للإعتمادات المخصصة يتطلب إضافة اعتماد يتبع في تخصيصه الإجراءات المنصوص عليها نفسها لإقرار الموازنة العامة للدولة ، أو عن طريق إقرار المناقلة أصولا بواسطة الإضافة والتخفيض من اعتمادات أخرى في الموازنة العامة .

4-التبويب الاقتصادي :

يستخدم هذا التبويب على مستوى الموازنة العامة للدولة ، وتبوب نفقات العمليات الجارية للموازنة العامة للدولة اقتصاديا وفقا للطبيعة الاقتصادية للنفقة العامة موزعة إلى مجموعات الرئيسية للنفقات .

ويهدف هذا التبويب لنفقات العمليات الجارية للموازنة العامة للدولة إلى تحليل اعتمادات الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة بحسب الطبيعة الاقتصادية لكل مجموعات من النفقات وفقا لطبيعتها الاقتصادية

مفعلا غالى أنواع النفقات المختلفة التي تدخل في كل مجموعة من هذه المجموعات ، وذلك بهدف مساعدة المحلل المالي والاقتصاد بما يساعد في تركيب الحسابات القومية من جهة أخرى ، وذلك وفقا للمبادئ العلمية [1]

المطلب الثالث : تنفيذ الموازنة العامة ومراقبتها

الفرع الأول : تنفيذ الموازنة العامة

تتضمن تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة أنواع من العمليات وهي :

1-تحصيل الإيرادات العامة : تتم عمليات تحصيل الإيرادات بواسطة الوزارة المالية والمصالح الأخرى حيث تقوم أولا بالتفتيش عن المواد الخاضعة للضريبة ، ثم بإحصائها وتحديد مطارحها وفرض المعدل الضريبي عليها ، وتنظيم الجداول أو أوامر القبض بالضرائب المتحققة ، ويقوم بهذه العمليات موظفون إداريون ، أما العمليات التالية ، وهي عمليات الجباية ، وتحصيل الأموال ، وقيدها في سجيلات الإيرادات ، فيقوم بها أمناء الصناديق ، والجباة والمحاسبون ، ومن يقوم مكانهم ، وتعتبر من الوظائف الحسابية .

وبشكل عام ، تتولى الوزارات والمصالح المختلفة ، تحصيل الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى الواقعة في حدود اختصاصها ، ثم تورد حعيلها إلى الخزينة العامة ، أو إلى البنك المركزي للدولة .

2-صرف النفقات : تبدأ عمليات الصرف بعد تصديق الموازنة العامة ، أو اعتمادها ، وتنتهي مع نهاية السنة المالية ، وتقوم بعمليات الصرف جميع الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، وفقا للأنظمة والتعليمات المالية المطبقة في الدولة وبوجه عام ، فإن الاعتماد المدرجة في الموازنة العامة والمخصصة لتغطية نفقات الأجهزة الإدارية ، تشكل الحد الأعلى الذي يجب أن لا تتعداه هذه الأجهزة عند الإنفاق ، ومن الواضح أن وجود الاعتماد يعني إمكانية إنفاقها ، ولا يوجب على الوزارات والمصالح كل الاعتماد المخصصة لها ، ويستوجب صرف النفقات العامة ، مع مراعاة الأمور التالي :

[1]-محمد خالد المهاني ، **الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 61 ،66

- أن تكون هناك رابطة حقوق بين الدولة و دائنيها .
- أن تتأكد الدولة من قيام الدائن ، صاحب العلاقة ، بالعمل المطلوب منه ، وان تحدد مقدار الدين المتوجب عن هذا العمل .
- أن تصدر المراجع المختصة في الدولة أمرا الى المسؤول عن الخزينة العامة بدفع قيمة النفقة المستوجبة أن تدفع قيمة الدين من الصناديق ، أو من الوزارة المالية ، بعد التأشير عليها من الرئيس المسؤول .

2-أ- مراحل عمليات تنفيذ النفقات العامة :

-عقد النفقة : ويتم بالقيام بعمل من شأنه أن يجعل الدولة مدينة ، أو ينشئ حقوقا للغير عليها وتسمى أحيانا مرحلة الالتزام أو الارتباط ،ويلزم لصحة عقد النفقة توفر شرطين أساسيين هما :

1- أن يصدر العقد عن السلطة المختصة ، وغالبا ما يكون الوزير المختص ، أو رئيس الجهة ذات الموازنة المستقلة ، أو من يفوض بذلك حسب النظام .

2-صدور العقد في حدود الاعتمادات المقررة ف الموازنة العامة ، ولا بد من التأكد قبل عقد النفقة ، من وجود الاعتمادات المخصصة لها ، ولا يجوز تجاز الاعتمادات كما لا يجوز استعمالها في غير ما خصصت له.

-التحقق: ويكون بالتأكد من أن الطرف الثاني ، قد قام بتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها للدولة ، فالبنسبة لتعيين موظف ، فإن التحقق يعني التأكد من مباشرة الموظف لعمله ، وقيامه بواجبات الوظيفة ، ويتضمن التحقيق تحديد المبلغ الواجب دفعه ، والتأكد من حلول موعد استحقاقه ، ومن أنه لم يسبق دفع المبلغ لصاحب الحق ، ومن أن صاحب الحق ليس مدينا للدولة حتى يسوي دينه بالمقاصة .

-الأمر بالدفع : ويعني هذا صدور الأمر من الموظف المختص الى الخزينة يصرف مبلغ الدين المترتب في ذمة الدولة الصاحب الحق ، كما حدد في مرحلة التحقق ، وتسحب أوامر الدفع مباشرة على وزارة المالية التي تقوم بمجرد وصول أمر الدفع ، بإصدار شيك بالمبلغ المطلوب للجهة المستفيدة .

-**الدفع** : أي صرف قيمة النفقة المحددة سابقا للشخص صاحب العلاقة وقد تكون عملية الصرف (الدفع) نقدا أو شيكا مهما كان نوعه [1]

الفرع الثاني : مراقبة تنفيذ الموازنة

1- **مفهوم مراقبة تنفيذ الموازنة** : يمكن تعريف مراقبة تنفيذ الموازنة بأنها الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا وتحصيلا ، ومن هنا يتضح أن المراقبة تشمل كل من المسطرة ، ومن ثم ضمان الاستغلال الأصل للموارد الاقتصادية المتاحة .

2- **أنواع مراقبة تنفيذ الموازنة** :

2-أ- من حيث نوعية المراقبة :

-الرقابة الحسابية : وهي الرقابة التقليدية التي تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات العرف والتحصيل ، ومدى تطابق الصرف للإعتمادات الممنوحة لكل بند من بنود الميزانية ، وأن جميع التجاوزات قد تمت بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة وأن الإيرادات العامة التي فرضها القانون قد تم ربطها وتحصيلها ، وأن الأموال المحصلة قد أودعت بخزينة الدولة ,أضيفت إلى أنواع صحيحة في الحسابات ، وأن جميع العمليات المالية قد تمت بمستندات ونماذج صحيحة ومعتمد ممن لهم سلطة اعتمادها وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة ، وأنها مثبتة في الدفاتر أثباتا صحيحا ، وفقا للنظام المحاسبي المتبع ، كما تهدف الرقابة الحسابية (الشكلية) إلى بذل أقصى الجهود لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات ، وقد تمتد الرقاة الحسابية إلى فحص النظام المحاسبي المتبع أو النظم المالية المعمول بها وتقديم الاقتراحات التي قد تراها هيئة الرقابة اللازمة .

-الرقابة التقييمية (الرقابة الموضوعية) :هي تلك التي لا تقتصر على التأكد من سلامة الدفاتر والمستندات الحسابية وصحة تطبيق القوانين ، واللوائح المالية فحسب ولكنها تتجاوز كل ذلك في محاولة لتقييم النشاط الحكومي نفسه ، فهي تبحث عن مدى تحقيق أهداف الموازنة وبالتالي مدى تحقيق الأهداف

[1]- محمود شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ، 118 ،121

الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، كما أنها تهدف في دراساتها الى الكشف عن مدى كفاءة الوحدات الإدارية ووضع المقترحات التي قد تراها ضرورية للارتفاع بهذه الكفاءة الإدارية وبالتالي خفض تكاليف الانجاز أو تحسين مستوى الخدمة التي يقيمها القطاع العام ، ولا تقتصر مهمة الرقابة التقييمية عند هذا الحد بل تتعداه الى قيامه المنافع متى عادت على أفراد المجتمع وعلى الاقتصاد القومي من قيام الحكومة بهذه البرامج والمشروعات محاولة بذلك وضع التكاليف والمنافع في مقارنة موضوعية يمكن عن طريقها تقييم إنتاجية وحدات القطاع العام .

-وتعتبر الرقابة التقييمية من أحدث أساليب الرقابة المالية .

2-ب- من حيث التوقيت الزمني :

-الرقابة السابقة على الصرف : تتم عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف ولا يجوز لأي وحدة تنفيذية الارتباط بالتزام أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة لمختصة بالرقابة قبل الصرف ، ومن البديهي أن عمليات المراجعة والرقابة تتم على جانب النفقات فقط ، وقد تتولى الرقابة السابقة إدارة داخلية تتبع نفس الجهة التي تقوم بالصرف ، أو قد تتبع وزارة المالية ، كما قد تتولى الرقابة السابقة هيئة خارجية مثل رقابة المحاسب و المراجع العام ، ومن الواضح أن الرقابة السابقة إذا نفذت بنجاح تمنع ارتكاب المخالفات المالية ولذلك يطلق عليها اسم (الرقابة الوقائية) كما أنه يترتب على تطبيق نظام الرقابة قبل الصرف للتخفيض من درجة المسؤولية التي تتحملها الوزارات والمصالح المختلفة .

-الرقابة اللاحقة على الصرف : وهي الرقابة التي تبدأ بعد انتهاء السنة الحالية وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة ، والرقابة اللاحقة لا تشمل جانب النفقات ولكنها تمتد لتشمل جانب الإيرادات العامة للتأكد من تطبيق السلطة التنفيذية للقوانين وعدم تأخر هذه الأخيرة عن تحميل الضرائب المقر أن كل ما حصل قد ورد بالفعل إلى خزينة الدولة .

-ولكي تتوفر الجدية في عمليات الرقابة اللاحقة لا بد أن تتم هذه الرقابة عن طريق هيئة خارجية مستقلة عن السلطة التنفيذية ، وأن تمنح هذه الهيئة وموظفيها من السلطات والضمانات ما يجعلها بمنأى عن أي إجراء تعسفي قد تحاول الحكومة اتخاذه .

-وأسلوب الرقابة اللاحقة يسهل مراجعة جميع أجزاء العملية الواحدة ودراستها دراسة دقيقة والكشف عن الاختلاسات والتلاعب والأخطاء الفنية ، ويتاح لها من الوقت ما يكفي لإتمام هذه الدراسات دون أن يترتب على ذلك أي يعطل سير العمل الحكومي .

2-ج- من حيث الجهة التي تتولى الرقابة :

-الرقابة الداخلية : هي تلك الوقاية التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها ، حيث يتولى بعض موظفي الحكومة مراقبة موظفي الحكومة الآخرين ، ومضمون هذه الرقابة أن توكل الى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا وتعرف بالرقابة الإشرافية التوجيهية ومن أهم أنواع الرقابة الداخلية هي المراقبة الشخصية والذاتية لكونها نابعة من داخل الفرد وشخصيته ومعتقداته.

-الرقابة الخارجية : فهي تلك التي يعهد بها الى هيئات مستقلة وغير خاضعة للسلطة التنفيذية وتنقسم بدورها الى :

***الرقابة التشريعية** : هي تلك الرقابة التي تتولاها الهيئة التشريعية بمالها من سلطة مطلقة في الرقابة المالية ، وتباشر السلطة التشريعية هذه المهمة بطرق مختلفة قد تتم الرقابة عن طريق الهيئة التشريعية مباشرة أثناء السنة المالية أو بعد فحصها للحساب الختامي وتتمثل هذه الرقابة التي يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية في مطالبة المجالي النيابية للحكومة لتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير عمليات خاصة [1] بالنفقات والإيرادات سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجواب وعلى هذا فإن الرقابة التشريعية على الموازنة العامة تتمثل في مرحلتين : المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية ، والمرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة .

[1]- حامد عبد المجيد رراز ، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 552 ،553

***الرقابة الخاصة** : تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية وتتولى هذه الرقابة هيئة فنية مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية ، وتنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة حسابات الحكومة ومستندات التحصيل والصرف ومحاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات ووضع تقرير الشامل عن ذلك [1]

[1]–حامد عبد المجيد درراز، **مبادئ المالية العامة** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000 ، ص،555 ، 557 ، 560

المبحث الرابع : آلية عمل السياسة المالية

تعد الإيرادات والنفقات الحكومية من أدوات السياسة المالية ، حيث تقوم الحكومة من خلالها بمواجهة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد ، وسوق نوضح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث اختلال في التوازن ، والذي ينتج عن التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي ، وتتسبب حالة من التضخم أو البطالة أو التضخم الركودي وتستطيع الحكومة مواجهة هذه الحالات بتأثير على حجم الطلب الكلي باستخدام السياسة المالية .

المطلب الأول : الضرائب كأداة للسياسة المالية

مثل ما تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياطي ، أيضا تستخدم أدوات السياسة المالية وهي الضرائب ، الإنفاق الحكومي والتحويلات ، وسنبدأ بالضرائب .

الفرع الأول : تعريف النظام الضريبي

هو الهيكل المتفرد بملامحه وطريقة عمله لتحقيق أهداف المجتمع ، والإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية ، كما يعرف على مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية الفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين.[1]

الفرع الثاني : أثر التغير في معدل ضريبة الدخل

لنعبّر الآن أثر تغير معدل الضريبة على الدخل ، لحساب التغير في الدخل التوازني ، تساوي التغير في الدخل بالتغير في الطلب (AD)، بحيث أن التغير في الطلب الكلي له مكونين ، الأول هو التغير في مستوى الدخل الأصلي الناتج عن تغير معدل الضريبة (التخفيض مثلا) ، ويساوي هذا الجزء الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح مضروب في تغير الدخل الناتج عن تخفيض معدل الضريبة $(cy_o\ \Delta t)$حيث

[1]–سعيد عبد العزيز عثمان ، **النظم الضريبية** ، طبعة 3، بيروت ، 1985 ، ص15

أن الحد $(y_o\,\Delta t)$ ، هو مستوى الدخل الأصلي مضروب في تغير معدل الضريبة أما المكونة الثانية فهي الأنفاق المستمال الناتج عن الدخل الجديد المرتفع ويكون ذلك مقيما الآن ، عند معدل الضريبة الجديد $\bar{t}$ ، $(\bar{t} = t + \Delta t)$ وله القيمة $c(1-\bar{t})y_o$ لنكتب [1]

$$\Delta y_o = -cy_0 + c(1-\bar{t})\Delta y_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.37)$$

$$\Delta y_o = \frac{\mathrm{c}y_o\,\Delta\mathrm{t}}{1-\mathrm{c}(1-\bar{\mathrm{t}})} = -\bar{\alpha}g.\,cy_o\Delta t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.38)$$

حيث أن :

$$\bar{\alpha}g = \frac{1}{1-\mathrm{c}(1-\bar{\mathrm{t}})} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.39)$$

ويمكن اشتقاق المعادلة (3.38) أعلاه بطريقة أخرى ، حيث من خلال معادلة الدخل التوازني رقم (3.32) ولما تتغير الضريبة t من $\bar{t}$ الى يصبح الدخل التوازني الجديد هو :

$$\grave{y}_o = \frac{1}{1-\mathrm{c}(1-\bar{\mathrm{t}})}\,.\overline{A_G} = \bar{\alpha}_G.\bar{A}_G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.40)$$

وبحساب التغير الناتج عن تغير معدل الضريبة بين المعادلتين (3.32) و (3.40) تحصل الزيادة في الدخل التوازني على النحو التالي :

$$\Delta y_o = \overline{y_o} - y_0 = A_G(\overline{\alpha_G} - \overline{\alpha_G})$$

$$\Delta y_o = \frac{-\mathrm{c}y_o\Delta\mathrm{t}}{1-\mathrm{c}(1-\bar{\mathrm{t}}} = \overline{\alpha_G} - cy_0\Delta t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.38)$$

[1] -تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص212

ويمكن توضيح ذلك **الشكل (2-2)** : آثار التخفيض في معدل الضريبة

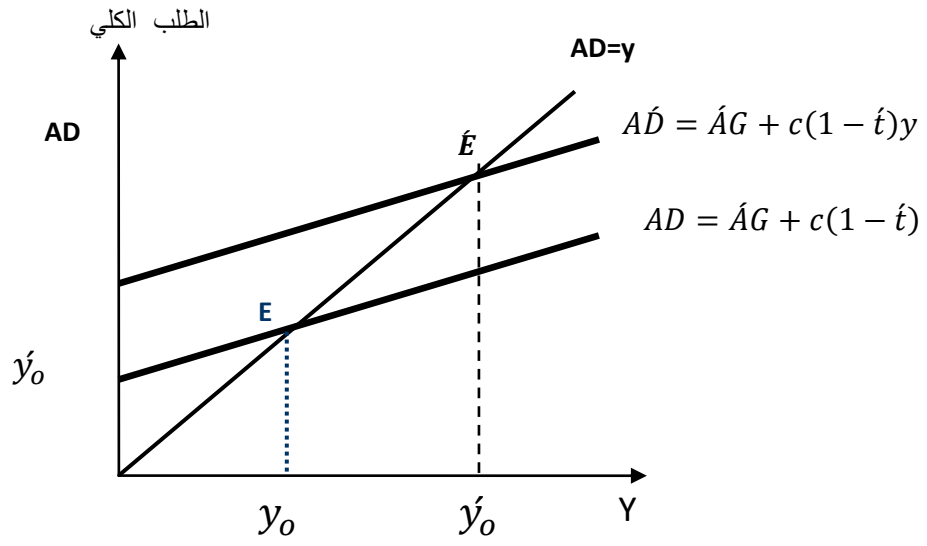

المصدر : تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار أسامة للنشر ، الجزائر ، ص212

من خلال تحليلنا السابق نستخلص ما يلي :

1- يقلص معدل الضريبة من الدخل المتاح ، ومنه تكون آثاره هي التخفيض في قيمة الميل الحدي للاستهلاك من الدخل ، وفي الأخير تؤدي الزيادة في الضرائب بكل أنواعها الى التقليص من الدخل التوازني ويحدث العكس بالنسبة لآثار التخفيض في معدل الضريبة إذ يتزايد الدخل التوازني.

2- يمكن للحكومة أن تحقق عجزا من خلال تخفيض حصيلة الضرائب ، زيادة الإنفاق والتحويلات والجمع بين هذه العوامل.

3- إذا كانت الحكومة تزيد تجنب العجز أو الفائض في الميزانية من خلال تغيير حصيلة الضرائب الجزافية والمدفوعات التحويلية بكميات متساوية فإن ذلك لن يؤثر على المستوى التوازني للدخل والناتج.

4- إن الضرائب التي تكون للدخل تقلص من المضاعف بحيث مضاعف الإنفاق المستقل في ظل وجود معدل الضريبة هو : $\alpha_G = 1/[1 - c(1 - t)]$

5- بينما لما يكون معدل الضريبة معدوما ، وأن هناك ضريبة جزافية فقط ، فإن هذا الأخير يساوي $\alpha = \frac{1}{(1-c)}$ [1]

المطلب الثاني : الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية

وسنتطرق الى تعريف الإنفاق الحكومي ، تقسيماته وأثر تغييره:

الفرع الأول : تعريف الإنفاق الحكومي

هو مجموع المبالغ الكلية التي يقوم القطاع الحكومي (العام) بإنفاقها من أجل تحقيق المنفعة والمصلحة العامة ، بمعنى آخر ، فهو يمثل إنفاق قطاع الخدمات العامة على مشترياته من السلع والخدمات

الفرع الثاني : تقسيم الإنفاق الحكومي

وينقسم الإنفاق الحكومي الى قسمين رئيسيين هما :

1- **الإنفاق الاستهلاكي العام** : وهو يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة يقصد إشباع حاجاته الجارية ، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم النفقات الجارية

2- **الإنفاق الاستثماري العام** : وهو يمثل الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الحكومة في سبيل الحصول على الآلات والمعدات ةغيرها من السلع الرأسمالية ، للتوسع في الإنتاجية في الاقتصاد وإضافة الى ذلك الإنفاق التي تقوم به الحكومة في سبيل زيادة حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ، كالمدارس والجامعات...وغيرها

وهذا ما يطلق عليه أحيانا اسم النفقات الرأسمالية الاستثمارية [2]

[1]- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 213-214

[2]-سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 141

الفرع الثالث : أثر التغير في الإنفاق الحكومي [1]

بحيث أن تغيرات الإنفاق تعني أن التغير يحدث في الإنفاق المستقل $\acute{A}_G$ ، ومنه يتحرك منحنى الطلب الكلي (AD) لأعلى بمقدار مساو لتلك الزيادة في ، عند مستوى الدخل و الإنتاج الأصليين ، يزداد الطلب الناتج ، ومنه توسع المؤسسات من إنتاجها حتى نقطة التوازن الجديد ، ولمعرفة بكم سوف يتوسع الدخل تكتب عبارة الطلب الكلي عند التوازن

$$\Delta y_0 = \Delta(AD)$$
$$= \Delta\bar{A} + c(1-t)\Delta y_0$$
$$= \Delta[co + \bar{I} + \bar{G} + CT\bar{R} + CT\bar{A} + c(1-t)\Delta y_o]$$
$$\Delta y_o = \frac{1}{1-c(1-t}\Delta\bar{G} = \alpha_G\Delta\bar{G} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.34)$$

ويمكن كذلك توضيح أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الشكل (2- 3)

الشكل (2-3): أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني

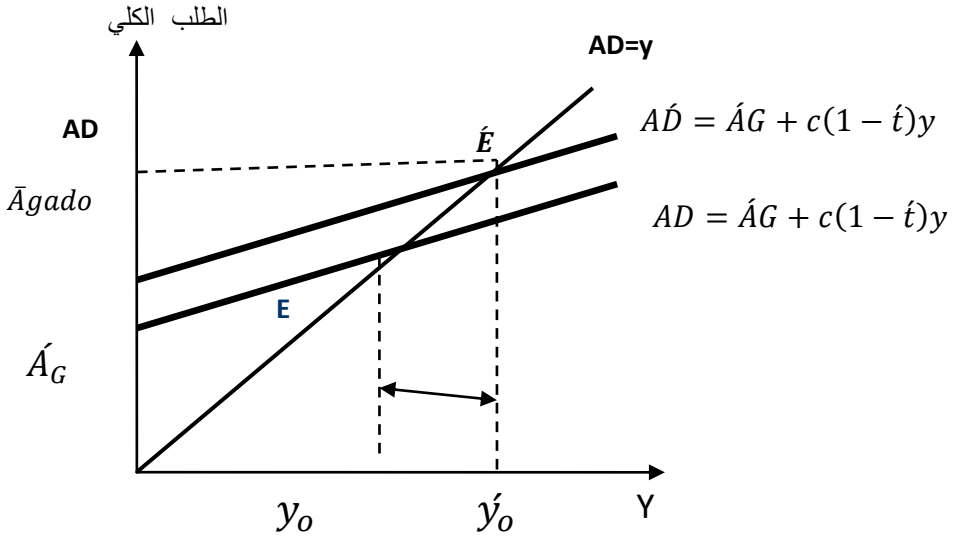

المصدر : تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ص210

[1]- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار أسامة للنشر ، الجزائر ، ص210

وفي الوقت الذي نستطيع استخلاص بأن مضاعف الإنفاق الحكومي هو نفسه مضاعف الإنفاق المستقل اي [1]

$$\frac{\Delta y_o}{\Delta x} = \frac{\Delta y_o}{\Delta \bar{G}} = \alpha_G$$

المطلب الثالث : التحويلات كأداة للسياسة المالية

وهي ثالث أدواة السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها هذا ما سنتناوله فيما يلي :

الفرع الأول : تعريف التحويلات الحكومية

يطلق لفظ التحويلات الحكومية على عائد القطاع الخاص من الإيرادات الحكومية كما هو موضح في آلية عملها ، فإن زيادة التحويلات الحكومية تؤثر على المستوى التوازني للدخل بنفس الطريقة التي يؤثر بها تخفيض مباشر في الضرائب ، ومن ثم التحويلات الحكومية Tr يمكن النظر اليها على أنها ضريبة سالبة .

الفرع الثاني : آلية عمل التحويلات الحكومية

إذا كان مستوى الدخل 510 $ عندما كانت دالة الاستهلاك c=40$+0.80yd ، والاستثمار I=60$ ، والإنفاق الحكومي G=10$ والتحويلات الحكومية Tx=10$ ، والدخل Yd=y- Tx

1- **الوضع الأول** : إذا زادت الحكومة التحويلات بمقدار ، فإن الدخل ممكن التصرف فيه يصبح y- T$x + Tr$

$$Y=C+I+G$$
$$Y=40\$+0.80(y)-10\$+5\$+60\$+10\$$$
$$Y=530\$$$

[1]-تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، مرجع سبق ذكره، ص210

2- **الوضع الثاني** : نفترض أنه بدلا مما سبق فإن الحكومة خفضت الضرائب 5$

$$Y=C+I+G$$

$$Y=40\$+0.80(y-5\$)+60\$+10\$$$

$$Y=530\$$$

وهكذا فإن زيادة التحويلات أو خفض الضرائب له بنفس الأثر الناجم على المستوى التوازني للدخل [1]

الفرع الثالث : أثر التغير في التحويلات الحكومية

إن مضاعف التحويلات يختلف عن مضاعف الإنفاق الحكومي بسبب ارتباط التحويلات بالدخل المتاح بحيث أن : $\frac{\Delta y_o}{\Delta T\acute{R}} = c.\alpha_G$ .....(3.35) ، ومنه فإن أثر الزيادة في الانفاق الحكومي على الدخل التوازني يكون أكثر من الزيادة في التحويلات حيث أن $\frac{\Delta y_o}{\Delta G} > \frac{\Delta y_o}{\Delta TR}$ وينظر في العادة الى التحويلات على أساس أنها ضرائب سالبة كما أن التغير في الانفاق الحكومي يؤثر مباشرة على الإنفاق الكلي من خلال المعادلة (3.35) .

أما التغير في التحويلات فيؤثر في الإنفاق الكلي بطريقة غير مباشرة عبر الدخل المتاح ونظرا إلى أن الزيادة في التحويلات ستزيد من الدخل المتاح ، فإن هذه الزيادة في الدخل المتاح لن تذهب كلها في شكل زيادة في الاستهلاك ، بل أن جزءا منها سيوجه إلى الادخار الشخصي أما بالنسبة لمضاعف الضريبة الجزافية فيمكن اشتقاقه من المعادلة (3.23) نجد أن

$$\Delta\acute{y_o}/\Delta T\acute{A} = -C.G \text{.....(3.36)}$$

وبمقارنة أثر التغير في التحويلات بأثر التغير في الضرائب من خلال المعادلتين (3.35) و (3.36) نلاحظ أن الأثر التوسعي للزيادة في التحويلات إنما سيلغي تماما بواسطة أثر الزيادة في الضرائب بحيث : [2]

$$\frac{\Delta y_o}{\Delta T\acute{R}} = \frac{\Delta y_o}{\Delta T\acute{A}} = C.dG - C\alpha G = 0$$

[1]-يوجين أديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، مصر ، 1993 ، ص39

[2]-تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 211 ،212

خلاصة:

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة ، وذلك من خلال أدواتها ومالها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعي .

لذلك نجد أن الأدوات المالية السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي ، كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة ، والدخل الوطني ومستويات الأسعار والاستثمار ومن إذ تعتبر السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول للتوازن المالي ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول

تمهيد :

تلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ، باعتبارها تعتمد بالدرجة الأولى على الثروة البترولية ، وذلك من أجل تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية ، إلاّ أن ما تعرضت له السوق البترولية من هزات في الفترة 2010 إلى 2016 نتيجة الانخفاض الذي شهدته في الأسعار البترولية الأمر الذي أدى إلى ظهور نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثر بتطورات أسعار البترول .

ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر انخفاض أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ، من بينها الناتج الداخلي الإجمالي ، الميزانية العامة للدولة ، الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات.

المبحث الأول : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2016)

يشكل قطاع المحروقات ركنا أساسيا في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على هذا القطاع ، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من (2010-2016)

المطلب الأول : تطور أسعار البترول خلال القترة 2010-2014

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة تغيرات ملحوظة ، بسبب العوامل التي تدخل في تحديد سعر البترول ، وعليه يجب التعرف على السعر البترولي وبمختلف أنواعه لإضافة الى محدداته قبل عرض هذه التطورات .

الفرع الأول : تعريف السعر البترولي وأنواعه

1. تعريف السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشئ معبر عنها بالنقود ، والسعر قد يعادل قيمة الشئ وقد لا يعادلها أو يتساوى معها ، أي قد يكون السعر أكثر أو أقل من القيمة لذلك الشئ المنتج ، وعليه فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود .[1]

2. أنواع أسعار البترول :

للسعر البترولي أنواع كثيرة من أبرزها ما يلي :

2-1- السعر المعلن : يقصد به أسعار البترول المعلن عنها رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولي ، ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر أندوايل.

[1]- محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ، عنابة ، الجزائر ، 1983 ، ص198

2**–2– السعر المتحقق** : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة ، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسهم من السعر المعلن ، ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينيات .

2–3– سعر الإشارة : هو عبارة عن سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، ظهر في فترة الستينيات .

2–4– سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبية الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لانفاقيات استغلال الثروة البترولية .

2–5– السعر الفوري أو الأدنى : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا وفريا في السوق البترولية الحرة .

2–6– سعر التحويل : هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أو واحدة ، وهو سعر حسابي يهدف الى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيما تبلغ حد أدنى .

2–7– السعر السوقي الحقيقي : هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي ، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام [1]

الفرع الثاني : العوامل المحددة للأسعار

من المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة ، حيث أن هذا التفاعل يؤدي في النهاية الى التوصل لسعر معين تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع المعروضة ، وفيما يلي سنتطرق الى محددات أسعار البترول .

[1] –بصلي صلاح الدين ، ذوادي نجم الدين ، **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999–2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل .م .د) ، علوم اقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016 ، ص25

1-العرض والطلب والاحتياط البترولي :

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات ، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره ، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، وبسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي ، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية ، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل ، إذ تطور إنتاج النفط غي العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي المناطق النائية وفي الصحاري الحارة والباردة ، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم ، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة .[1]

2-التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية :

من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول :

2-1- منظمة الدول المصدرة للبترول :

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى الى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى ، وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ، ضم ممثلي إيران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة "الأوبك" التي كانت تهدف إلى الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع ، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير الى الدول

[1] السعيد روبحع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، تخصص تسيير واقتصاد بترولي ، جامعة مرباح ، ورقلة ، 2013 ، ص 6

المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة ، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

حاليا منظمة الأوبك تتكون من 12 دولة ، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها دول عربية وأخرى غير عربية ، والتي تهدف الى تحقيق :

أ- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية والعامة للاستفادة من هذه الثروة .

ب- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

ت- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار ، بالإضافة الى تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع .

2-2- الوكالة الدولية للطاقة :

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس سنة 1956 ، وعلى ارتفاع اسعار النفط لسنتي 1974-1979 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك ، ففي بداية 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .[1]

فقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقرها باريس ، وقد ارتفعت العضوية الى 24 دولة ، حيث تسعى الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة من بينها مايلي :

أ- تكوين مخزن من النفط يكفي لاستهلاك 90 يوما ، لمواجهة الطوارئ والتأثير في السوق النفطية .

[1]- السعيد رويجع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7 ، 8

ب- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها

2-3- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية :

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة ، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط .

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية السبعينيات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية :

أ) الأزمة النفطية لسنة 1973 :

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية الى مستويات قياسية ، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار للبرميل، أي رفع السعار النفطية بنسبة 40%

ب) الأزمة النفطية لسنة 1979 :

عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية –الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية .[1]

[1]- السعيد روبحع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

ج) الأزمة النفطية لسنة 1986:

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول لسنة 1986 انخفض سعر النفط بشدة ، إذ انخفض السعر في بحر الشمال الى 17.70 دولار للبرميل ، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة ، بعد أن توقفت فترة من الزمن ، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل .

د) الأزمة النفطية لسنة 1998:

في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ) الأزمة النفطية لسنة 2004 :

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام1987)[1]

الفرع الثالث : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010–2014)

الجدول رقم (3–1) : المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال الفترة (2010–2014) الوحدة مليون دولار للبرميل [2]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لاسعار البترول	77.45	107.46	109.45	105.87	96.26	64

المصدر الأمين العام السنوي 41 لمنظمة أوبك ص 87

[1]– السعيد رويجع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970–2009)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

[2]–بصلي صلاح الدين وآخرون ، **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999–2014)**، مرجع سبق ذكره ، ص48

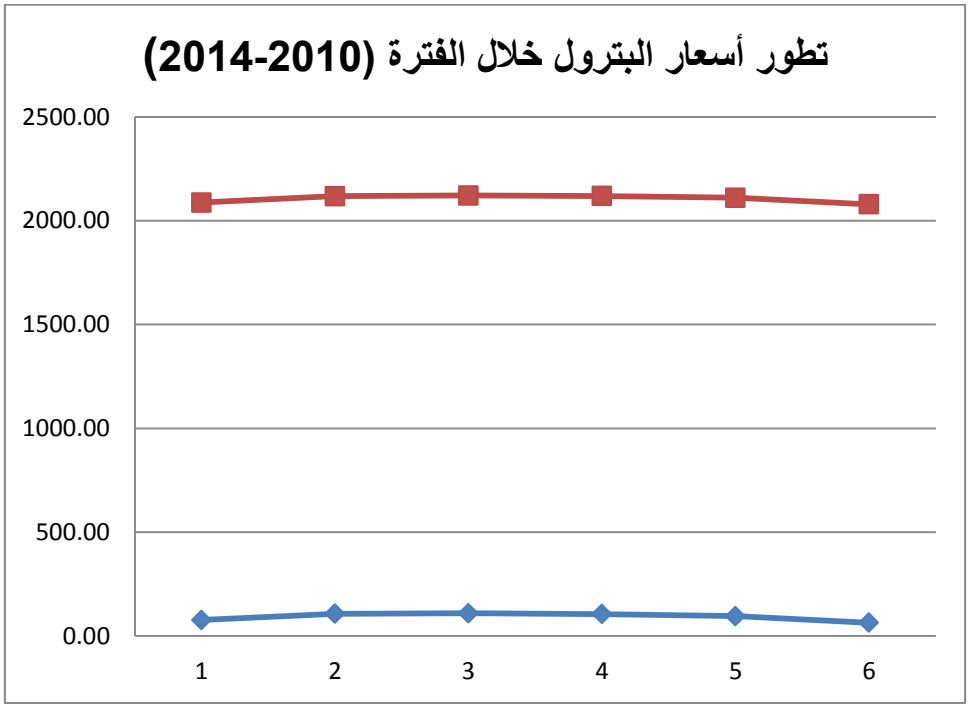

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

قبل التطرق الى اسعار البترول لسنوات الدراسة 2010 الى 2014 وجي علينا تسليط الضوء على الاوضاع التي سادت قبل هذه الفترة ، وذلك بداية من سنة 2000 الذي عرفت فيه أسعار البترول ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى 27.60 دولار ، حيث حددت دول الأوبك سياسة لتحقيق سعر مستهدف يقدر بـ25 دولار للبرميل ، وذلك بتخفيض الانتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حالة إنخفاض الأسعار الى اقل من 22 دولار للبرميل وزيادة بنفس المقدار في حالة تجاوزت ال | أسعار سقف 28 دولار للبرميل وقد واصلت الأسعار إرتفاعها مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2001 وذلك بسبب الاضطرابات السياسة المتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى أن تصل لسنة 2003 بمعدل السعر الى 2810 دولار متعديا القاعدة السعرية نتيجة الحرب الامريكية على العراق حيث انخفض المعروض البترولي بالاضافة الى الاضطرابات السياسية في فنزويلا ، ليقفز السعر سنة 2004 إلى 36.05 دولار ، حيث واصلت الأسعار ارتفاعها لتصل إلى 61.08 ، 69.08 ، 94.45 للسنوات 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 على التوالي .

أما في سنة 2009 فقد شهدت أسعار البترول انخفاضا لم يكن له مثيل في السنوات السابقة وذلك بسبب زيادة المعروض العالمي الذي قامت فيه الأوبك بتخفيض الانتاج إلى حدود 4.2 مليون برميل ،

لتعود الأسعار بالارتفاع سنة 2010 لتعرف أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في السنوات 2011 ، 2012 ، 2013 حيث تخطت حاجز 100 دولار للبرميل خلال هذه السنوات التي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم وكذا نمو اقتصادي عالمي متزايد .

لتأتي سنة 2010 وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار انخفض سعر البترول ليصل متوسط البرميل متوسط سعر البرميل 96.29 دولار خلال هذه السنة بعد أن كان 105.27 دولار للبرميل سنة 2013 وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة المعروض النفطي مقابل الطلب .

ومن خلال تتبع أسعار البترول التي سجلت ارتفاعات قياسية لتصل سنة 2012 (109.45)دولار للبرميل الواحد ، حيث حققت الجزائر مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت الى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية وتسجيل فوائض مالية معتبرة باعتبار أن الحيادية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ليعود في الانخفاض في سنتي 2014 ، 2015 ليصل إلى 64 دولار للبرميل الواحد [1]

الشكل رقم (3-1) : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2010-2014)

المطلب الثاني : تطور أسعار البترول خلال القترة 2014-2016

الفرع الأول : أسعار البترول (2014-2016)

كشفت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك عند آخر تقرير سنوي لها سنة 2014 عن تقلبات أسعار السوق النفطية ، وأبات التقرير عند انخفاض متوسط سعر البترول الجزائري دون 100 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 2014 وأشار التقدير السنوي إلى استقرار المعدل السنوي للنفط الجزائري سنة 2014 بـ99.68 دولار للبرميل وهو بالتالي أقل مستوى من سنة 2013 بحوالي 10 دولارات ، حيث قدر معدل سعر البترول الجزائري بـ109.38 دولار كما أنه أقل من معدل سنة 2012 بقرابة 12 دولار حيث كان سنة 2012 يبلغ 111.92 دولار للبرميل .

[1]- بصلي صلاح الدين وآخرون ، **الأثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28 ، 30

أما سنة 2015 كان يبلغ معدل أسعار الخام الى 38.59 دولار للبرميل في شهر ديسمبر وأصبح في جانفي 2016 يبلغ 31.28 دولار للبرميل وبالتالي قد انخفض بـ7.31 دولار ويأتي هذا الانخفاض توازيا مع الهبوط العام لأسعار النفط خلال الشهر الماضي حيث فقد البرميل الخام أكثر من 20% من قيمته متراجعا إلى أدنى مستوياته منذ سبتمبر 2003 بسبب استمرار وفرة المعروض في الأسواق العالمية إلى جانب تباطؤ الاقتصاد .

وكان خام الصحراوي أنهى سنة 2015 على معدل أسعار السنوي يبلغ 52.79 دولار للبرميل أي ما يمثل تراجعا بـ 47% مقارنة بـ2014 وكشف تقرير الأوبك من جهة أخرى أن حجم إنتاج الجزائر النفطي في جانفي 2016 بلغ 1.123 مليون برميل يوميا مقابل 1.185 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2015 استنادا إلى بيانات رسمية فإن إجمالي أنتاج منظمة الأوبك ارتفع في جانفي 2016 حيث قامت المنظمة بإنتاج 31.953 مليون برميل يوميا مقارنة بـ 31.904 مليون برميل في ديسمبر 2015.

كما ظهر في وكالة الأنباء أن أسعار البترول ستعرف ارتفاعا قد يتراوح ما بين 50 و60 دولار أمريكي للبرميل بحلول منتصف سنة 2017 [1]

[1]-درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الحكومي** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2016 ، ص 74

الشكل (3-2) ضعف تطور أسعار البترول (2014-2016)

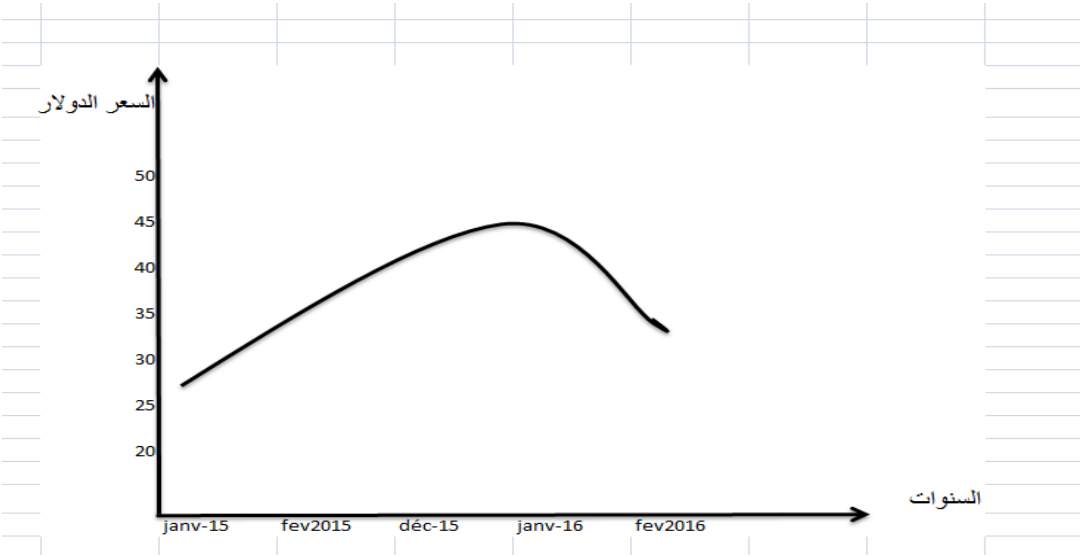

المصدر درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الحكومي** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2016 ، ص 74

الفرع الثاني : أسباب الأزمة البترولية 2014-2016

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافظة لأسعار النفط أهمها :

1- ظهور إنتاج النفط الصخري :الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 م ليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط) أوبك :(1 تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية،وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.فقد فاجأت المنظمة- في اجتماعها الأخيرة - الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب ا نهيار أسعار النفط ، حيث

خفضت من الانتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة2008) خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا. [1]

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية :وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما .حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 ، وهو مايعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

4- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة،كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (2/3) ناتجها المحلي الإجمالي ، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى[2].

الفرع الثالث : تداعيات انخفاض سعر البترول على الاقتصاد الجزائري

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف" بصندوق ضبط الإيرادات 4 "الذي أنشأته عام 2000مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي.

و رغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

[1]-عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، ص 1 ،2

[2]- عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 2 ،4

1-انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط :فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل هذه السنة(2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي ، أي بانخفاض قدر ه 45.47 %

2- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة :حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في. 2015 ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث ان تعادل موازنة 2016يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار.

3-لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد ،حيث تراجع ب 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة نهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33,3 بالمائة على مدى 12 شهرا .

4- عجز في الحسابات الخارجية :حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ،و هذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات . وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الأول لعام2014

5- انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 [1]

[1]-- عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الاقتصادي في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري ، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية ، فهو يمثل نسبة عالية تتراوح بين 93% الى 97% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم .

المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الداخلي

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي الداخلي وعلى جميع مكونات هذا القطاع من ناتج داخلي والميزانية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

الفرع الأول : أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي

إن الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو من طرف الأجانب ، ويعكس هذا المؤشر مدى استغلال عناصر الإنتاج ، ومن ثم درجات النمو الاقتصادي ، وبما أن فرع المحروقات هو أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني فمساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي عرفت عدة مراحل وهذا الاعتبار أنه فرع مرتبط كثيرا بأسواق البترول العالمية .

فلقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني ، إلا أن الأهمية النسبية كقطاع يختلف حسب مكانته ووزنه ، وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني ، فهو يعتبر أساس النمو الاقتصادي .[1]

وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي العلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول

[1]–وهاب نجمة ، عماري عائشة ، **تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون تيارت

الجدول رقم (3-2) : تطورات أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي[1]

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج الداخلي الاجمالي (مليار دولار)
2008	92	171
2009	50	137.21
2010	76.79	161.21
2011	111.76	199.1
2012	112.92	204.33
2013	109.38	210.18
2014	99.68	210.06
2015	38.59	105.32
2016	30.28	-

المصدر درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الحكومي** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2016 ، ص 82

-يوضح لنا الجدول أعلاه نسب تطور الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة تغير سعر البترول ، ونلاحظ من خلاله العلاقة القوية بين أسعار البترول والناتج الداخلي الإجمالي حيث يزداد هذا الأخير إذا زاد البترول وينخفض إذا انخفض البترول ، إذ سجلت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي 171 مليار دولار سنة 2008 عند سعر 92 دولار للبرميل .

-بينما انخفض سنة 2009 بسعر 50 دولار للبرميل مقابلا لذلك انخفاض في قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بـ33.79 مليار دولار ، أما في السنوات من 2010 إلى غاية 2014 فعرفت ارتفاعا مستمرا في سعر البترول ، وتميزت الجزائر بفترة بحبوحة مالية 99.68 دولار للبرميل ، أما في السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 عرفت أسعار البترول انخفاضا متتاليا وصل إلى أدنى المستويات .

[1]- درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الحكومي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

الشكل رقم (3-3) : منحنى تطورات أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي

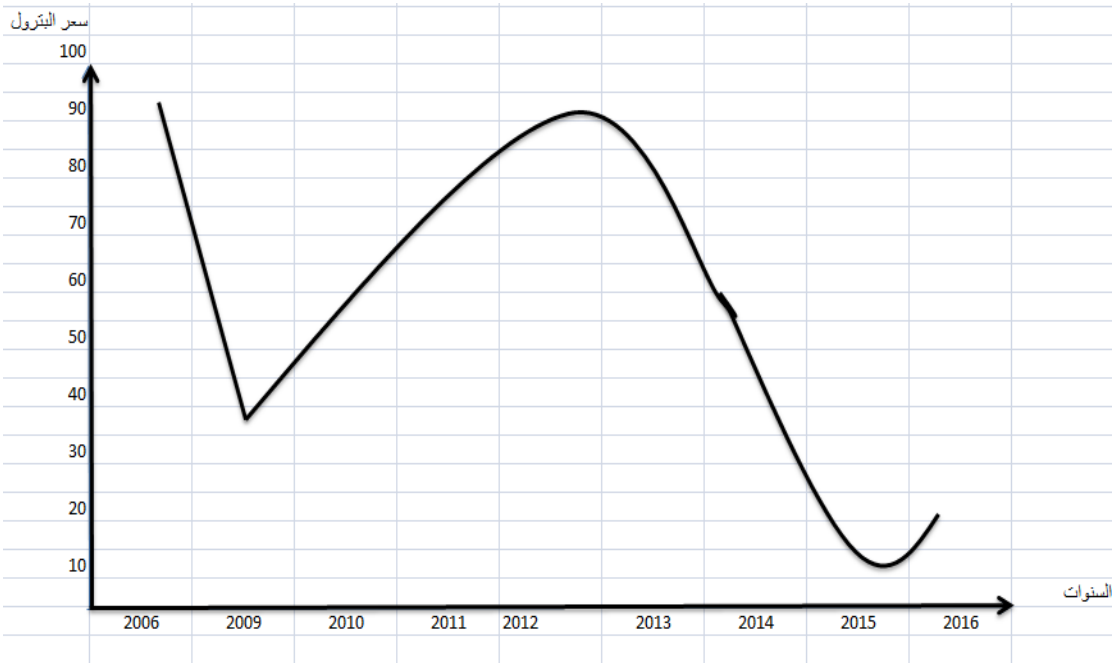

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

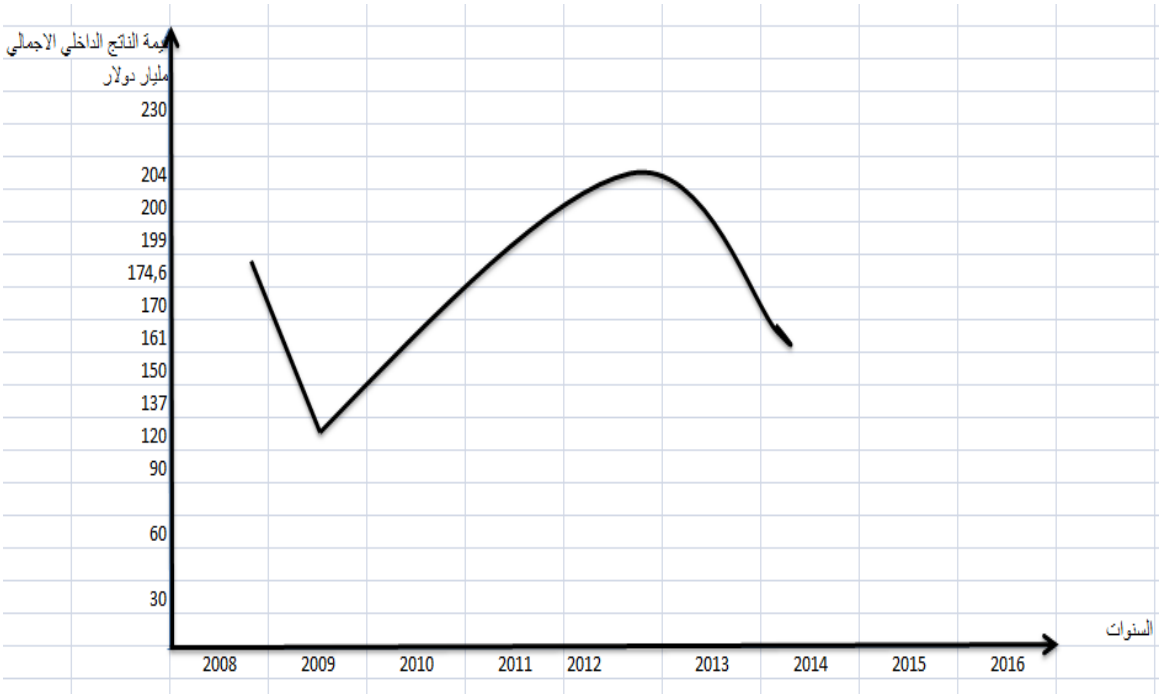

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الفرع الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة

تعرف الميزانية العامة للدولة في الجزائر على أنها وثيقة رسمية سنوية تقدر مجموع النفقات والايرادات النهائية للدولة .

إذ تشكل الجباية البترولية المورد الرئيسي للميزانية العامة للدولة ، حيث اضطرت الجزائر الى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس سعر مرجعي 50 دولار أمريكي

1-أثر تغيرات سعر البترول على الميزانية العامة للدولة

تمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويلها ، حيث أنها تمثل المصدر الأساسي للميزانية العامة ، كما أنها تساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية ، وإن انخفاض أسعار البترول سيكون لها أثر مباشر على الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال تأثيرها المباشر على الإيرادات العامة وبالتالي التأثير على النفقات العامة كذلك .

1-1-مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة :

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة ، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية ، وهذه النسبة في تغير مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تغير مستمر ، نظرا لتقلبات أسعار البترول ، وتشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة وتساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية .[1]والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية .

[1]- السعيد رويجع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، تخصص تسيير واقتصاد بترولي ، جامعة مرباح ، ورقلة ، 2013 ، ص 28

الجدول رقم (3-3) : تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2015 (الوحدة دج)

السنة	إيرادات الجباية العادية	النسبة (%)	إيرادات غير جبائية	النسبة (%)	جباية بترولية	النسبة (%)	إيرادات أخرى	النسبة (%)	مجموع الإيرادات
2000	362.4	31.82	16.5	1.45	720.0	23.71	40.0	3.51	1138.9
2001	404.2	28.85	21.2	1.51	840.6	60.00	134.8	9.62	1400.9
2002	478.2	30.45	72.8	4.64	916.4	58.55	102.9	6.55	1570.3
2003	520.9	34.26	28.1	1.85	836.1	94.99	135.4	8.90	1520.5
2004	576.2	36.14	28.9	1.81	862.2	54.08	132.0	8.28	1594.3
2005	645.2	37.52	28.3	1.65	899	52.27	147.3	10.13	1719.8
2006	714.3	38.92	29.6	1.61	916	49.90	175.6	9.57	1835.5
2007	769.1	37.41	75.3	3.86	973	49.86	134.1	6.87	1951.4
2008	958.3	33.10	113.6	3.92	1715.4	59.25	107.9	3.73	2895.2
2009	1146.4	34.10	68.1	2.10	1927.0	58.83	134.1	4.09	3275.4
2010	1280.5	41.89	64.0	2.09	1501.7	50.04	210.5	6.89	3056.7
2011	1511.4	43.50	78.9	2.27	1529.4	44.02	354.4	10.20	3474.1
2012	1911.4	50.24	75.7	1.99	1519.0	39.32	298.5	7.73	3804.5
2013	2023.6	52.38	66.4	1.72	1615.9	41.82	157.3	4.07	3863.2
2014	2465.7	52.63	84.0	1.79	1722.0	36.76	412.0	8.79	4684.6
2015	2722.6	57.35	95.0	2.00	1682.5	35.44	247.2	5.21	4747.4

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية "قوانين مالية"** لسنوات 2000-2015

يمثل الجدول أعلاه تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، ونلاحظ من خلاله أن نسبة إيرادات الجباية العادية في ارتفاع مستمر حيث أنها انتقلت من 31.82 % سنة 2000 الى 75.35 % في سنة 2014 من إجمالي الإيرادات العامة ، أما عن الجباية البترولية فهي في تذبذب تارة في اتجاه الارتفاع وتارة أخرى في اتجاه الانخفاض ، حيث أنها منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2003

شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت من نسبته 94.99 % سنة 2003 ، لتنخفض النسبة بعد ذلك الى 49.86 سنة 2007 ، ثم ترتفع في سنة 2008 ، 2009 الى حدود 59.25 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة .

1-2-مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة

إن حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، ومن العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ، إذ تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير العادية) والمغطاة بالجباية البترولية الى مجموع النفقات [1]

الجدول رقم (3-4): تطور نفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014 (الوحدة مليار دج)

السنة	نفقات التسيير	النسبة (%)	نفقات التجهيز	النسبة (%)	مجموع النفقات
2000	865.2	72.88	321.9	27.12	1187.1
2001	963.6	71.96	357.4	26.69	1339
2002	1097.7	70.79	452.9	29.21	1550.6
2003	1199.2	68.42	553.6	31.58	1752.8
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87	1891.8
2005	1245.1	60.68	806.9	39.32	2052
2006	1437.9	58.62	1015.1	41.38	2453
2007	1673	53.85	1434.6	46.15	3108.5

[1]- حاج قويدر عبد الهادي ، **الاصلاحات في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009** ،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، غير منشورة)، الجزائر 2011-2012 ، ص 34

2008	2217.7	52.92	1973.3	47.08	4191
2009	2300	54.16	1946.3	45.84	4246.3
2010	2659	59.53	1807.9	40.47	4466.9
2011	3434.3	63.97	1934.5	36.03	5368.8
2012	4925.1	63.59	2820.4	36.41	7745.5
2013	4335.6	63.02	2544.2	36.98	6879.8
2014	3510.05	74.31	1213.5	25.69	4723.55

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية "قوانين مالية"** لسنوات 2000-2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات التسيير في تزايد مستمر بداية من سنة 2000 الى غاية سنة 2014 ، حيث سجلت ما قيمته 865.2 دج سنة 2010 لتبلغ ما قيمته 3210.05 ، أما عن نسبة نفقات التسيير من أجمالي النفقات العامة فنلاحظ أنها في انخفاض مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية 2008 ، حيث سجلت في سنة 72.88% لتبلغ في سنة 2008 مانسبته 52.92 % ، إلا أن هذه السنة بدأت في الارتفاع بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 لتبلغ 74.31.

أما عن نفقات التجهيز فهي كذلك في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 وبدأت القيم بالتذبذب بداية من سنة 2010 حيث بلغت 1807.9 مليار دج إلى أن وصلت إلى 1213.5 مليار دج سنة 2014 ، أما عن نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات فكانت متغيرة ، حيث بلغت أقصى حد لها في سنة 2008 بنسبة 47.08% وأدنى حد لها في سنة 2014 بنسبة 25.62%.

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي

يشكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات التدفقات المالية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني باعتبارهم مؤشر يدل على الوضعية الاقتصادية الخارجية وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي :

الفرع الأول : أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري للجزائر في نهاية سنة 2014 حقق فائض قدره 335 مليون دولار وهذا راجع إلى ثبات سعر البترول الذي كان يبلغ 99.68 دولار للبرميل ، وفي بداية سنة 2015 حقق الميزان التجاري الجزائري عجزا ، بمعنى نسبة الصادرات أقل من الواردات بسبب الانخفاض المفاجئ في سعر البترول الذي وصل الى 38.59 دولار للبرميل ، إذ بلغ عجز الميزان التجاري من 1424- الى 1023- مليون دولار وذلك في بداية 2015 و 10.45- مليون دولار في نهاية نفس السنة ، وبلغ عجز الميزان التجاري في سنة 2016 الى أقصى النسب 1536- مليون دولار بسبب تراجع البترول إلى أقل من 32 دولار للبرميل .

3- أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات

سجلت صادرات الجزائر ارتفاعا وذلك في نهاية 2014 الى غاية بداية 2015 ، وهذا نتيجة لتصدير الجزائر للمحروقات خاصة البترول الذي يمثل الأساس والحصة الأكبر التي تعتمد عليها الجزائر في التصدير ، إذ بقي سعر البترول ثابتا في سنة 2014 إذ عرفت الصادرات انخفاضا في سنة 2015 الى بداية 2016 بسبب انخفاض سعر البترول الذي بلغ 31.28 دولار للبرميل ، وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-6) : تطور صادرات الجزائر (2014-2016)

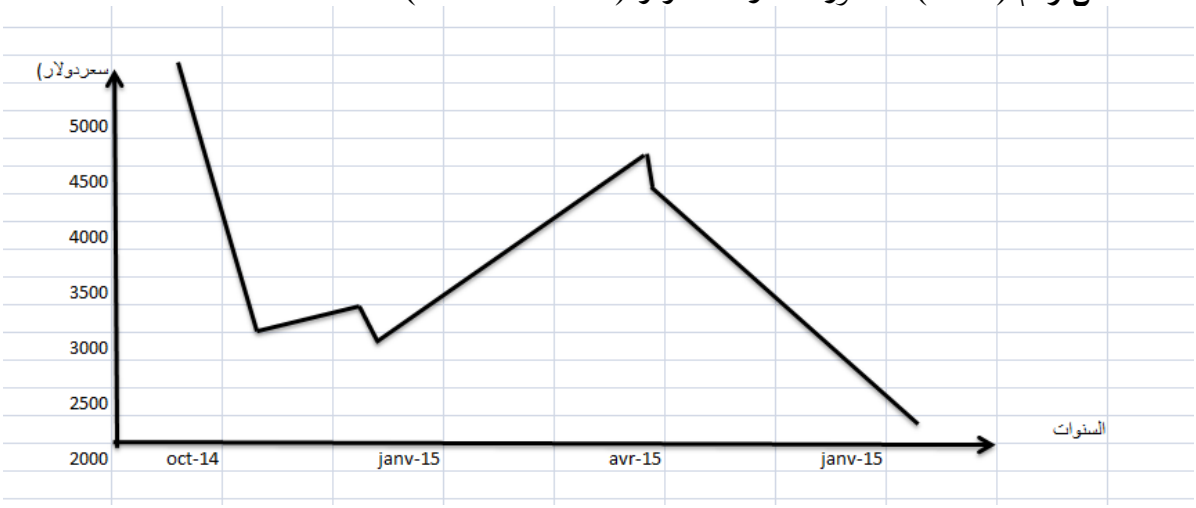

المصدر : تطور صادرات الجزائر 2014-2015 اخذت من موقع **www.tradingeconomics.com** اطلع عليه في 23 افريل 2017 على الساعة 10:00

4-أثر تغيرات أسعار البترول على الواردات

ارتفعت الواردات الجزائرية سنة 2014 ممتدة إلى غاية 2015 إذ بلغت قيمة الواردات ما يقارب 4000 ، 5000 مليون دولار بسبب قرارات التقليل من الاستيراد الدولة ، ومع بداية حلول السنة 2016 ، انخفضت الواردات قيمة 2446 مليون دولار بسبب سياسة الترشيد التي انتهجتها الدولة في الموارد الخاصة ها ، وسيبرز ذلك فيما يلي :

الشكل (3-7) : أعمدة بيانية لأثر تغير أسعار البترول على الواردات (2014-2015)

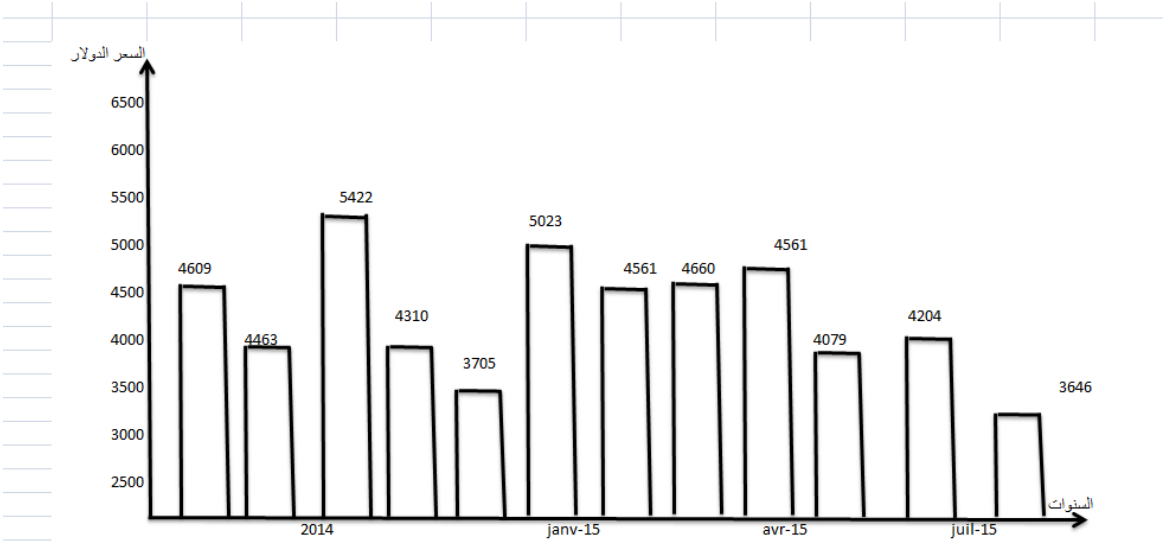

المصدر : درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الحكومي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

الفرع الثاني : أثر التقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .[1]

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على نقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الاجل القصير ، إلا أن هذه القدرة على مقومات الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل اجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق ، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة الى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار ، قبل ان تنخفض مرة اخرى الى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول .

وتشير التوقعات الى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي الى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهر من الموارد السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهر من الواردات[2]

[1] –محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ،كلية التجارة للنشر ، الاسكندرية ، 2007 ، ص163

[2] مريم شطيبي محمود ، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ، التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري ، 14 ماي 2015 ، جامعة الأمير للعلوم الإنسانية ،كلية الشريعة والاقتصاد ، ص 6

المبحث الثالث : السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 2014-2016

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة لإحداث التوازن الاقتصادي في جميع المتغيرات الاقتصادية وسيظهر ذلك فيما يلي :

المطلب الأول : التوازن المالي الداخلي

تؤكد ميزانية 2016 على ضبط أوضاع المالية العامة ، وتفترض أن يبلغ متوسط سعر النفط 35 دولار للبرميل ، وتدعو إلى خفض نسبته 9% في الإنفاق (معظمه في الاستثمارات) وزيادة نسبتها أربعة في المائة في العائدات الضريبية على أساس زيادة قدرها 36 في المائة في أسعار البنزين وزيادة الضرائب على الكهرباء والبنزين وعلى تسجيل ملكية السيارات ، وتخوّل الميزانية الحكومة صلاحية الموافقة على مزيد من التخفيضات في الإنفاق إذا انخفضت أسعار النفط عن متوسط سعر النفط المفترض في الميزانية ، واللجوء الى الاقتراض الخارجي عند الحاجة ، وستنطبق الحكومة أيضا نظاما جديدا للاستيراد وتدرس رفع أسعار الكهرباء قريبة من تكلفة إنتاجها وستسمح السلطات النقدية للدينار بالمرونة اللازمة للحيلولة دون انحرافه .

ومازال واضعو السياسات يواجهون خيارات صعبة في السنوات القليلة القادمة فالحكومة ليس أمامها من خيار إلا السعي لاستعادة توازن المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية ، غير أنه من المتوقع أن يبقى معدل النمو ضعيفا عند مستوى 3.4 % يحركه زخم متواضع في قطاع المحروقات ولا سيما إذا ظلت أسعار النفط ضعيفة أو سجلت مزيدا من التراجع ، وفي 2017-2018 سيظل النمو مدفوعا بالاستثمارات العامة وإعانات الدعم التي تزال كبيرة ، وذلك بعد أن شهد بعض التعافي في أسعار النفط ، وسيستمر ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب غموض التوقعات على الصعيد المحلي واستمرار المخاطر الأمنية الإقليمية ، وتميل المخاطر نحو التراجع وتشتمل المخاطر الخارجية على تراجع أشد من المتوقع لأسعار الطاقة وبطئ تعافي النمو في الشركاء التجاريين للجزائر في أوروبا والصين وعلى الصعيد الداخلي تشتمل المخاطر على تزايد السخط الاجتماعي بسبب تخفيضات الميزانية ، وزيادات الضرائب ، وارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب وتتكون ببطئ إرادة سياسية وتوافق وطني في الآراء لترشيد إعانات الدعم السخية التي تفتقر الى الكفاءة لكن مثل هذا الإصلاح يتطلب شبكات أمان محسنة ونظاما للتحويلات النقدية يصل

الى المحتاجين فرصة لإعادة توجيه هيكل الاقتصاد بعيدا عن النفط وهيمنة القطاع العام الى نمو أكثر تنوعا يتميز بزيادة مشاركة القطاع الخاص [1]

المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي

سجل ميزان المدفوعات عجزا بلغ 21.42 مليار دولار في الأشر التسعة الأولى من سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أضر بالقوائم المالية للدولة ، حيث ظهر انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وذلك بمقدار 30 مليار دولار في 2016 لتصل الى 114.1 مليار دولار مع 144.1 مليار في نهاية 2015.

وتمثل إيرادات لنفط والغاز 94 %من حصيلة الصادرات الإجمالية و 60% من ميزانية الدولة .

كما انخفضت إيرادات النفط والغاز الى 27.5 مليار دولار في نهاية 2016 من 35.7 مليار دولار في 2015 و60 مليار دولار في 2014 ، وأقرت الحكومة خفض ميزانيتها لعام 2017 بنسبة 14% بعد أن قلصتها الى 9% في 2016 سعيا للتكيف مع هبوط إيرادات قطاع الطاقة [2]

توقع تقرير أخير لصندوق النقد العربي أن السعر العالمي للنفط لن يتجاوز خلال السنة الجارية 60 دولار للبرميل على الرغم من التعافي النسبي الذي تسجله بورصة المحروقات في الأيام القليلة الماضية ، وهو ما يجعل المداخيل الجزائرية تستقر عند مستويات متدنية ترشح ميزان المدفوعات والميزان التجاري لتسجيل نسب إضافية من العجز على غرار سنتي 2014 و 2015 [3]

حيث سجل الميزات التجاري الجزائري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016 مقابل 7.23 خلال الفترة نفسها من 2015 أي ارتفاع العجز بـ35.5% حسب معطيات المركز الوطني .

وسجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا الى 9.82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى للسنة الجارية مقابل 15.39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 (-36.2%) أي بتراجع 5.57 مليار

[1]-البنك الدولي ، الجزائر : **الآفاق الاقتصادية** ،ربيع 2016 ، 21 أفريل 2017 Htt://www.albankaldawli.org

[2]-العربي الجديد ، **عجز ميزان المدفوعات الجزائري** بـ21.42 مليار دولار في 2016 ، جانفي 2017 http://www.alarabi.co.uk

[3]-سعيد بشار ، **العجز يهدد ميزان المدفوعات والميزان التجاري للجزائر 2016** ، الخبر ، الجزائر ، العدد الثالث ، 11 افريل 2016

دولار ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا لكن بوتيرة أقل سجلت 19.62 مليار دولار مقابل 22.62 دولار (% 13.269-) أي بانخفاض 3 ملايير دولار .

كما انتقلت نسبة تغطية الواردات والصادرات من 68% الى 50% في فترة المقارنة وتبقى حصة المحروقات الأكبر فيما يخص المبيعات الجزائرية بنسبة 92.96% من الحجم الإجمالي للصادرات وذلك بقيمة 9.13 مليار دولار خلال الخمس أشهر الأولى السنة 2016 مقابل 14.5 مليار دولار بنفس الفترة من 2015 (37%-).

أما الصادرات خارج المحروقات والتي تشكل 7% من القيمة الإجمالية للصادرات فقد سجلت تراجعا قدر بـ 691 مليون دولار مقارنة لنفس الفترة من 2015 (23.14-%) وتشكلت أهم المنتجات المصدر خارج المحروقات من مجموعة المواد نصف مصنعة بـ519 مليون دولار (مقابل 712 مليون دولار في نفس الفترة) والسلع الغذائية بـ115 مليون دولار (مقابل 136 مليون دولار) والمواد الخام بـ31 مليون دولار (مقابل 39 مليون دولار) وسلع التجهيزات الصناعية بـ 19 مليون دولار (مقابل 7 ملايين دولار) والمواد الاستهلاكية غير الغذائية ب،،7 مليون دولار (مقابل 5 ملايين دولار)

وفيما يخص الواردات فقد عرفت مجمل مجموعات السلع تراجعا خلال الأشهر الخمسة من سنة 2016.

فقد تراجعت واردات المواد الغذائية الى 3.36 مليار دولار (21.79%-) وسلع التجهيز الى 6.7 مليار دولار (15.36-%) وانخفضت كذلك واردات السلع الموجهة للإنتاج لتصل الى 6.24 مليار دولار (7.71%-) والسلع غير الغذائية الى 3.32 مليار دولار (9.1%) ومن إجمالي واردات بـ 19.62 مليار دولار تم دفع 11.4 مليار دولار نقدا (58.04% من المجموع) أي بتراجع بلغ 15.84% من عمليات الدفع نقدا مقارنة بالخمسة أشهر الأولى من 2015 .[1]

[1]-الإذاعة الجزائرية ، **انخفاض الدينار ناجم عن تراجع أسعار النفط** ، 20 ماي 2015 ، **http://www.radioalgerie.dz**

المطلب الثالث : التوازن النقدي

انخفض سعر الدينار الجزائري الى أدنى مستوى له منذ الاستقلال بسبب فائض في السيولة في السوق السوداء تتجاوز 3 آلاف مليار دينار .

وتبين أنه في الوقت الراهن لدينا عرض غير محدود بسبب ضخامة السيولة في السوق الموازية خارج البنوك حوالي 3400 مليار دينار أي ما يعادل 40 مليار دولار ، حيث من المتوقع أن تبقى قيمة الدينار في التراجع (160 دينار مقابل 1 دولار و 116 دينار مقابل 1 أورو) الى غاية إحداث توازن في ميزانية الدولة من خلال إيجاد موارد جديدة للجباية خارج النفط والمحروقات التي تراجعت بـ 50 % خلال السنة مقارنة مع سنة 2014.

كما ظهر أن انخفاض الدينار جاء لتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية ، مشيرا الى النفقات العمومية في قانون المالية 2015 قدرت بـ 76.9 % وانخفضت في قانون المالية التكميلي 2015 الى 57.8 وهو ما اعتبر غير كافيا مضيفا أن الفارق بين نقص الإيرادات بـ 50 % وبين النفقات العمومية دفع الحكومة الى تخفيض قيمة الدينار وهو ما يسمح بتوفير مبالغ أكبر بعد تحويل الإيرادات بالدولار الى الدينار ، وسيؤدي خفض الدينار الى ارتفاع في الأسعار بدءا من الثلاثي الأول لسنة 2016 حيث ستسجل الجزائر تضخما برقمين اثنين أكبر من 10 % إلا أن سعر الدينار يخضع للخفض الإداري هو متحكم فيه من قبل بنك الجزائر بسبب السياسة النقدية التي تنتهجها الجزائر والمبنية على أخد الحيطة لحسن الحظ ، حيث أشير إلى أنه بفضل هذه السياسة اجتازت الجزائر أزمتي 1986 و 2009 ومن شأنها أن تنقذ الأوضاع حاليا ، مؤكدا أن السياسة النقدية للجزائر مستقلة حيث تسمح للحكومة بالتدخل بحرية

بلغت نسبة التضخم السنوية 4.8 % في أفريل الماضي مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة مع شهر مارس الماضي حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ 4.7%.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة التضخم تمثل بالمقارنة السنوية لأفريل 2016 تغير مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة ماي 2015 –أفريل 2016 مقارنة مع ماي 2014-أفريل 2015 .

أما بالنسبة للتغير السنوي لأسعار الاستهلاك أي التغير خلال أفريل 2016 مقارنة مع أفريل 2015 فقد سجلا ارتفاعا بنسبة 6.7 %.

وإما فيما يخص التغير الشهري فإن المؤشر الخام لأسعار الاستهلاك في أفريل 2016 قد ارتفع بنسبة 1% مقارنة مع مارس 2016 (مقابل 19% في مارس مقارنة بفيفري 2016).

ونتج عن هذا الارتفاع خاصة عن زيادة بنسبة 1.7% في السلع الغذائية التي واصلت ارتفاعها للشهر الثاني على التوالي (% 2+ في مارس 2015 مقارنة مع فيفري 2016).

وفي هذه الفئة من المنتجات ارتفعت المنتجات الطازجة بنسبة 3.5% مقابل استقرار للمنتجات الغذائية المصنعة (% 0.01-).

وتسبب ارتفاع أسعار المنتجات الطازجة في زيادة معتبرة لأسعار الفواكه (% 4.10+) والخضر (+9.4 %).

وبالعكس سجلت أسعار المنتجات الطازجة الأخرى انخفاضات بنسبة للحوم بأنواعها ومن جهة أخرى عرفت أسعار السلع المصنعة ارتفاعا طفيفا نسبة 0.4% في أفريل 2015 مقارنة بمارس وكذا أسعار الخدمات بـ0.2 %.

في 2015 بلغت نسبة التضخم السنوية 4.8 % في الجزائر مقابل توقعات بنسبة 3% لقانون المالية الأولى ونسبة 4% لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 .

أما بالنسبة لسنة 2016 يتوقع قانون المالية نسبة تضخم بـ 4% [1]

أما فيما يخص سعر الصرف اعتمدت الحكومة على سعر صرف معدل يقدر بـ98 دينار للدولار الواحد ، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بـ77.55 دينار لكل دولار ، ويتضح أن الحكومة تلجأ الى

[1]- الإذاعة الجزائرية ، **انخفاض الدينار ناجم عن تراجع أسعار النفط** ، 20 ماي 2015 ، **http://www.radioalgerie.dz**

تخفيض سعر الصرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات ، فضلا عن محاولة ضبط الواردات حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الورقة الخضراء .

كما تبين أن مراجعة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة من 2012 و 2015 ، وتعدى توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 79 دينار لكل دولار في قانون المالية 2015 .

كما بلغ المتوسط سنة 2013 حوالي 79.38 دينار ليرتفع سعر الصرف الى 80.56 دينار للدولار الواحد سنة 2014 ، ويتضح أن تقلبات صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه ، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار ، ولكن انزلاق الدينار ينم أيضا عن توجه الحكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا .

بالمقابل سعت الحكومة ، مع قرار اعتماد قروض الاستهلاك الى تخفيف الأعباء وإنعاش الطلب المحلي ، حيث يتم تحويل الاستدانة الى الأسر ، على غرار نا يتم في الدول الصاعدة و الصناعية ، أي تفعيل الاستهلاك عن طريق الاستدانة ، وهو ما يخفف التزامات الحكومات ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي ، وإن كانت مخاطر استدانة الأسر معتبرة والى جانب هذه التدابير التي تبقى غير كافية لتغطية العجز الناتج عن ارتفاع النفقات مقابل انخفاض حاد في الإيرادات ، فإن السلطات العمومية تتجه الى تبني خيارات ستمس جيب المواطن ، مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي فقد 20% من قيمته في ظرف سنة وهو ما سينتج عنه ارتفاع في نسب التضخم .[1]

[1]-حفيظ صوالبلي ، **قانون مالية 2016** ، بداية السنوات العجاف في الجزائر ، الخبر ، 23 اكتوبر 2015

خلاصة :

يعتبر البترول الركيزة الاساسية في الاقتصاد الجزائري ، لما له من أهمية بالغة في دفع العجلة الاقتصادية الوطنية ، فهو يساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة تمثل 90% إذ أن التذبذبات الحاصلة في أسعار البترول في السوق العالمية لها تأثيرات بالغة على الاقتصاد الوطني سواءا في حالى الارتفاع أو الانخفاض .

وفي الأخير نستنتج أن لانخفاض أسعار البترول آثارا كبيرة على الاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمة :

لقد سمحت دراستنا هذه بإعطاء نظرة عامة حول السياسة المالية للدولة التي تعتبر بدورها من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها المسطرة ، والمتمثلة أساسا في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين اللذان يعتبران شرطان أساسيان بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولأجل الوصول الى هذه لابد من تصحيح الإختلالات التي قد تصيب هذا الأخير سواء كان مصدرها داخليا أو خارجيا ، ولعل أبرز مظاهرها ، الانخفاض في أسعار البترول الذي يؤثر بدوره على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بحيث سمح لنا هذا الموضوع بالتوسع في أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتي من خلالها يمكن إحداث آثار اقتصادية مرغوبة مترصدة بتشخيص علمي للتأثير على العرض والطلب الكلي وخصوصا التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في الدولة .

-وبالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري فإن الأوضاع الصعبة التي مرّ بها في السنوات السابقة واعتماده بشكل أساسي على قطاع المحروقات جعلته دائما عرضة للتقلبات الاقتصادية التي تفرضها الأوضاع الراهنة والتي تعتبر عائق أمام دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، إذا كان لابد من التمهيد للدراسة التطبيقية بإطار نظري لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة وتوظيف كل ذلك لشرح أبعاد الجانب الحقيقي للدراسة ، ومن ثم القدرة على التحليل .

-لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول ، دراسة حالة الجزائر 2014-2016 : ومعروف أن أكبر تحدي يواجه الدول النفطية هو تقلبات أسعار النفط ومن ثم عائداته ، فينعكس ذلك على التوازن والاستقرار الاقتصادي لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع ، ولهذا جاء اختيارنا لإشكالية البحث حول مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول .

وتوصلنا بأن تحسن الوضع الاقتصادي وتحقق التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر منذ سنة 2001 الى غاية 2014 ،كان نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط ، الأمر الذي وفر إيرادات كبيرة انعكست أيجابا على الإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة ، أما في الفترة الأخيرة (2014-2016) ، فقد شهدت التوازنات الاقتصادية تراجعا وتذبذبا ملوحظا بسبب التراجع الرهيب في الإيرادات النفطية ، الأمر الذي يؤكد أن التوازنات الاقتصادية في الجزائر كانت ولا تزال تربط مباشرة بالسوق النفطية العالمية والتي تعتبر الجزائر فيها مجرد منتج صغير لا يستطيع التأخير فيه .

نتائج اختبار الفرضيات

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال الدراسة ومنه يتضح لنا :

-الفرضية الأولى : تم إثبات صحتها ، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في الدول النفطية لتوزيع المداخيل النفطية المحققة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول .

-الفرضية الثانية : أكد هذا البحث صحتها ، وذلك من خلال الإرتباط الشديد بين السياسة المالية التوسعية في الجزائر (نتيجة مداخيل النفط) وبين تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

-الفرضية الثالثة : لقد تم إثبات صحتها وذلك باعتبار السياسة المالية أهم أداة للدول البترولية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

-الفرضية الرابعة : لقد أكد البحث صحتها ، ومن أهم هذه الإجراءات ، القيام بانشاء صندوق ضبط الموارد ، والتوجه نحو مرابح تنموية يمكنها المساهمة في وضع أسس متينة لعمليةالتنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التوازنات الاقتصادية بشكل دائم وبنيوي .

النتائج العامة للبحث :لقد توصلنا في هذا البحث إلى جملة من النتائج ، من أهمها :

1. إن السياسة المالية لها مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ، حيث أصبحت أداة لتوجيه المتغيرات الاقتصادية .
2. إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مر بعدة مراحل ، حيث تميزت كل مرحلة بزيادة تدخل الدولة أكثر فأكثر ، ولكي تقوم الدولة بدوها توضع وتنفذ مجموعة من السياسات الإقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف ، حيث أن السياسة الإقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات وتدابير تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة ، والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثر في كافة الجوانب الإقتصادي ، وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا .
3. عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والأنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تحقيق التوازن النقدي .
4. تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة ، والدول المصدرة للنفط هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار النفط .
5. لا تزال كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية .
6. يعتبر النفط المورد الأساسي والرئيسي للاقتصاد الوطني ، بحيث وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة ، وأكثر من 98% في إيرادات الصادرات وأكثر من 65% من إيرادات النفط ، هذا كله يوضح مدى هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه الصدمات النفطية المتعددة ، وعليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو النقصان كبيرا على الاقتصاد.

7. ان تراجع الوضع الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر في السنوات الأخيرة ، كان بسبب التراجع الرهيب في أسعار النفط الأمر الذي حتم اعتماد سياسات مالية انكماشية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام .

الاقتراحات : بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

1. يجب على البلدان المصدرة للنفط أن ترتكز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتقليل الارتباط بين ايراداتها العامة وأسعار النفط ، وتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإرادات النفطية .
2. يجب أن تتركز السياسة المالية لمواجهة تأثيرات انخفاض أسعار النفط في الجزائر على محاور أساسية ممثلة في التقليل الإرتباط بين الايرادات العامة وأسعار النفط ، وتجنب التقلب في النفقات العامة الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية .
3. إن أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري ، وارتكاز العائدات الحكومية والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي ، تفرض التعامل مع الأسعار النفطية بدقة متناهية ، كون أية تغيرات غير محتملة في الأسعار النفطية ستنعكس سلبا على الإقتصاد الجزائري ، ويجب أن تتركز السياسة المالية لمواجه تُايرات انخفاض أسعار النفط في الجزائر أوغيرها من الدول النفطية على محورين أساسين يقودان في النهاية الى الى ضمان التوازن الاقتصادي .

-المحور الأول : تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورة وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية في الميزانية العامة للدولة ، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة ، والتأكد من جدواها الإقتصادية والإجتماعية ، وصولا إلى الإستخدام المثل للموارد المالية المتاحة . وتوزيع الإستثمارات بشكل يؤدي إلى توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية مع إقامة شبكة من الإستثمارات الجديدة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تمتلك مزايا نسبية من أجل خلق موارد جديدة للخزينة العامة .

-المحور الثاني : زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية ، وتدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني ، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتحل بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية .

4. إن انشاء صناديق النفط تستدعي وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية بالاضافة الى تحديد أهدافه ومجال استعمال موارده ، مع ضرورة استثمار عوائد الصندوق في استثمارات تدر عوائد دائمة في المستقبل.
5. يجب الحرص في الجزائر على مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي خاصة ما تعلق بالعمل على تحقيق تحسين مستمر في وضعيته الميزانية العامة للدولة خارج الاعتماد على الموارد النفطية ، بالاضافة الى مواصلة الاصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في برامج الاستثمار مما يوفر مصادر جديدة للدخل والثروة .
6. يجب على الدول المتصدرة للنفط أن ترتكز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياستها المالية وذلك لتحقيق الارتباط بين إيراداتها العامة وأسعار النفط وتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتجة عن تراجع الإيرادات النفطية .
7. إن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وارتكاز العائدات الحكومية والدخل الوطني بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من العائدات النفطية تفرض التعامل مع أسعار النفط بدقة متناهية كون أي تغيرات غير محتملة في الأسعار ستنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري .

آفاق الدراسة : في الاخير يعتبر هذا البحث جزءا بسيطا لموضوع يحمل الكثير من التعقيد ، ونظرا لاتساع الموضوع تشعبه ، وصعوبة الإلمام بكل جوانبه ، يمكن اقتراح بعض البحوث المستقبلية مثل :

- أهمية صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في دراسة حالة الجزائر 2014-2019
- آليات تحسين السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر 2015-2019

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار العلمية للنشر ، الأردن ، 2002
2. أحمد عبد السميع علام،**المالية العامة**،الطبعة الاولى،مكتبة الوفاء القانونية للنشر،الاسكندرية،2012
3. اسماعيل عبدالرحمن ،حزلي محمد عريفات،**مفاهيم ونظم اقتصادية**،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ،عمان،2004
4. اسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية** ،الطبعة الاولى ،دار أسامة للنشر ، عمان،2012
5. أعاد حمود القيسي،**المالية العامة والتشريع الضريبي**،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر،الأردن،2011
6. أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر ، الجزائر ،2005
7. باهر محمد علتم ،**المالية العامة** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1998
8. جمال رضا خلاوة،علي محمود صالح ،**مدخل الى التنمية** ،الطبعة الأولى ،دار الشروق للنشر ، عمان ،الأردن ،2009
9. جهاد سعيد خصاونة ، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر عمان ،الأردن ، 2010، ص ص 278 ،283
10. حامد عبد المجيد رراز، **مبادئ المالية العامة** ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2000
11. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ،**أسس المالية العامة** ،الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر ، الاسكندرية 2005
12. دريد كامل آل شبيب،**المالية الدولية** ،الطبعة الاولى،دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ،الاردن،2011
13. رغدود علي ، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات العامة ، الجزائر ، 2005
14. رفعت محمد المحجوب ،**الطلب الفعلي** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1984
15. زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت

16. سعد الله داود ، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر** ، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2013

17. سعدان أحمد اللحيداني،**الموازنة العامة في الاسلام** ،الطبعة الأولى،المنهج الاسلامي للبحوث،السعودية 1997

18. سلام عبد الكريم آل سميسم،**السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**،الطبعة الأولى ،دار مجدلاوي للنشر ، عمان ،الاردن ،2011

19. سمير الشاعر ،**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**،طبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم للنشر ، بيروت ، لبنان ،2011

20. سمير صلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، الطبعة 1، منشورات زين الحقوقية ، بيروت لبنان،2015

21. السيد عطية عدالواحد ،**مبادئ اقتصاديات المالية العامة** ،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للنشر،القاهرة ، 200

22. السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ، 2003

23. صبحي ،تادرس قريصة ، محمود يونس،**مقدمة في الاقتصاد**،دار النهضة العربية للنشر ، بيروت ،1984

24. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011

25.طارق الحاج ،**المالية العامة**،الطبعة الاولى،دار الصفاء للنشر،عمان،الاردن،2009

26.عادل فليح العلي ،**المالية العامة** ،الطبعة الأولى ،دار الجامد للنشر ،عمان ،الأردن ،2007

27.عبد الغفور إبراهيم احمد ، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** ، عمان ،الأردن،2009

28.عبد الكريم صادق بركات ، **الاقتصاد المالي** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1981

29.عبدالكريم صادق بركات ،وآخرون،**المالية العامة** ،الدار الجامعية للنشر ،بيروت،لبنان،1986

30.علي جدوع الشرفات،**التنمية الاقتصادية في العالم الغربي** ، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان للنشر ، عمان ،2009

31.عمر محي الدين ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار النهضة للنشر،بيروت،2002

32.فتحي أحمد ذياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة 1،دار الرضوان للنشر،عمان الأردن،2013

33.فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر ، عمان ،2006

34.كامل علاوي،الفتلاوي ، **مبادئ علم الاقتصاد**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر،عمان ،الأردن،2009

35.مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد المالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999، ص39

36.محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ، عنابة ، الجزائر ، 1983

37.محمد أحمد الكايد ، **الإدارة المالية الدولية والعالمية** ، الطبعة الأولى ، دار كنوز للنشر ، عمان ، الأردن ،2010

38.محمد الصغير بعلي،بشرى أبو العلاء،**المالية العامة**،دار العلوم للنشر،عنابة ،الجزائر ،2003

39.محمد خالد المهايني ،**الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة**،منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية للنشر،القاهرة ،مصر،2012

40.محمد خصاونة ،**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر ،عمان ،الأردن ،2014

41.محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر ، عمان ، الأردن ،2015

42.محمد طاقة وآخرون ،**اقتصاديات المالية العامة** ،الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر ،عمان،الاردن

43.محمد عباس محرزي،**المدخل إلى الجباية والضرائب**،دار الخدمات التجارية للنشر ،الجزائر،2010

44.محمد فوزي ابو السعود ، **الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعيةللنشر،الاسكندرية،2010

45.محمود الوادي ،إبراهيم خريس،نضال الحواري ،ضرار العتيبي،**الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ،الاردن ،2007

46.محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر ، عمان الاردن ، 2007

47.محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة**،الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر،عمان،الاردن،2007
48.محمود شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ،الطبعة السادسة،دار الميسرة للنشر،عمان ،الأردن ،2014
49.محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد المالي** ، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،2009
50.محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ، كلية التجارة للنشر ، الاسكندرية ، 2007
51.مدحت محمد القريشي،**التنمية الاقتصادية**،الطبعة الأولى ، دار واؤل للنشر ،2007
52.نجم الدين حسين صوفي عبدالقادر ، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، لبنان، 2015، ص 195
53.نزار سعد الدين العيسى ،**الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ،دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر ، عمان ، الاردن ،2001
54.نعمة الله نجيب ابراهيم ، **النظرية الاقتصادية** ، مؤسسة الشباب للنشر ، الإسكندرية 2013
55.هزاع مفلح ، **التمويل الدولي** ،الكتب والمطبوعات الجامعية ،حلب،2007
56.هشام مصطفة الجمل ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي للنشر ،الإسكندرية ، 2007
57.ياسر صالح الفريجان ،المحاسبة في علم الضرائب ، الطبعة الأولى ،دار المنهج للنشر ، عمان،الأردن ،2009
58.يلس شاوش بشير ، المالية العامة ، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري،الدار الجامعية ،الجزائر ،2007

ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية

I. رسائل دكتوراه

-دراوسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004

II. مذكرات الماجستير

-حاج قويدر عبد الهادي ، **الاصلاحات في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009** ،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، غير منشورة)، الجزائر 2011-2012

III. مذكرات الماستر

1. بصلي صلاح الدين ، ذوادي نجم الدين ، **الآثار الجبائية لتغيرات اسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل .م .د) ، علوم اقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016
2. درار خليدة ، جعفري شفيقة ، **أثر انخفاض أسعار البترول على الانفاق الحكومي** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2016
3. السعيدروبجع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، تخصص تسيير واقتصاد بترولي ، جامعة مرباح ، ورقلة ، 2013
4. وهاب نجمة ، عماري عائشة ، **تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص ، جامعة ابن خلدون تيارت

IV. مذكرات الليسانس

1. قوادري مختار ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص مالية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،2009

ثالثا : الملتقيات و الندوات والأيام الدراسية

1. عبد الحميد مرغيت ، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر

2. مريم شطيبي محمود ، **انعكسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري** ، 14 ماي 2015 ، جامعة الأمير للعلوم الانسانية ،كلية الشريعة والاقتصاد.

رابعا : القوانين والمراسيم والقرارات

1. الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية "قوانين مالية" لسنوات 2000-2015

خامسا : الجرائد

1. حفيظ صوالبلي ، **قانون مالية 2016** ، بداية السنوات العجاف في الجزائر ، الخبر ، 23 اكتوبر 2015
2. سعيد بشار ، **العجز يهدد ميزان المدفوعات والميزان التجاري للجزائر 2016** ، الخبر ، الجزائر ، العدد الثالث ، 11 افريل 2016

سادسا : الأنترنت

3. الإذاعة الجزائرية ، **انخفاض الدينار ناجم عن تراجع أسعار النفط** ، 20 ماي 2015 ، **http://www.radioalgerie.dz**
4. البنك الدولي ، الجزائر : **الآفاق الاقتصادية** ،ربيع 2016 ، 21 أفريل 2017 **Htt://www.albankaldawli.org**
5. العربي الجديد ، **عجز ميزان المدفوعات الجزائري بـ21.42 مليار دولار في 2016** ، جانفي 2017 **http://www.alarabi.co.uk**
6. تطور صادرات الجزائر 2014-2015 اخذت من موقع **www.tradingeconomics.com** اطلع عليه في 23 افريل 2017 على الساعة 10:00
7. عبد الحميد مرغيت http //:www.google. user/computer/desktpop